

أحمد بن جعفر الدّينوريّ  
(ت ٢٨٩هـ)  
من رواد الدّرس النّحويّ في مصر

د. محمد إبراهيم عطا الفيوميّ  
مدرس اللغويات في كلية الدراسات الإسلامية والعربية  
بدمياط الجديدة

## المقدمة

الحمد لله الذي شرفنا بخدمة العربية ؛ لغة ذلك الكتاب ، والصلاة والسلام على النبي العربي وآله والأصحاب .. وبعد :

فلم يكد القرن الثالث الهجري ينتصف حتى استحالت دار السلام "بغداد" حلبة علمية بلغ فيها التنافس ذروته بين البصريين والكوفيين ، ولا غرو ! فقد حل المبرد البصري بغداد محلة ثعلب الكوفي ليشتعل أوار المنافسة بين حلقتي علمين من أعلام النحو ورجالاته .

ولست في حاجة إلى بذل جهد لمعرفة أن واحداً من أبرز آثار هذا التلاقي ماثلاً في أنك تجد عدداً غير قليل من نحوي ذلك الزمان وأعلامه قد اغترفوا من معين الرجلين .. نعم ؛ فكثيرون أولئك النحويون الذين تجد في ترجمتهم . أنهم أخذوا عن أبوي العباس ؛ ثعلب الكوفي والمبرد البصري .

ومن بين هؤلاء رجل لم يتصور منه أن يتجاوز مجلس العلامة الكوفي ثعلب الذي يغص بطلابه لينطلق إلى حلقة العلامة البصري المبرد يجلس بين رواده ؛ ليقراً عليه كتاب سيبويه .. إنه ختن ثعلب ؛ زوج ابنته ؛ أبو علي أحمد بن جعفر الدينوري ، ذلكم الرجل الذي كان تصرفه هذا مثار تساؤل واستعجاب ، ومحل تندر واستغراب ؛ جعله يعقد مقارنة بين الشيخين تناقلها الرواة .

ترك ذلكم العلم بلاد الرافدين إلى أرض الكنانة ؛ فأقام بمصر يقرئ طلاب العربية وشذاتها ، وفيها أخرج كتبه ومصنفاته التي مثلت علامات



مضيئةً ومحاولاتٍ رائدةً في تاريخِ الدرسِ النحويِّ واللُّغويِّ في مصر؛ فاستحقَّ أن يُخرطَ ضمنَ الطبقةِ الثانيةِ (١) من نحويِّ مصرَ ولُّغويِّها .

دفعني ما سلفَ إلى أن أخصَّ ذلكمَ العَلمَ النحويَّ بدراسةٍ مفردةٍ؛ وشجعني أنني لم أظفرَ بدراسةٍ مستقلةٍ تُعنى بالترجمةِ الوافيةِ لأبي عليِّ الدينوريِّ، وتسلطَّ الضوءَ على آرائهِ وتراثهِ .

وجديرٌ بالذكرِ أنَّ ثَمَّةَ إطلالةٍ رائدةٍ على تراثِ الرَّجُلِ اللُّغويِّ والنَّحويِّ تجدها في كتابِ "الدراساتُ اللُّغويةُ والنحويةُ في مصرَ . منذُ نشأتها حتى نهايةِ القرنِ الرَّابِعِ الهجريِّ " (٢) ؛ حيثُ عقدَ مؤلَّفُهُ فصلاً ترجمتهُ: "الدراساتُ اللُّغويةُ والنَّحويةُ في مصرَ لدى غيرِ القراءِ" ، واشتملَ على خمسةٍ مباحثَ ، خُصَّ أبو عليِّ الدينوريُّ منها بالمبحثِ الثاني ؛ حيثُ ألقى الباحثُ الضوءَ على مؤلِّفاتهِ التي قسَّمها صنفين ؛ أولهما (الدراساتُ اللُّغويةُ) ، والآخِرُ (الدراساتُ النَّحويةُ) .

وصحيحٌ أنَّ الأيامَ قد عدتْ على صاحبنا أبي عليِّ حينَ طمستْ مصنَّفاتهِ، وطوتْ مؤلِّفاتهِ؛ فلم يصلْ إلينا أحدها ، لكنَّها قد رأفتْ به حينَ أبقتْ على مصنَّفاتهِ لغيرهِ حفظتْ لنا شيئاً من تراثهِ ،ونقلتْ لنا بعضاً من آرائهِ .

(١) صدَّرَ به الرُّبَيْدِيُّ (طبقات النحويين واللُّغويين ص ٢١٥) الطبقةَ الثانيةَ من النحويين واللُّغويين المصريينَ .

(٢) أصلُهُ رسالةٌ علميةٌ نالَ بها صاحبُها "د. أحمد نصيف الجنابي" درجةَ "الدكتوراة" .

ودورُ هذا البحثِ " أحمدُ بنُ جعفرِ الدينوريِّ " (ت ٢٨٩هـ) . من روادِ  
 الدرسِ النحويِّ في مصرٍ - أن يردَّ للرجلِ شيئاً مما ضيعتهُ الأيامُ ، حينَ  
 يرسمُ صورةً . حرصتُ أن تتكاملَ . لشخصيةِ الرجلِ العلميةِ . وسبيلُنا . في  
 ذلكِ ابتداءً . العملُ على استيعابِ ترجمةِ الرجلِ وأخبارِهِ التي تناقلتها كتبُ  
 التراجمِ والأخبارِ ، والنظرُ . انتهاءً . في تلكِ الآراءِ النحويَّةِ المتناثرةِ التي  
 نُسبتْ إلى الدينوريِّ في بعضِ كتبِ علمِ النحوِ وعلمِ الوقفِ القرآنيِّ .

استلزمَ ذلكَ أن يليَ هذهِ المقدمةَ مبحثانِ وخاتمةٌ تعرضُ أهمَّ نتائجِ البحثِ :

. يتضمَّنُ المبحثُ الأولُ : "معالمُ شخصيةِ الدينوريِّ " ثلاثةَ مطالبٍ : المطلبُ  
 الأولُ : "التعريفُ بأبي عليِّ الدينوريِّ" ، والمطلبُ الثاني : "علاقتهُ بشيوخِهِ  
 وأقرانِهِ " ، والمطلبُ الأخيرُ : "آثارُهُ ومكانتهُ" .

. ويناقدُ المبحثُ الآخرُ : "من آراءِ الدينوريِّ النحويةِ . عرضُ ودراسةُ"  
 بعضِ ما نُسبَ إلى الرجلِ من آراءٍ نحويةِ . في مطلبينِ : المطلبُ الأولُ  
 : (من آرائِهِ في كتبِ النحوِ) . والمطلبُ الآخرُ : (من آرائِهِ في كتابِ  
 الوقفِ) .

ودعائي أن تُتصفَ هذهِ الدراسةُ واحدًا من مغموري أهلِ العربيةِ  
 وعلمائِها ، وأن تحلَّهُ مكانتهُ اللائقةُ ، دونَ تغنُّ بهِ أو تجنُّ عليه ؛ وإنما  
 ميزانُنا درسُ ما عنهُ نقلوا وما إليهِ نسبوا .

ورجائي أن يقعَ هذا البحثُ من ربي ، ثمَّ من المعنيينِ بالنحوِ والعربيةِ  
 موضعَ القبولِ ... إنه ﷺ أكرمُ مرجوٍّ ومسئولٍ .

المؤلف





## المبحث الأول معالم شخصية الدينوري

— يحتوي على ثلاثة مطالب :

١. التعريف بأبي عليّ الدينوري
٢. علاقته بشيوخه وأقرانه
٣. آثاره ومكانته



## المطلب الأول

## التعريف بأبي علي الدينوري

يمثل هذا المطلب بطاقة تعريف بالرجل ؛ فنبين اسمه ونسبته وكنيته وأسرته ورحلاته العلمية وتاريخ وفاته :

اسمه ونسبته :

تُجمع المصادر<sup>(١)</sup> على أن اسم صاحبنا هو "أحمد بن جعفر"، وأن أصله من بلدة أنجبت كثيراً من ذوي العلم والفضل، وهي : "دينور"<sup>(٢)</sup>؛ فلقبه "الدينوري" يشير إلى نسبه<sup>(٣)</sup> لهذه البلدة مولداً وأسرّةً .

كنيته :

نقلت تلك المصادر . كذلك . أن كنيته التي اشتهر بها هي "أبو علي" .  
لكنه كني أبا عبد الله في بعض كتب التراجم ؛ (وحتى أبو القاسم جعفر بن محمد بن حمدان الفقيه الموصلي قال : قلت " لأبي عبد الله الدينوري ؛ ختن

(١) ينظر (مثلاً): معجم الأدياء ١ / ٣١٢، وإنباه الرواة ١ / ٦٨ ، وتاريخ الإسلام ٦ / ٦٧٠ ، والوافي بالوفيات ٦ / ١٧٧ ، والبلغة ص ٧١ ، وبغية الوعاة ١ / ٣٠١ .

(٢) بكسر الدال (ينظر : الأنساب للسمعاني ٢ / ٥٣١ ، ووفيات الأعيان لابن خلكان ٣ / ٤٤) .

(٣) قد تجد هذا التعقيب من باب تفسير الماء بالماء ! لكنك تقف على جدواه حين تعلم أن ابن قتيبة الدينوري كوفي المولد أو بغدادي، وإنما نسب إلى "دينور" ؛ لأنه ولي قضاءها فحسب (ينظر: الفهرست ص ٨٥ ، وإنباه الرواة ٢ / ١٤٣ ، ١٤٧) .





ثعلب : " لم يأبى ثعلبُ الاجتماعَ بالمبردِ؟! " (١). وقد كُنِيَ أبا جعفرٍ . كذلك .  
في بعض كتب النحو (٢).

أسرته :

لا تمدُّنا كتبُ التراجمِ بشيءٍ من حياةِ صاحبنا في منبتِ رأسِهِ "دينور" ،  
ولا تحكي لنا شيئاً عن أسرتهِ وحياتهِ فيها ، لكنَّكَ . بالتأملِ فيما ساقَهُ  
المرجمونَ من كلامٍ عن الرجلِ . تستطيعُ أن تتبيَّنَ ما يلي :

• كانَ أبوعلِيٍّ ختنَ أبي العباسِ ثعلبٍ (٣) زوجاً لابنتِهِ (٤).

• وخلفَ ولادَ بنَ محمدِ التميميِّ (ت ٢٦٣هـ) في زوجِهِ ؛ أمَّ محمدِ بنِ  
الوليدِ المعروفِ بابنِ ولادٍ (ت ٢٩٨هـ) (٥).

• والظاهرُ أَنَّهُ رُزِقَ . من ابنةِ ثعلبٍ . بأنثى ، انفردتْ بإرثِ جدِّها لأمِّها  
؛ حكى الزُّبيديُّ في ترجمةِ أبي العباسِ ثعلبٍ ، قال :

(١) مرآة الجنان وعبرة اليقظان لليافعي ١٥٧/٢ . وأبو القاسم جعفرٌ : فقيه لغويٍّ أديبٌ  
لَهُ كُتُبٌ في الفقهِ الشافعيِّ وفي الأدبِ . ت ٣٢٣هـ وقد جاوزَ الثمانينَ (معجم المؤلفين  
لكحالة ١٤٧ / ٣) .

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب لأبي حيَّان ١٩٨١/٤ ، وهمع الهوامع للسيوطي  
١٥٦/٣ .

(٣) ينظر : معجم الأدياء لياقوت ٣١٢ / ١ ، وبغية الوعاة للسيوطي ٢٥٩/١ ،  
٣٠١ .

(٤) ينظر : معجم الأدياء لياقوت ٣١٢ / ١ ، وإشارة التعيين لليمانِي ص ٢٧ .

(٥) ينظر : طبقات النحويين واللغويين للزُّبيديِّ ص ٢١٥ ، و بغية الوعاة للسيوطي  
٢٥٩/١ .

(وكانَ خَلْفَ أَحَدًا وَعَشْرِينَ أَلْفَ دَرَاهِمٍ وَأَلْفِي دِينَارٍ ، وَدَكَكَيْنَ بِيَابِ الشَّامِ قِيمَتُهَا ثَلَاثَةُ أَلْفِ دِينَارٍ ، فَرَدَّ مَالَهُ عَلَى ابْنَةِ ابْنَتِهِ) <sup>(١)</sup>؛ فَوَاضَحَ أَنَّ زَوْجَ الدِّينُورِيِّ كَانَتْ وَحِيدَةً ثَعْلَبٍ .

• وَلَعَلَّ صَاحِبَنَا أَحْمَدَ بْنَ جَعْفَرٍ رُزِقَ أَوْلَادًا مِنْ غَيْرِهَا . أَوْ مِنْهَا وَمَاتُوا قَبْلَ جَدِّهِمْ لِأَمِّهِمْ ثَعْلَبٍ . بِهِمْ كَانَ يُكْنَى؛ أَكْبَرُهُمْ كَانَ يُسَمَّى عَلِيًّا ، وَالثَّانِي كَانَ اسْمُهُ عَبْدَ اللَّهِ ، وَالْأَخِيرُ جَعْفَرٌ . وَهُوَ أَمْرٌ لَا نَمْلِكُ دَلِيلًا عَلَيْهِ إِلَّا تِلْكَ الْكُنَى .

#### رحلاته العلمية:

حَفَلَتْ حَيَاةُ الدِّينُورِيِّ بِالتَّنَقُّلِ بَيْنَ عِدَّةِ مَدَنٍ طَلَبًا لِلْعِلْمِ طَوْرًا وَالتَّلْمِيمِ تَارَةً؛ فَالرَّجُلُ يَنْتَمِي فِي أَصْلِهِ إِلَى دِينَورَ <sup>(٢)</sup>، ثُمَّ ارْتَحَلَ إِلَى أَرْضِ الْعِرَاقِ لِيُطَلِّبَ عِلْمَ النُّحُوِّ وَاللُّغَةِ فِي حَلَقَاتِهَا الزَّاهِرَةِ وَمَسَاجِدِهَا الْعَامِرَةِ؛ فَبِالْبَصْرَةِ أَخَذَ عَنِ أَبِي عَثْمَانَ الْمَازِنِيِّ كِتَابَ سَيَبُويهِ <sup>(٣)</sup>، ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى بَغْدَادَ فَأَقَامَ بِهَا ، حَيْثُ صَاحَرَ ثَعْلَبًا شَيْخَ الْكُوفِيِّينَ لَوَقْتِهِ ، وَحِينَ قَدِمَهَا الْمَبْرَدُ شَيْخَ الْبَصْرِيِّينَ لَوَقْتِهِ جَلَسَ صَاحِبُنَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَعِيدُ قِرَاءَةَ الْكِتَابِ عَلَيْهِ ، ثُمَّ

(١) طبقات التَّحَوِيينَ وَاللَّغَوِيينَ (ص ١٥٠). وَالخَبْرُ نَفْسُهُ مَحْرَقًا فِي إِنْبَاءِ الرِّوَاةِ لِلْقَفْطِيِّ ١/١٨٣ (فَرَدَّ مَالَهُ عَلَى ابْنِهِ وَابْنَتِهِ). رَغِمَ أَنَّ الْقَفْطِيَّ نَقَلَ - فِي الصَّفْحَةِ التَّالِيَةِ ١٨٤ - عَنِ ثَعْلَبٍ قَوْلَهُ : (سَأَلَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْأَعْرَابِيِّ "رَحِمَهُ اللَّهُ" : كَمْ لَكَ مِنَ الْوَلَدِ؟ - فَقُلْتُ : ابْنَةٌ ! )

(٢) يَنْظُرُ : إِنْبَاءِ الرِّوَاةِ لِلْقَفْطِيِّ ١/٦٩.

(٣) يَنْظُرُ : إِنْبَاءِ الرِّوَاةِ ١/٦٩ ، وَإِشَارَةُ التَّعْيِينِ لِلْيَمَانِيِّ ص ٢٧ ، وَبِغِيَةِ الْوَعَاةِ لِلْسَيُوطِيِّ ١/٣٠١ .



قدم مصر وأقام بها مدة<sup>(١)</sup>، ويظهر أنه عاد . بعد ذلك . إلى بغداد ، ثم انتهى به المقام أخيراً في مصر ، وظلَّ بها حتى لقيَ ربَّهُ .

### وفاته:

وفت المنية أبا عليّ الدينوريّ في مصر سنة تسع وثمانين ومئتين بعد الهجرة<sup>(٢)</sup>. والحقيقة أننا لا نستطيع أن نعرف عمره وقت وفاته؛ لأنّ المصادر لم تُشر إلى تاريخ مولده . لكننا نملك أن نجزم أنه مات "رحمة الله" بعد أن قارب الستين أو جاوزها ؛ يدعّمنا . في ذلك . ما نقلته كتب التراجم من أن أبا عليّ . حين قدم البصرة . أخذ الكتاب عن أبي عثمان المازنيّ الذي توفّي . على الراجح . سنة تسع وأربعين ومئتين بعد الهجرة أو نحوها<sup>(٣)</sup>.

لكنّ طبقات الزبيديّ حملت لنا روايةً أخرى مفادها أن صاحبنا أبا عليّ إنما توفّي قبل ذلك التاريخ الذي تناقلته كتب التراجم . ولعلّ الزبيديّ نفسه مصدرهم فيه! . عند التأريخ لوفاته ؛ تقول الرواية :

(١) ينظر : إنباه الرواة ٧٠/١ ، وإشارة التعيين ص ٢٧ .

(٢) ينظر مثلاً : معجم الأدياء ٣١٢ / ١ ، وإنباه الرواة ٦٩/١ ، وإشارة التعيين ص ٢٧ ، وتاريخ الإسلام ٦ / ٦٧٠ ، والوفاي بالوفيات ٦ / ١٧٧ ، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص ٧١ ، وبغية الوعاة ٣٠١/١ .

(٣) تذكر بعض الروايات أنه توفّي قبلها بسنة أو اثنتين . وثمة رواية أنه توفّي سنة ثلاثين!

(قال بعضهم: كُنَّا عِنْدَ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى نُعْزِيهِ بِخْتِنِهِ أَبِي عَلِيٍّ ، وَقَدْ جَاءَ نَعِيَهُ مِنْ مِصْرَ يَوْمَ الْأَحَدِ لَسْتُ بِقَيْنَ مَنْ ذِي الْحِجَّةِ سَنَةً سِتِّ وَثَمَانِينَ... )<sup>(١)</sup>.

وهنا أحبُّ أنْ أُنَبِّهَ إلى أمورٍ تتصلُّ بهذه الرواية :

. أولها: أنَّ الزُّبَيْدِيَّ لَمْ يورِدهَا فِي تَرْجَمَةِ أَبِي عَلِيٍّ الدِّينُورِيِّ ، وَإِنَّمَا اكْتَفَى بِإِيرَادِهَا عَرَضًا فِي تَرْجَمَةِ أَبِي الْعَبَّاسِ ثَعْلَبٍ .

. وثانيها : أنَّ الروايةَ غَيْرُ مَنْسُوبَةٍ ؛ فَرَاوِيهَا مَجْهُولٌ .

. وثالثها: أَنَّهَا أَفَادَتْنَا . عَلَى وَجْهِ الْقَطْعِ . أَنَّ عِلَاقَةَ الْمِصَاهِرَةِ الَّتِي رِبَطَتْ بَيْنَ أَبِي عَلِيٍّ وَثَعْلَبٍ . ظَلَّتْ حَتَّى لَقِيَ الْأَوَّلُ رَبَّهُ (وَيَحْتَمِلُ أَنَّ زَوْجَهُ قَدْ تُوْفِيَتْ قَبْلَهُ) .

. ورابعها : أَنَّهَا حَدَدَتْ الْيَوْمَ وَالتَّارِيخَ بِدِقَّةٍ لِأَفْتَةٍ لِلنَّظَرِ .

. وَآخِرُهَا: أَنَّهَا تُفَهِّمُنَا أَنَّ الْوَفَاةَ . بِدَاهَةَ . سَبَقَتْ هَذَا التَّارِيخَ الْمَذْكُورَ بِأَيَّامٍ .

\* وَعَلَى كِلْتَا الرِّوَايَتَيْنِ فَالتَّابُتُ تَارِيخِيًّا أَنَّ أَبَاعِلِيَّ أَحْمَدَ بْنَ جَعْفَرِ الدِّينُورِيِّ "رَحِمَهُ اللَّهُ رَحْمَةً وَاسِعَةً" إِنَّمَا وَافَتْهُ مَنِيئُهُ عَلَى أَرْضِ مِصْرَ<sup>(٢)</sup> فِي وِلَايَةِ هَارُونَ بْنِ خَمَارُويهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ طَوْلُونَ (٢٨٣ . ٢٩٢هـ) .

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ١٤٤ .

(٢) لم تُشْرُ كِتَابُ التَّرَاجِمِ إِلَى مَكَانِ إِقَامَتِهِ فِي مِصْرَ ، وَلَمْ تُعَيَّنْ مَوْضِعَ وَفَاتِهِ وَقَبْرِهِ .



## المطلب الثاني

### علاقته بشيوخه وأقرانه

شيوخه وأساتذته : تمدنا مصادر ترجمة الرجل باسم غير واحد من أعلام النحو واللغة تتلمذ الدينوري على أيديهم، وقرأ أمهات الكتب عليهم، فأفاد من فكرهم، ونهل من معينهم؛ تذكر المصادر أن من شيوخه "على ترتيب وفياتهم":

- المازني (أبو عثمان بكر بن محمد "ت ٢٤٩هـ"): تفيدنا بعض كتب التراجم<sup>(١)</sup> أن أبا علي أخذ كتاب سيبويه بالبصرة عنه .
- المبرّد (أبو العباس محمد بن يزيد "ت ٢٨٥هـ"): لما قدم بغداد قرأ الدينوري كتاب سيبويه ثانياً عليه<sup>(٢)</sup>. وقد كان دخول أبي العباس المبرّد بغداد إثر مقتل الخليفة العباسي المتوكل على الله أبي الفضل جعفر بن المعتصم بن الرشيد (في شوال سنة سبع وأربعين ومنتين)<sup>(٣)</sup>؛ حكى الزبيدي أنه: (لَمَّا قُتِلَ الْمُتَوَكِّلُ بِـ "سُرِّ مَنْ رَأَى". رَحَلَ الْمَبْرَدُ إِلَى بَغْدَادِ)<sup>(٤)</sup> .
- ثعلب: (أبو العباس أحمد بن يحيى "ت ٢٩١هـ"): لم تُصرّح كتب التراجم بتلمذة صاحبنا على يديه، لكن أحسب أنه أمرٌ بدهيّ؛ فأبو علي

(١) ينظر: إشارة التعيين ص ٢٧ ، وتاريخ الإسلام ٦/ ٦٧٠ ، والوفاي بالوفيات ٦/ ١٧٧ ، والبلغة ص ٧١ .

(٢) ينظر مثلاً : إشارة التعيين ص ٢٧ ، و الوافي بالوفيات ٦/ ١٧٧ ، والبلغة ص ٧١ ، وبغية الوعاة ١/ ٣٠١ .

(٣) تاريخ الخلفاء للسيوطي ص ٢٧٤ .

(٤) طبقات النحويين واللغويين ص ١٠٩ .

صهرُ ثعلبٍ على ابنته، وثعلبٌ علمٌ وقتِه، وشيخٌ بلده.

. وقد أشارت كتبُ التراجمِ إلى نوعٍ خاصٍّ من العلاقةِ بينِ أبي عليٍّ وشيخه ثعلبٍ والمبردِ، وألمحت إلى نوعِ اضطرابٍ في علاقتهِ بمعاصرهِ وقرينه في الأخذِ عنهما؛ أبي الحسنِ الأخفشِ الصغيرِ عليّ بنِ سليمان. وفيما يلي وقفةٌ مع هاتين المسألتين :

\* وقفةٌ مع علاقةِ الدينوريِّ بثعلبٍ والمبردِ :

شاءَ اللهُ ﷻ أن تكونَ دارُ السلامِ "بغدادُ" ملتقىَ شيخينِ جليلينِ وعلمينِ بارزينِ من أعلامِ النحوِ واللغةِ في مدرستي البصرةِ والكوفةِ؛ وهما أبوا العباسِ؛ المبردُ وثعلبٌ. وقد اعترفَ صاحبنا الدينوريُّ من علمِ الرجلينِ . وتنصُّ كتبُ التراجمِ على أن صاحبنا كانَ ذا علاقةٍ وثيقةٍ بالإمامِ الكوفيِّ ثعلبٍ، تمثلتْ في مصاهرةٍ بينهما؛ فقد كانَ أبو عليٍّ الدينوريُّ ختنَ ثعلبٍ؛ زوجًا لابنته.

لكنَّ تلكَ العلاقةَ لم تحُلْ دونَ أن ينهلَ صاحبنا من علمِ أبي العباسِ المبردِ؛ فقد قرأَ عليه كتابَ سيبويهِ ثانيةً . وثمَّةُ أمرانِ جديرانِ بالنظرِ يكشفانِ عن جانبٍ ذي بالٍ من شخصيةِ الرجلِ وعقله:

أولُ الأمرينِ يتعلقُ بالسببِ الذي من أجله تجاوزَ صاحبنا مقتضى تلكمِ العلاقةِ الأسريةِ، وما تستوجبُه من مراعاةٍ مشاعرِ صهره ثعلبٍ، وما عساهُ أن يؤثرَ في مكانتهِ وإقبالِ الطلابِ على حلقتِه .

والأمرُ الآخرُ يتصلُ بالسرِّ الذي دفعَ أبا عليٍّ إلى معاودةِ قراءةِ كتابِ سيبويهِ على أبي العباسِ المبردِ حينَ قدمَ بغدادَ، وقد سبقَ له أن قرأه على



شيخه أبي عثمان المازني في البصرة، متحملاً . في سبيل ذلك . لوم صهره ،ونفقة القراءة على المبرد<sup>(١)</sup> .

ويقتضي النظر في معالجة الأمر الأول . ألا نتغافل عما قد يُهاجس النفس من أسباب شخصية تفسر لنا هذا الأمر؛ فمعلوم أن علاقة النسب والمصاهرة . كما تخلق نوعاً من الحب والمودة والألفة . قد تتسم أحياناً بالاضطراب لسبب أو لآخر؛ فقد نتلمسه في نحو ما حكته بعض المصادر من أن أبا العباس ثعلباً كان (مع سعة رزقه، وكثرة موجوده . ضيق النفقة ،مقتراً على نفسه)<sup>(٢)</sup> .

بل إن الزبيدي لينقل . عن بعض أصحاب ثعلب . حكاية مفادها أن ابنة ثعلب كانت قد أنفقت ألف دينار من جملة ألفي دينار كانت لأبيها عندها ،فطالبها أبوها به أشد مطالبية وأغلظها ،وجمع أصحابه عليها وناظرها بحضرتهم من وراء الستر ،فخاطبت أحدهم قائلة:

(١)حكوا أن المبرد كان (لا يُقرئ"الكتاب" إلا بمائة دينار ،فإذا اجتمعت له من جماعة أو من واحد . لم يحضر ذلك إلا من ورن) إنباه الرواة ٢٢٤/٣ .

(٢)طبقات النحويين واللغويين ص ١٤٢ ، وينظر : معجم الأدباء ١/ ٣١٢ ، وإنباه الرواة ١/ ١٨٠ . نعم ، حكوا مثله عن المبرد (ففي طبقات النحويين واللغويين ص ١٠٧ " كان ثعلب على مثل ما كان عليه المبرد في الإمساك ، وفوقه في السعة ، غير أن المبرد كان يسأل صراحاً، وكان ثعلب يعرض ولا يصرخ" ) ، لكن هذا أمر قد يضيّق به ختن المبرد برمّة النحوي " محمد بن جعفر الصيدلاني" ؛ لا الدينوري ختن ثعلب !

(هُوَ أَعْرَفُ بِمَوَاضِعِ الدنانيرِ! كَانِ ضَيْقًا كَمَا قَدْ عَلِمْتَ، فَكَانَ يَخْرُجُ مِنْ عِنْدِنَا بَكْرًا، فَإِذَا انْتَصَفَ النَّهَارُ رَجَعَ وَخَلَعَ ثِيَابَهُ، وَقَالَ: عِنْدَكُمْ شَيْءٌ نَأْكُلُهُ؟ فَتَخْرُجُ الْجَارِيَةُ مَائِدَةً عَلَيْهَا أَرْغَفَةٌ سَمِيذٍ وَقِطْعَةٌ مِنْ جَدِيٍّ أَوْ دِجَاجَةٍ، وَفَضْلَةٌ مِنْ جَامِ حَلَوَاءَ، فَيَأْكُلُ ذَلِكَ وَلَا يَقُولُ: مَنْ أَيْنَ لَكُمْ هَذَا؟ فَلَا يَزَالُ هَذَا دَابَّهُ، وَلَا يَسْأَلُ عَمَّا يُقَدِّمُ إِلَيْهِ، وَمَا يُشْتَرَى لَهُ مِنَ الْفَاكِهِةِ وَالطَّيْبَاتِ! فَقَالُوا لَهُ: "تِلْكَ الدنانيرُ ذَهَبَتْ فِيمَا كُنْتَ تَأْكُلُهُ وَلَا تَسْأَلُ عَنْهُ!". فَانصرفتُ وَقَدْ أُوجِبْتُ عَلَيْهِ الْحِجَّةَ، وَلَمْ يَصِلْ إِلَى دَرَاهِمٍ وَاحِدَةٍ مِمَّا ذَهَبَ لَهُ) (١).

نعم، قَدْ يَكُونُ شَيْءٌ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ دَفَعَ صَاحِبِنَا إِلَى كَيْدِ صَهْرِهِ، غَيْرَ عَابِيٍّ بِغَضَبِهِ وَلَا مَكْتَرِيٍّ بِرِجَائِهِ الَّذِي تَنَاقَلَتْهُ الْمَصَادِرُ؛ حِينَ ذَكَرْتُ أَنَّ الدِينُورِيَّ (كَانَ يَخْرُجُ مِنْ مَنْزِلِ خَتْنِهِ أَبِي الْعَبَّاسِ ثَعْلَبٍ، فَيَتَخَطَّى أَصْحَابَهُ وَيَمْضِي. وَمَعَهُ مَحْبِرْتُهُ وَدَفْتَرُهُ. يَقْرَأُ كِتَابَ سَيَبُويهِ عَلَى الْمَبْرَدِ. وَكَانَ ثَعْلَبٌ يِعَاتِبُهُ فِي ذَلِكَ، وَيَقُولُ: "إِذَا رَأَى النَّاسُ تَمْضِي إِلَى هَذَا الرَّجُلِ وَتَقْرَأُ عَلَيْهِ؛ يَقُولُونَ مَاذَا؟!". فَلَمْ يَكُنْ يَلْتَفِتُ إِلَى قَوْلِهِ) (٢).

لَكُنَّا. وَإِنْ كُنَّا لَا نَجْرِدُ أَهْلَ الْعِلْمِ وَالْفَضْلِ مِنْ نَوَازِعِ النُّفُوسِ وَطَبَائِعِ الْبَشَرِ. لَا يُمْكِنُ أَنْ نَحْصِرَ الْأَمْرَ فِي تِلْكَ الْأَسْبَابِ الشَّخْصِيَّةِ الَّتِي لَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَنْكَرَهَا جَمَلَةً أَوْ نَنْفِيهَا عَلَى وَجْهِ الْإِطْلَاقِ، رَغْمَ أَنَّ لَا نَمْلِكُ دَلِيلًا قَاطِعًا عَلَيْهَا. وَيَبْقَى أَنَّ ثَمَّةَ أَسْبَابًا مَوْضُوعِيَّةً دَفَعَتْ الدِينُورِيَّ إِلَى

(١) الطبقات ص ١٤٢، ١٤٣. وينظر: إنباه الرواة ١/ ١٨٤. والسَّمِيدُ: لُبَابُ الدَّقِيقِ، وَالْجَامُ: إِنَاءٌ.

(٢) الإنباه ١/ ١٧٩. وينظر: معجم الأدباء ١/ ٣١٢، ٦٣/٢، و الوافي بالوفيات ٦/ ١٧٧، وبغية الوعاة ١/ ٣٠١.





تخطي صهره ثعلب وأصحابه ماضياً - بدفتره ومحبرته - إلى أبي العباس المبرد . وهي أسباب تتصل بملكات المبرد وإمكاناته ؛ وقد كشف عنها الدينوري نفسه من خلال عبارتين تناقلتهما كتب التراجم :

. قالوا: (وكان أبو علي هذا حسن المعرفة ؛ قال له إسماعيل بن إسحاق بن إبراهيم المصعبى: يا أبا علي ، كيف صار محمد بن يزيد النحوي أعلم بكتاب سيبويه من أحمد بن يحيى ثعلب؟ . فقال: لأن محمد بن يزيد قرأه على العلماء ، وأحمد بن يحيى قرأه على نفسه ) (١) .

. وقالوا: (وكان المبرد يحب الاجتماع بثعلب . للمناظرة . والاستكثار من ذلك ، وكان ثعلب يكره ذلك ويمتنع منه . وحكى أبو القاسم جعفر بن محمد بن حمدان الفقيه الموصلي (٢) ؛ قال: قلت "لأبي عبد الله الدينوري ختن ثعلب: لم يابى ثعلب الاجتماع بالمبرد؟! . فقال: "لأن المبرد حسن العبارة خلو

(١) طبقات الزبيدي ص ١٤٢ (ولعله قصد حسن معرفته بالرجلين). وينظر : معجم الأدباء ١ / ٣١٢ ، وإنباه الرواة ١ / ١٨٠ ، وتاريخ الإسلام ٦ / ٩٠٢ ، والوفاي بالوفيات ٦ / ١٧٧ . وإسماعيل بن إسحق ؛ كان أبوه صاحب الشرطة ببغداد ، وكان وجيهاً مقرباً من الخلفاء (ينظر: الأعلام للزركلي ١ / ٢٩٢) .

(٢) في معجم الأدباء ٥ / ٤٨٣ ، ووفيات الأعيان ٤ / ٣١٤ ، وشذرات الذهب ٢ / ١٩٠ . جملة معترضة هنا (وكان صديقهما). وقد سبقترجمة أبي القاسم الموصلي ص ٣ .

الإشارة، فصيحُ اللسانِ ظاهرُ البيانِ . وتعلبُ مذهبهُ مذهبُ المعلمينَ ؛ فإذا اجتمعوا في محفلٍ حُكِمَ لهذا . على الظاهرِ . إلى أن يُعرفَ الباطنُ<sup>(١)</sup> (٢).

. نعم ، إنَّ هذينِ الجوابينِ ليدلّانِ على حسنِ معرفةِ أبي عليٍّ ، ورجاحةِ عقلِهِ ، وموضوعيتهِ في الحكمِ ، ودقتهِ في تصنيفِ المناهجِ والأساليبِ ، ولا غرو! فقد خالطَ الرجلُ الشيخينِ الجليلينِ ، ووقفَ على علمهما الغزيرِ ، ومن ثمَّ لم يقارنْ بينهما في غزارةِ العلمِ وسعةِ المعرفةِ . وإنما علَّلَ الدينوريُّ . لغلبةِ المبرِّدِ . بأمرينِ :

أولُهُما: أنَّ المبرِّدَ قرأَ كتابَ سيبويهِ على أشياخِهِ . وهذا صحيحٌ؛ فقد نقلَ لنا الزبيديُّ أنَّ المبرِّدَ قرأَ (ثلاثَ كتابِ سيبويهِ على الجرْمِيِّ ، وتوفِّيَ الجرْمِيُّ فابتدأَ قراءتَهُ على المازنيِّ)<sup>(٣)</sup> ؛ فتلقَى المبرِّدُ البصريُّ كتابَ سيبويهِ على يديِّ علمينِ جليلينِ من أعلامِ النحوِ البصريِّ . أما ثعلبُ الكوفيُّ فلم يتلقَ "الكتابَ" على يدِ العلماءِ . وهو أمرٌ ليسَ بمستغربٍ ؛ لذلك قالوا عنه: (وكانَ يدرسُ كتبَ الفراءِ وكتبَ الكسائيِّ درسًا ، ولم يكنْ يعلمُ مذهبَ البصريينَ ، ولا مُستخرجًا القياسَ ، ولا مطالبًا له)<sup>(٤)</sup>.

- 
- (١) الطبقات للزبيديِّ ص ١٤٢ . و ينظر: سمط اللآلي للبكري ١ / ٣٨٥ (لكنَّ السائلَ . هناك وفي تحفة السيوطيِّ . أحمدُ بنُ إسحاقَ المعروفُ بأبي المدوِّرِ) ، وإنباه الرواة للقفطي ١ / ١٨٠ ، وتحفة الأديب للسيوطيِّ ص ١٤٨ .
- (٢) مرآة الجنان وعبرة اليقظان لليافعي ٢ / ١٥٧ .
- (٣) طبقات النحويين واللغويين ص ١١٠ .
- (٤) نفسه ص ١٤١ .



إنَّ الدِّينوريَّ لِيُشِيرُ إِلَى مَا أُوتِيَهُ الْمبردُ مِنْ قَرِيحَةٍ وَقَادَةٍ ، وَعَقْلٍ لَا يَقْفُ عِنْدَ حَدِّ الرِّوَايَةِ ، وَلَا يَكْتَفِي بِالنَّقْلِ وَالْحِكَايَةِ ، خَاصَّةً فِيمَا يَتَّصِلُ بِكِتَابِ سَيبويه ، وَهُوَ أَمْرٌ شَهِدَ لَهُ بِهِ شَيُوخُهُ عَمَلًا وَقَوْلًا ؛ نَقَلَ الزُّبَيْدِيُّ (١) رِوَايَةً تَفِيدُ أَنَّ الْمبردَ تَصَدَّرَ . وَهُوَ حَدِيثُ السَّنِّ . فِي حَلْقَةِ أَبِي عَثْمَانَ الْمَازِنِيِّ يُقْرَأُ عَلَيْهِ كِتَابُ سَيبويه ، وَأَبُو عَثْمَانَ فِي تِلْكَ الْحَلْقَةِ كَأَحَدٍ مَنْ فِيهَا ! بَلْ سَطَّرَ رِوَايَةً مِضمُونُهَا أَنَّ شَابًا نَيْسَابُورِيًّا طَلَبَ إِلَى أَبِي حَاتِمِ السَّجِسْتَانِيِّ (ت ٢٥٥هـ) أَنْ يَقْرَأَ عَلَيْهِ كِتَابَ سَيبويه ، فَقَالَ لَهُ : "الدينُ النصيحةُ، إن أردت أن تنتفع بما تقرأ فأقرأ على هذا الغلام؛ محمد بن يزيد ! " .

وفي هذا النقل ما يفسر لنا سبب معاودة أبي عليّ الدينوريّ قراءة "الكتاب" على أبي العباس المبرد وقد سبق له أن قرأه على شيخه أبي عثمان المازنيّ ! إنه ليذهب إليه حاملاً دفتره ومحبرته ؛ ليدون تعليقاته وما يعرض له من استخراج العلل وبيان الحجج ونحو ذلك ، متجاوزاً حدود تفسير النصّ وشرح غوامض الكلم وما إلى ذلك ممّا يقنع به المعلمون ، وبه يكتفون ، على نحو ما كان عليه ثعلب مع علو منزلته وجلال قدره في العلم ؛ فقد حكوا أنه : (كان يقول : قال الفراء ، وقال الكسائي " ، فإذا سئل عن الحجة والحقيقة في ذلك لم يُغرق النظر ) (٢) .

والأمر الآخر الذي علل به أبو عليّ لغلبة المبرد يتصل بما رزقه المبرد من عذوبة منطقي وروعة بيان ، وهو أمر ظاهر فيما رووه في ترجمته :

(١) ينظر : السابق ص ١٠١ ، وتاريخ العلماء النحويين للتوحيّ ص ٥٦ .

(٢) طبقات النحويين واللغويين للزبيديّ ص ١٤١ . وينظر : إنباه الرواة للقفطيّ /١

(كَانَ أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ . مِنْ الْعِلْمِ وَغَزَاةِ الْأَدَبِ وَكَثْرَةِ الْحِفْظِ وَحَسَنِ الْإِشَارَةِ وَفَصَاحَةِ اللِّسَانِ وَبِرَاعَةِ الْبَيَانِ وَمُلُوكِيَّةِ الْمَجَالِسَةِ ، مَعَ كَرَمِ الْعَشْرَةِ وَبِلَاغَةِ الْمَكَاتِبَةِ وَحَلَاوَةِ الْمَخَاطَبَةِ وَجُودَةِ الْخَطِّ وَصِحَّةِ الْقَرِيحَةِ وَقُرْبِ الْإِفْهَامِ وَوُضُوحِ الشَّرْحِ وَعَذُوبَةِ الْمَنْطِقِ . عَلَى مَا لَيْسَ عَلَيْهِ أَحَدٌ مِمَّنْ تَقَدَّمَهُ أَوْ تَأَخَّرَ عَنْهُ ) (١) .

. وَلِنَحْوِ هَذَيْنِ السَّبَبَيْنِ الَّذِينَ سَاقَهُمَا صَاحِبُنَا أَبُو عَلِيٍّ وَجَدْنَا تَرْجُمَاتٍ كَثِيرًا مِنْ نَحْوِي الْقَرْنِ الثَّلَاثِ الْهَجْرِيِّ تَحْتَوِي عَلَى عِبَارَةٍ: "أَخَذَ عَنْ ثَعْلَبٍ وَالْمَبْرَدِ" .

إِنَّ النَّازِرَ فِي كِتَابِ التَّرَاجِمِ يَجِدُ أَنَّ أَصْحَابَ ثَعْلَبٍ إِثْرَ وَرُودِ الْمَبْرَدِ بِغَدَادٍ قَدْ اسْتَحَالُوا ثَلَاثَةَ نَفَرٍ: فَرِيقٌ تَعَصَّبَ لِشَيْخِهِ وَأَخَذَ بَعْضُهُمْ يَشْنَعُ عَلَى الْمَبْرَدِ وَطَلَابِهِ ، وَعَلَى رَأْسِ هَوْلَاءِ أَبُو مُوسَى الْحَامِضُ (ت ٣٠٥هـ) . وَهُوَ مَسَلُّكَ حَرَمِ أَصْحَابِهِ مِنْ خَيْرِ كَثِيرٍ ؛ وَلَعَلَّ هَذَا مَا نَفَهُهُ مِنْ رِوَايَةِ السِّيْرَانِيِّ (ت ٣٦٨هـ) التَّالِيَةِ ، يَقُولُ: (وَسَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ بْنَ مَجَاهِدٍ يَقُولُ: "مَا رَأَيْتُ أَحْسَنَ جَوَابًا مِنَ الْمَبْرَدِ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ فِيمَا لَيْسَ فِيهِ قَوْلٌ لِمَتَقَدِّمٍ" ، وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: "لَقَدْ فَاتَنِي مِنْهُ عِلْمٌ كَثِيرٌ؛ لِقَضَاءِ نَمَامِ ثَعْلَبٍ!" ) (٢) .

وَفَرِيقٌ آخَرُ غَادَرَ مَجْلِسَ ثَعْلَبٍ إِلَى غَيْرِ رَجْعَةٍ ، وَعَلَى رَأْسِ هَوْلَاءِ أَبُو إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بْنَ السَّرِيِّ الرَّجَّاجُ (ت ٣١٦هـ) ؛ لَمَّا قَدَّمَ الْمَبْرَدُ بِغَدَادٍ وَجَلَسَ بِجَامِعِهَا . زَجَّ ثَعْلَبٌ بِأَصْحَابٍ مِنْهُمْ الرَّجَّاجُ لِيَفَاتَشُوهُ وَيُظْهِرُوا عِيَّهُ

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ١٠١ . وينظر : تحفة الأديب للسيوطي ص ٧٢٣ .

(٢) أخبار النحويين البصريين ص ١٠٨ . وينظر: طبقات النحاة ص ٢٨١ ، وتحفة الأديب ص ٧٠٩ ، ٧١٠ .



للناس، فأظهر المبرّد . من ثبوتِ القدمِ وصحةِ القريحةِ وعذوبةِ البيان . ما هالهم، فلما رأى ذلك إبراهيم بن السريّ قال لأصحابه: "عودوا إلى الشيخ؛ فلست مفارقاً هذا الرجل، ولا بدّ لي من ملازمته". فعاتبه أصحابه، وقالوا: "تأخذ عن مجهول لا تعرف اسمه، وتدع من قد شهّر علمه، وانتشر في الآفاق ذكره؟!". فقال لهم: "لست أقول بالذکرِ والخمول، ولكنّي أقول بالعلم والنظر..".<sup>(١)</sup>

وفريقٌ أخيرٌ أخذَ يتنقلُ بينَ المجلسينِ بأريحيةٍ، ويغترفُ من علمِ الشيخين، ومن هؤلاء الأخفش الصغير؛ فقد نقلت لنا بعض المصادر قصةً تفيدُ تنقلَ أبي الحسنِ عليّ بنِ سليمانَ بينَ المجلسينِ؛ ففي أمالي أبي القاسمِ الزجاجيّ (ت ٣٣٧هـ):

(أخبرنا أبو الحسن الأَخْفَشُ قَالَ: كُنْتُ يَوْمًا بِحَضْرَةِ ثَعْلَبٍ فَأَسْرَعْتُ الْقِيَامَ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْمَجْلِسِ، فَقَالَ لِي: إِلَى أَيْنَ؟ مَا أَرَاكَ تَصْبِرُ عَنْ مَجْلِسِ الْخُلْدِيِّ...!؟) <sup>(٢)</sup>

من هنا نقررُ مطمئنين أن صاحبنا الدينوري لم يكن بدعاً في هذا الأمر، وأن معاتبته ثعلب له لم تكن إلا نتاج ما بينهما من مصاهرة، وهذا نفسه ما جعل الناس يتعجبون ويتساءلون، فعقد أبو عليّ تلكم المقارنة بين ذين العلمين .

(١) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ١٤١ .

(٢) ص ٥٦ (ونقل محقّقه الأستاذ/عبد السلام هارون أن ثعلباً كان يُسمّي المبرّد "الخلدي"؛ لأنّه كان ينزلُ محلةً ببغدادَ حولَ قصرِ "الخلد"؛ فكان ينسبُه إليها). وينظر : تحفة الأديب للسيوطي ص ١٣٥ .

\*\*\*\*\*

**أقرانه :** لا يكادُ أحدٌ يجادلُ في أن مجلسي أبي العباس اللذين كانا يعصّانِ بطلبة العلم من كافة الأقطارِ . جعلنا صاحبنا أبا عليّ يلتقي كثيراً من أعلام عصره ، لكن كتب التراجم لم تُشرْ إلى علاقتهِ بواحدٍ من أقرانه إلا بالأخفش الصغير .

\* وقفة مع علاقته بالأخفش الصغير عليّ بن سليمان (ت ٣١٥هـ) :

حكى الزبيدي . في ترجمته لأبي عليّ الدينوري . أنه ( لما قدم عليّ بن سليمان الأخفش مصرَ خرجَ عنها أبو عليّ الدينوريُّ ، ثم عادَ إليها بعدَ خروجِ الأخفش إلى بغداد )<sup>(١)</sup> . هكذا أوردَ الخبرَ الذي تناقلته كتب التراجم<sup>(٢)</sup> ، وكانَ قد نقلَ . في ترجمة الأخفش الصغير . ما يلي : (وقدم أبو الحسن عليّ بن سليمانَ مصرَ سنة سبعٍ وثمانينَ ومئتينَ ، وخرجَ عنها سنة ثلاثمئةٍ إلى حلبَ مع ابنِ أحمدَ بنِ بسطامَ صاحبِ الخراجِ ، ولم يُعدْ إلى مصرَ)<sup>(٣)</sup> .

ويانظر في هاتين الروايتين نسجلاً ما يلي :

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ٢١٥ .

(٢) ينظر : إنباه الرواة ٦٩/١ ، وإشارة التعيين ص ٢٧ ، و الوافي بالوفيات ٦ / ١٧٧ ، والبعية ٣٠١/١ .

(٣) الطبقات ص ١١٦ . والخبرُ نفسه في تاريخ العلماء للتتوخي ص ٤٦ ، ومعجم الأدباء ٤ / ١٣٠ . لكن في إنباه الرواة ٢٧٧/٢ أن تاريخ الخروج إلى بغداد سنة ستٍ وثلاثمئةٍ . وقد استعمل أبو الحسن عليّ البسطاميُّ (ت ٣١٠هـ) هذا على خراج مصر سنة ٢٩٧هـ (ينظر : تاريخ الإسلام ٦ / ٨٧٢ ، ٧ / ١٥٧) .



. كَانَ ثَمَّةَ مَنْافِرَةً قَوِيَّةً بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ لَمْ يَشِيرُوا إِلَى سَبَبِهَا ؛ هَلْ كَانَ سَبَبُهَا الْمَعَاصِرَةَ وَكُفَى، أَمْ كَانَتْ نَتَاجَ مَوْقِفٍ مَا حَدَثَ بَيْنَهُمَا فِي حَلَقَةِ ثَعْلَبٍ أَوْ الْمُبَرِّدِ ، أَمْ لَتَنَافِرٍ بَيْنَهُمَا فِي الْخُلُقِ وَالطَّبَاعِ؟ . اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانَ .

. وَالْجَمْعُ بَيْنَ الْخَبْرَيْنِ يَجْعَلُ خُرُوجَ الدِّينُورِيِّ أَوَّلَ قَدُومِ الْأَخْفَشِ أَمْرًا مُتَقَبَّلًا ، لَكِنَّ عَوْدَتَهُ إِلَى مِصْرَ بَعْدَ خُرُوجِ الْأَخْفَشِ أَمْرٌ مُسْتَحِيلٌ ؛ لِأَنَّ تَارِيخَ مَغَادِرَةِ الْأَخْفَشِ مِصْرَ إِنَّمَا كَانَ بَعْدَ وَفَاةِ الدِّينُورِيِّ بِسِنِينَ عَدَّةٍ !

بَلْ إِنَّ ثَمَّةَ رَوَايَةٍ سَاقَهَا الزُّبَيْدِيُّ (ت ٣٧٩هـ) . فِي أَثْنَاءِ تَرْجُمَتِهِ لِأَبِي الْعَبَّاسِ ثَعْلَبٍ . تَحْيِيلُ الْأَمْرِ الْمُنْتَقَبِلِ مُسْتَحِيلًا كَذَلِكَ ؛ فَقَدْ رَوَى مَا يَلِي :

(قَالَ بَعْضُهُمْ: كُنَّا عِنْدَ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى نَعَزِيهِ بَخْتِنِهِ أَبِي عَلِيٍّ ، وَقَدْ جَاءَ نَعِيَهُ مِنْ مِصْرَ يَوْمَ الْأَحَدِ لَسْتُ بِقَيْنَ مَنْ ذِي الْحِجَّةِ سَنَةً سَمْتُ وَثَمَانِينَ....)(١) .

. وَقَدْ وَقَفْتُ عَلَى رَوَايَةٍ لِلتَّنُوخِيِّ (ت ٤٤٢هـ) :

(كَانَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُدَبِّرِ<sup>(٢)</sup> طَلَبَ مِنْ أَبِي الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدِ جَلِيسًا يَجْمَعُ . مَعَ مُجَالَسَتِهِ . تَعْلِيمَ وَوَلَدِهِ ، فَتَدَبَّرَ عَلِيٌّ بْنُ سُلَيْمَانَ ، وَيَعْتَهُ إِلَيْهِ إِلَى

(١) الطبقات ص ١٤٤ . وقد سبقت لنا وقفة مع هذه الرواية ص ٦ .

(٢) الوزير أبو إسحاق إبراهيم بن محمد البغدادي ؛ من الكتاب الشعراء . ت ٢٧٩هـ . ينظر: معجم الأدباء ١/١٤٢ ، وتاريخ الإسلام ٦ / ٥٠٩ ، وسير أعلام النبلاء ١٣ / ١٢٤ ، والأعلام ١ / ٦٠ .

مصر<sup>(١)</sup>. ولقد روى القصة نفسها غير واحد من المترجمين<sup>(٢)</sup>، لكن دون ذكر لمصر .

وفي ترجمة الأخفش الصغير عند ابن عساكر (ت ٥٧١هـ): (وكان يودب ولد ابن المدبر، واجتاز بدمشق إذ كان بمصر)<sup>(٣)</sup>.

. ويذكر بعض المؤرخين<sup>(٤)</sup> أن إبراهيم بن المدبر كان على خراج مصر سنة اثنتين وخمسين ومئتين .

. والجمع بين الروايات المتقدمة كلها يتمثل "والله أعلم" فيما يلي:

- قدم الدينوري مصر بعد أن قرأ "الكتاب" على المبرد الذي ولج بغداد أواخر سنة سبع وأربعين ومئتين بعد الهجرة .
- فأقام بها حتى إذا أتاه الأخفش . في العقد السادس من القرن الثالث الهجري . لينضم إلى مجلس صاحب خراجها ابن المدبر وليودب ولده بترشيح من شيخه المبرد . هنا خرج الدينوري إلى بغداد .

(١) تاريخ العلماء النحويين ص ٤٥ . وينظر : تاريخ دمشق ٤١ / ٥١٩ ، ومختصره لابن منظور ١٧ / ٢٩٣ .

(٢) ياقوت في معجم الأدياء ٤ / ١٢٩ ، والقفطي في إنباه الرواة ٢ / ٢٧٧ .

(٣) تاريخ دمشق لابن عساكر ٤١ / ٥١٩ .

(٤) ابن خلدون في تاريخه ٣ / ٣٧٦ ، وقد ذكر (في ٣ / ٣٧٩) أن الزنج أسروا إبراهيم في الأهواز حين كان على خراجها . وفي (٤ / ٣٨٦) أن أخاه أحمد كان على خراج مصر سنة ٢٥٤ هـ ، وفيها كلام قد يفهم أن إبراهيم ولي خراج مصر سنة ٢٥٨ هـ .





- وحينَ عادَ الأُخفشُ إلى بغدادَ رجعَ الدينوريُّ إلى مصرَ ليظلَّ بها حتى يلقى ربَّه ، سواءً في ذي الحِجَّةِ سنةً ستَّ وثمانينَ ومئتينَ . حسبَ روايةِ الزُّبيديِّ مجهولةِ الراوي . أو في سنةٍ تسعٍ وثمانينَ ومئتينَ حسبَ التاريخِ المعتمَدِ لدى الزُّبيديِّ نفسه وغيره من المترجمين .



## المطلب الأخير آثاره ومكانته

يُعنى هذا المطلب ببيان ثلاثة أمور؛ فيجمعُ بدايةً آثارَ أبي عليٍّ، وتتمثلُ في سردِ مؤلفاتٍ زوّدَ بها المكتبةُ العربيةُ؛ وتلاميذَ نهلوا من فيضِ علمه، والأمرُ الأخيرُ يتمثلُ في بيانِ مكانةِ الرجلِ، وثناءِ أهلِ العلمِ عليه من القدامى والمحدثين .

### مؤلفاته :

يبدو أنّ الأيامَ لم تحفظْ لنا شيئاً من مُصنّفاتِ الرَّجُلِ، لكنَّ بعضَ كتبِ التراجمِ واللغةِ نصّتْ على أسماءِ بعضِ من مؤلفاته، وساقَتْ لنا شيئاً من تراثه. ونستطيعُ . تبعاً لذلك . أن نعدَّ لأبي عليٍّ الدينوريِّ المصنّفاتِ التاليةَ في النحوِ واللغةِ وما يتصلُ بهما من دراساتٍ قرآنيةٍ:

### • "المهدّب" في النحو<sup>(١)</sup> :

فرَضَ خلافُ النَّحْوِيِّينَ . البَصْرِيِّينَ والكُوفِيِّينَ . نفسَه على المصنّفينَ في علمِ النحوِ منذُ عهدِ مبكّرٍ ، وتناولَ مسائلَه بالتأليفِ غيرَ واحدٍ على اختلافِ المنهجِ والمشرَبِ ، منهم الدينوريُّ صاحبنا في صدرِ كتابِ سَمَاهُ "المهدّب" ؛ يقول أبو بكرٍ محمدُ بنُ الحسنِ الزُّبيديُّ (ت ٣٧٩هـ) في ترجمته:

(وألفَ كتاباً في النحوِ سَمَاهُ "المهدّب" ، وذكرَ . في صدره . اختلافَ

الكُوفِيِّينَ والبَصْرِيِّينَ ، وعزا كلَّ مسألةٍ إلى صاحبها، ولم يعتلّ لواحدٍ منهم، ولا

(١) ينظر: طبقات الزبيدي ص ٢١٥، ومعجم الأدباء ٤/١٢٦، وإنباه الرواة ١/٦٩، وإشارة التعيين ص ٢٧، والوافي بالوفيات ٦/١٧٧، والبلغة ص ٧١، وبغية الوعاة ٣٠١/١.



احتج لمقالته . فلما أمعن في الكتاب ترك الاختلاف ، ونقل مذهب البصريين ، وعول . في ذلك . على كتاب الأخفش سعيد (١) .

. ويفيدنا هذا النص أن منهج الرجل قد تنوع في الكتاب ؛ فقد استهله بتسطير مختلف الآراء في المسألة ، مع الحرص على نسبة الرأي ، دون عناية بالاحتجاج لصحيح رأي ، أو مناقشة لضعيف قول . ثم غلبت عليه نزعتُه البصرية وتلمذته للمبرد ، فأغفل رأي الكوفيين ، واكتفى بتدوين رأي البصريين .

ولعل من أمثلة مسائل الخلاف التي عرض لها الدينوري ما نسبة إليه أبوحيان من أنه نقل خلافاً في تقدم المفعول به على فعل يشتمل على ضمير ما أضيف إليه المفعول به ؛ سواء أبرز هذا الضمير في نحو قولك : "ثوب أخويك يلْبَسَان" (٢) ، أم استتر في نحو قولك : "غلام هند ضربت" (٣) ؛ فنسب منع هذين التركيبين إلى الكسائي (ت ١٨٩ هـ) ، ونسب جوازهما إلى البصريين .

ويظهر . كذلك . أنه عني بحكاية ما سمعه من أشياخه من لغات العرب ، من ذلك عنايته بحصر اللغات المسموعة في الاسم الموصول " التي " ، يقول أبوحيان :

(١) طبقات النحويين واللغويين ص ٢١٥ ، وتجد هذا في : إنباه الرواة ٦٩/١ ، والوافي بالوفيات ٦ / ١٧٧ . وممن نقلوا - عن أبي علي الدينوري في مهديه - ناظر الجيش (في تمهيد القواعد ٣٩٠٩/٨) .

(٢) ينظر : التذليل والتكميل لأبي حيان ٦/٢٨٥ .

(٣) ينظر : السابق ٧/٤٢ .

(وأما من تعرّض لحصر لغات "التي" - كالدينوري في "المهذب"...) (١).

وكذلك استند أبوحيان إلى حكاية للدينوري في نقض ما ذهب إليه ابن يسعون (٢) من أن "لا يدي لك" (حيث حذفت نون المثني مع الفصل بين المضافين) . إنما هو من قياس النحويين ، وليس من كلام العرب (٣) ، قال :

(وأما ما زعم من أن "لا يدي لك" قاله النحويون بالقياس وليس من كلام العرب - فباطل ، بل نقلوه عن العرب ؛ وحكى ذلك سماعا الدينوري والسيرافي ...) (٤) .

. ثم استورد الزبيدي (ت ٣٧٩هـ) يبين أن الدينوري قد عوّل . في "المهذب" . على كتاب الأخفش الأوسط ؛ ويثبته أن يعني كتابه : "المسائل الكبير" ؛ فقد قيل (٥) كذلك : إن ابن السراج قد عوّل عليه في "الأصول" .

(١) نفسه ٢٢/٣ ، وينظر : ارتشاف الضرب ١٠٠٢/٢ .

(٢) يوسف بن يعقوب ، كان أديبا نحويا لغويا ، فقيها فاضلا . له "المصباح" في شرح ما أعتّم من شواهد الإيضاح" . ت بعد ٥٤٠ هـ (البغية ٣٦٣/٢) .

(٣) ذكر ذلك في كتابه "المصباح" ، وهو مخطوط أحال إليه محقق التذليل د/هنداوي (١/٩٠ب) .

(٤) التذليل والتكميل ٢٥٩/٥ . و"لا يدي بها لك" قول يونس (ينظر : الكتاب ٢/٢٨١ ، والأصول لابن السراج ٤٠٣/١) ؛ وفهم القول بأنه سماع (ينظر : شرح اللمع للأصفهاني ٤٠٠/١) .

(٥) ينظر : إنباه الرواة للقفطي ٢٤٩/٣ .



وتشعر بأهمية كتاب الدينوري في قول الأستاذ/سعيد الأفغاني (ت ١٩٩٦م) . بعد أن ذكر طليعة المؤلفين في خلاف مدرستي البصرة والكوفة . : (وممن تكلم على الخلاف ولم يخصص له كتاباً مستقلاً . أحمد بن جعفر الدينوري " ت ٢٨٩هـ " ختن ثعلب.....؛وبذلك يكون أول الخائضين في هذا الموضوع وفاة ممن ذكرناهم ) (١).

ويضيف د/أحمد نصيف الجنابي أن كتاب "المهذب" ( أول كتاب مصري يؤلف في المقارنة بين المدرستين . وتبعه أبو جعفر النحاس في كتابه "المفنع" ) (٢).

ويروي بعض المترجمين أنه إنما سمي "المهذب" ؛لأن أبا علي الدينوري تناول . بالتهذيب والتشذيب . مؤلفاً نحوياً للأخفش الصغير علي بن سليمان( ت ٣١٥هـ) ؛ حكي ياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ) في ترجمته لعلي بن سليمان: (ووجدت أهل مصر ينسبون إليه كتاباً في النحو هذبه أحمد بن جعفر الدينوري، وسماه "المهذب") (٣).

لكن د. الجنابي<sup>(٤)</sup> ينسب أصل الرواية إلى القفطي (ت ٦٤٦هـ) ، ويرمي به بالوهم فيها ؛لأموار: لما رواه ياقوت من أن الدينوري عول في "المهذب" على كتاب الأخفش الأوسط؛ ولأن الدينوري والأخفش الصغير متعاصران ، بل

(١) من تاريخ النحو العربي ص ٩٢ (هامش ٣).

(٢) الدراسات اللغوية والنحوية في مصر ص ١٥٩ . وذلك بترجيح أنه ألفه في مصر.

(٣) معجم الأدباء ٤/١٢٦.

(٤) ينظر كتابه "الدراسات اللغوية والنحوية في مصر" ص ١٩٦ ، ١٩٧ .

عَمَّرَ الْأَخِيرُ قَرَابَةَ رُبْعِ قَرْنٍ بَعْدَ وِفَاةِ الْأَوَّلِ؛ ثُمَّ لَمَّا كَانَ بَيْنَهُمَا مَنْ خُصِمَتْهُ الْأَقْرَانُ الَّتِي تَحَوَّلَ دُونَ أَنْ يُسَدِّيَ إِلَيْهِ الدِّينُورِيُّ خِدْمَةً بِتَهْذِيبِ كِتَابِهِ .

وأقول: الرواية إنما هي لياقوت . ولا أرى فيها ما يفيد أن للأخفش الصغير كتاباً سماه "المهذب" على نحو ما فهمه د. الجنابي<sup>(١)</sup> وغيره . وياقوت لم يسق المسألة سوقَ معلومةٍ يحاسبُ على صحتها أو خطئها ، وإنما نقلَ خبراً وكفى ، فأبي وهم هنا؟! إلا إذا كان الوهمُ في صرفِ "الأخفش" إلى علي بن سليمان دون سعيد بن مسعدة ؛ حيث توافق رواية ياقوت . بذلك الفهم . رواية الزبيدي السالفة ، لكنّه أمرٌ لا نملكُ دليلاً عليه .

### • "ضمائر القرآن"<sup>(٢)</sup> :

. (وله كتابٌ مختصرٌ في "ضمائر القرآن"؛ استخرجه من كتاب المعاني للفراء )<sup>(٣)</sup> .

(١) ينظر كتابه ص ١٩٦ في حديثه عن "الأخفش الصغير" . وكذا اعتمدَ محققُ كتابِ (الاختيارين) للأخفش الصغير (ص ٩) - على هذه الرواية - في نسبة (المهذب) إلى الأخفش!

(٢) ينظر : إشارة التعيين ص ٢٧ ، والبلغة ص ٧١ ، وبغية الوعاة ٣٠١/١ ، و كشف الظنون ١٠٨٧ / ٢ .

(٣) طبقات النحويين للزبيدي ص ٢١٥ ، و ينظر : إنباه الرواة ٦٩ / ١ ، والوفاي بالوفيات ١٧٧ / ٦ .



فهو كتابٌ يبيِّن الضمائر الواقعة في القرآن الكريم على جهة الإيجاز والاختصار. والظاهر أنه يُعنى ببيان المواضع التي اختلف فيها عود الضمير بين تذكيرٍ وتأنيثٍ وإفرادٍ وجمعٍ، ويحدد مرجع الضمير المفلوظ والمقدَّر، والمتقدِّم والمتأخَّر، ونحو ذلك مما تجده منشورًا في "معاني القرآن" لأبي زكريا الفراء (ت ٢٠٧هـ)؛ من نحو قوله يشرح الآية الكريمة: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْتَكِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ﴾ (النحل ٦٦):

(وأما قوله: ﴿مِمَّا فِي بُطُونِهِ﴾ ولم يقل: "بطونها". فإنه قيل "والله أعلم": إنَّ النِّعَمَ والأنعام شيءٌ واحدٌ، وهما جمعان؛ فرجع التذكير إلى معنى النِّعَمِ إذ كان يؤدي عن الأنعام.... وقال الكسائي: ﴿نُسْتَكِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ﴾: بطون ما ذكرناه<sup>(١)</sup>.

وإفراد هذا الباب بكتابٍ مستقلٍّ . ضرب من التأليف لم أجد للدينوري فيه سلفاً، وإنما تابعه فيه أبو بكر بن الأنباري (ت ٣٢٨هـ)؛ حيث يذكرون<sup>(٢)</sup> أنه ألف كتابًا من مجلدين في بيان الضمائر الواقعة في القرآن الكريم .

#### • كتاب في الوقف القرآني :

(١) معاني القرآن للفراء ٢/ ١٠٨، ١٠٩. و كتاب الفراء يحفلُ بمثل هذا الحقل من الدراسة (ينظر مثلاً: ١/ ٤٩، ٢٤٨، ١٢٩، ٢٤٩، ٣/ ١٥٧، ٢٦٦، ٢٨٥)، وهو أمرٌ نفاه د. الجنابي (في كتابه ص ١٥٨) !

(٢) ينظر : الإتيان في علوم القرآن للسيوطي (١/ ١٨٧)، وكشف الظنون لحاجي خليفة (٢/ ١٠٨٧).

. لم أظفر بإشارة إليه لدى من ترجموا لصاحبنا ، وإنما وقفت عليه

فيما يلي :

\* أشار إليه أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٧هـ) في مقدمة كتابه "القطع والائتناف"، قال :

(ولست أعلم أحداً من القراء والأئمة الذين أخذت عنهم القراءة له كتاب مفرد في التمام إلا نافعاً ويعقوب : فإنني وجدت . لكل واحد منهما . كتاباً في التمام . وأما النحويون فلهم كتبٌ سنذكر منها ما يحتاج إليه في هذا الكتاب : فمن النحويين سعيد بن مسعدة ، وسهل بن محمد ، وأحمد بن جعفر....)<sup>(١)</sup>

\* وذكره ابن مهران (ت ٣٨١هـ)<sup>(٢)</sup> في أثناء عدّه كتب الوقف التي طالعتها؛ يقول :

قد صنّف الأئمة في القراءة واللغة ؛ المتقدّمون منهم والمتأخرون ، لا سيّما في المقاطع والمبادئ . كتباً كثيرةً . والتي رأيتها ونظرت فيها ووقعت إليّ ، منها كتبٌ معروفةٌ وغير معروفةٍ ؛ منها :..... كتاب لأبي علي أحمد بن جعفر الدينوري<sup>(٣)</sup> .

(١) ص ٢. وسوف تكون لنا وقفة مع آراء الدينوريّ فيه في آخر مطالب هذا البحث.

(٢) ابن مهران : أبو بكر أحمد بن الحسين النيسابوري ، إمام عصره في القراءات (الأعلام ١١٥/١).

(٣) نقل عبارة ابن مهران . أبو بكر محمد بن أبي عمير المقرئ في كتابه "القراءات العشر" (والكتاب منه مخطوطة محفوظة في مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة "





\* دَوْن آراءه في الوقف غير واحد ممن صنّفوا في هذا الفنّ، منهم :

. أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٧هـ) في "القطع والائتناف" .

. أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ) في " المكتفَى في الوقف والابتدا " . غير

أنّ محقّق الكتاب ترجم لأحمد بن جعفر الدينوريّ الذي نقل عنه الداني في

مواضع عدة بأنّه أبو الحسين البغداديّ (ت ٣٣٦هـ)، وكلّما نقل الداني

عن أحمد بن جعفرٍ " أو الدينوريّ". أحال المحقّق على هذه الترجمة!

وأقول: أبو الحسين أحمد بن جعفرٍ الذي نسب المحقّق<sup>(١)</sup> إليه نقول

الدّاني - ليس في نسبه "الدينوريّ"، بل هو بغداديّ يُعرف بابن المنادي (كما

في ترجمته في كتاب: "غاية النهاية" الذي اكتفى المحقّق نفسه - في

هامشه - بالترجمة منه!).

. ابن الجزريّ (ت ٨٣٣هـ) في "التمهيد في علم التجويد" .

. أحمد الأشمونيّ (القرن الحادي عشر الهجريّ) في "منار الهدى في

الوقف والابتدا" .

• "لحن العامّة" :

مجموعة المحمودية رقم ٥٣ قراءات " . وقد أمدني بمصوّر صفحات منها د. محمد

توفيق حديد؛ مدرس "أصول اللغة" في كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدسوق) .

(١) كذلك خلط محقّق كتاب "المتفق والمفترق" ؛ فترجم لأحمد بن جعفر بن حمدان

الدينوريّ على أنّه صاحبنا أبو عليّ ختن ثعلبٍ. ينظر : تاريخ الإسلام ٩ / ٢٣٤ ،

وسير أعلام النبلاء ١٧ / ٣٨٣ .

. لم تذكره كتب التراجم، وإنما نقل عنه صاحب "الاقتضاب في شرح أدب الكتاب"؛ يقول: (وقال أبو عليّ الدينوريّ في كتاب "الحن العامة" ..) (١).  
ويظهر . من عنوان الكتاب، ومن هذا النصّ الذي نقله ابن السّيد (ت ٥٢١هـ). أنه كتاب في التنقيّة والتصحيح اللّغويين؛ يُعنى ببيان الضبط الصحيح والمعنى الدقيق لألفاظ شاع ضبطها على غير وجهها، أو صرفها إلى معنى لم تستعملها العرب له.

#### • "إصلاح المنطق" :

. كتاب نسبة إليه بعض كتب التراجم؛ فذيل ياقوت ترجمته لأبي عليّ الدينوريّ بقوله: (وله كتاب "إصلاح المنطق") (٢). وكذا نسبة إليه بعض من نقل عنه؛ يقول ابن السّيد: (وقال أبو عليّ الدينوريّ في كتابه الذي وضعه في إصلاح المنطق) (٣)؛ وذكر اللّبيّ (ت ٦٩١هـ) في مقدمة شرحه لفصيح ثعلب (ت ٢٩١هـ) (٤) أن أحد الكتب التي اعتمد عليها (...) "إصلاح المنطق" لأبي عليّ أحمد بن جعفر الدينوريّ).

(١) البطليوسيّ ٢/٢٠٥.

(٢) معجم الأدياء ١/ ٣١٢ . وينظر : الوافي بالوفيات للصفديّ ٦/ ١٧٧. ومعجم المؤلفين لكحالة ١/ ١٨٢.

(٣) الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ١/ ٣٧.

(٤) تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح ص ٧ . وينظر : ص ١٨٥، ٢٣٤، ٢٧٢.



وربما يخطر . في ذهن . أن هذا الكتاب هو "لحن العامة" كما احتمل  
د. رمضان عبد التّوّاب (ت ٢٠٠١م) يقول:

( ولعلّ كتاب "لحن العامة" للدينوريّ وإصلاح المنطق" له . شيء واحد  
(<sup>١</sup>) . وهي مسألة لا "جهينة" لها .

وسواءً أكانا اسمين لكتاب واحد أم كانا كتابين في الفنّ نفسه . فإنّ  
صاحبنا الدّينوريّ حاز . بمؤلفه هذا . قصب السبق ؛ حيث مثل (أول محاولة  
في الديار المصرية في ميدان تنقية اللغة من اللحن والخطأ الفاشي بين  
العامة والخاصة بين العرب والمستعربين في الديار المصرية؛ وهي . بذلك .  
محاولة رائدة ) (<sup>٢</sup>) .

#### • كتاب "الهجاء" :

لم أظفر . في كتب التراجم . بنسبة مؤلف بهذا الاسم للدينوريّ ، وإنما  
ذكر ابن مكيّ الصّقلّي (ت ٥٠١هـ) . في كتابه "تثقيف اللسان" (<sup>٣</sup>) . أنّه رآه  
، وحين عقد باباً ترجمته "باب من الهجاء" لشرح بعض قواعد كتابة العربية  
 . نقل غير مرّة (<sup>٤</sup>) عن أحمد بن جعفر الدّينوريّ .

(١) لحن العامة والتطور اللغوي ص ١٨٣ . وردّه تلميذه د. الجنابي في كتابه ص ١٤١

(٢) الدراسات اللغوية والنحوية في مصر ص ١٤٤ ، ١٤٥ .

(٣) ينظر : ص ٢٠٤ .

(٤) جمع تلك المواضع وصنّفها د. الجنابي في ( الدراسات اللغوية والنحوية في

مصر ص ١٥٠ ) .



تلامذته : لا ريب أنه قد أفاد . من علم الرجل . نفرّ غير قليل من طلاب علوم النحو والعربية في مصر وغيرها ، لكننا لا نملك أن نجزم بالتلقي المباشر عنه والتلمذة على يديه والرواية عنه إلا لبعض الأعلام ، وهم "على ترتيب وفياتهم" :

- ابن ولاد: أبو الحسين محمد بن الوليد "ولاد" التميمي ت ٢٩٨هـ؛ أخذ بمصر عن أبي عليّ الدينوري . وتزوج الدينوريّ أمّه<sup>(١)</sup> .
  - كراع النمل (أبو الحسن عليّ بن الحسن الأزديّ ت ٣١٠هـ): حكى بيتين عن الدينوريّ؛ قال: (وأشدنيهِ أبو عليّ الدينوريّ) ، (وأشدني أبو عليّ الدينوريّ)<sup>(٢)</sup> .
  - أبو موسى الضريز (أبو القاسم عبد الله بن عبد العزيز البغداديّ)؛ أديب نحويّ . سكن مصر ، وحدث بها عن الدينوريّ وغيره<sup>(٣)</sup> .
- . من قد نسب خطأ في التلمذة إليه :

(١) ينظر: طبقات النحويين واللغويين للزبيديّ ص ٢١٥ ، ومعجم الأدياء لياقوت ٥ / ٢٦٧٤ ، وإنباه الرواة للقفطي ٣ / ٢٢٥ ، وطبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شعبة ص ٢٧٣ ، وبغية الوعاة للسيوطي ١ / ١٩٧ .

(٢) العبارتان - على الترتيب - في المنتخب لكراع ٢ / ٦٨٧ ، ٧٠٥ .

(٣) ينظر : نكت الهميان في نكت العميان للصفدي ص ١٦٢ ، وبغية الوعاة ٢ / ٤٩ ، والأعلام ٤ / ٩٨ .



"الدينوري" لقب لم يُعرف به صاحبنا وحده؛ ولذلك حدثَ خلطٌ في نحو قول الشيخ محمد الطنطاوي "رحمه الله": (الأفشنيق<sup>(١)</sup>): هو "محمد بن موسى" الأندلسيُّ رحلَ إلى المشرق، فأخذَ - بمصرَ عن أبي عليِّ الدينوريِّ - كتابَ سيبويه، وانتسخه، وبالبصرة عن المازنيِّ، ثم عادَ إلى الأندلسِ ومعه الكتابُ . ويغلبُ . على الظنِّ . أنه أولُ من أدخلَ الكتابَ الأندلسَ . تُوفيَّ بقرطبة سنة ٣٠٧ هـ (٢) .

وإنما تذكرُ كتبُ التراجم أن محمدَ بنَ موسى بنَ هاشمٍ هذا - رحلَ إلى المشرقِ ، ولقيَ أبا جعفرِ الدينوريِّ<sup>(٣)</sup>؛ أحمدَ بنَ عبدِ الله بنِ مسلم بنِ قتيبة (ت ٣٢٢ هـ)<sup>(٤)</sup> ، وأخذَ . عنه روايةً . كتابَ سيبويه ، وانتسخه من نسخته . ولم أجدَ . فيما راجعتُ من مصادرَ . ما يفيدُ أن محمدًا هذا التقى صاحبنا أبا عليٍّ أو سمعَ منه .



### مكائنه وفضله:

(١) أو الأفشين أو الأفشتين أو إفشين. ينظر: طبقات الزبيدي ص ٢٨١ ، وتاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس لابن الفرضي ٣١/٢ ، والإنباه للقفطي ٣ / ٢١٦ ، والبلغة للفيروزبادي ص ٢٨٥ (وفي هامشٍ محققه أن "إفشين" اسمٌ يونانيٌّ معرَّبٌ معناه: الدعاء والابتهاال) ، وطبقات النحاة لابن قاضي شهبة ص ٢٦٦ ، والبلغة للسيوطي ١ / ٢٥٢ .

(٢) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ص ٢٢٦ .

(٣) ينظر: تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس لابن الفرضي ٣١/٢ ، وبغية الوعاة للسيوطي ١ / ٢٥٢ .

(٤) ينظر ترجمته في: إنباه الرواة ١ / ٨٠ ، ٨١ .

من يتأمل ترجمة أبي عليّ الدينوريّ . في مصادرها المتنوعة . يجد عباراتٍ عدة تبرز فضل الرجل ومكانته ، الأمر الذي تجدُّ صداه . كذلك . في بعض دراساتٍ معاصرة . وفيما يلي ما وقفت عليه في هذا الجانب :

. أخذ النحويين المبرزين<sup>(١)</sup> المصنّفين من نحوي مصر<sup>(٢)</sup> .

. "وكان أبو عليّ هذا حسن المعرفة"<sup>(٣)</sup> .

. "وسكن مصر ، وأفاد أهلها"<sup>(٤)</sup> .

. (واحد ممن يعرف لهم نحو مصر قدرهم؛ فقد كان أحد هؤلاء العلماء أصحاب الفضل في دخول النحو مصر دراسةً وتصنيفاً، حين حملوا . معهم إلى مصر . مؤلفات المشاركة، وأقاموا يروونها ويقرونها)<sup>(٥)</sup> .

. (والدارس الذي كان له تأثير واضح في مصر هو أبو عليّ أحمد بن جعفر الدينوريّ "توفي سنة ٢٨٩هـ"؛ فقد تصدّر مجالس الدرس في مصر ، وقرأ الدارسون عليه كتاب سيبويه)<sup>(٦)</sup> .

(١) ينظر : معجم الأدباء ١ / ٣١٢، و الوافي بالوفيات ٦ / ١٧٧ ، وبغية الوعاة ٣٠١ / ١ .

(٢) ينظر : معجم الأدباء لياقوت ١ / ٣١٢ .

(٣) إنباه الرواة للقطبي ١ / ٦٩ .

(٤) تاريخ الإسلام للذهبي ٦ / ٦٧٠ .

(٥) نشأة النحو للشيخ : محمد الطنطاوي ص ١٨٠ ، ١٨١ .

(٦) الدرس النحوي في بغداد . د. مهدي المخزومي ص ١٦٣ .



. (ويعدُّ في الطبقة الثانية من نحاة مصر ، وكان ذا تأثيرٍ في الدراسات اللغوية والنحوية بكتبه الستة ، وله تلامذة مصريون وغير مصريين ) ؛ (فهو مؤلفُ ستة كتبٍ ؛ ثلاثة منها في اللغة ، وثلاثة في النحو ... وهو رائدٌ في كلِّ هذه الدراسات بالنسبة للعلماء المصريين<sup>(١)</sup>).

. وحقيقةً لم أظفرُ بنصٍّ - في واحدٍ من كتب التراجم أو كتب النحو واللغة - يفيدُ أنَّ هناك من قرأ "الكتاب" على الدينوريِّ، لكن لا يكاد المرءُ يشكُّ في أنَّ طلبَةَ علوم العربية وشداتها بمصرَ يمكنُ أن تفوتهم هذه الفرصة ؛ حين يتصدرُ أبو عليٍّ للتدريس في مصرَ ؛ ذلكم الرجلُ الذي قرأ الكتابَ مرتينِ على شيخينِ بصريينِ جليلينِ؛ مرةً في حلقةِ أبي عثمان المازنيِّ ، وأخرى على أبي العباس المبردِ !

(١)الدراسات اللغوية والنحوية في مصر . د. الجنابيِّ ص ٧ ، ١٣٣ " على الترتيب









# المبحث الآخر من آراء الدينوري النحوية - عرض ودراسة

- يحتوي على مطلبين :

١. من آرائه في كتب النحو
٢. من آرائه في كتاب الوقف



## المطلب الأول

## من آرائه في كتب النحو

أبو عليّ الدينوريّ ليسَ واحدًا من الأعلامِ السّائرة في كتبِ النّحويّين ، فإذا أخذتَ تقلّبَ في كثيرٍ ممّا طُبِعَ من كتبِ النّحويّين لا تجدُ ذويها يُعَنَوْنَ بذكرِ آرائه والنقلِ عنه ؛ فلا يكادُ الباحثُ يظفرُ برأيٍ منسوبٍ إليه إلا في بعضِ مؤلّفاتِ القرنِ السّابعِ الهجريِّ ، في بعضِ كتبِ الأندلسيّ أبي الحسنِ عليّ بنِ عصفورٍ (ت ٦٦٩هـ).

ولا أجدني مبالغًا حينُ أزعُمُ أنّ العنايةَ بنقلِ آراءِ متناثرةٍ للدينوريّ إنّما نجدُها عندَ الأندلسيّ أبي حيانٍ (ت ٧٤٥هـ) في موسوعتهِ النّحويةِ: "التذييلُ والتكميلُ"، ومختصرها: "ارتشافُ الضربِ"<sup>(١)</sup> .

وفيما يلي دراسةٌ لبعضِ هذه الآراءِ النّحويةِ المنسوبةِ إلى أبي عليّ ، نتلمّسُ . من خلالها . معالمَ شخصيةِ الدينوريّ النّحويةِ ، واتجاهه في آرائه

(١) وثمّة آراءٌ مبنوثةٌ في "تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد" لناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ) ، وفي "همع الهوامع بشرح جمع الجوامع " للسّيوطيّ (ت ٩١١هـ).



## وصل همزة القطع

في كتابه "ضرائر الشعر" تناول ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) ضرائر نقص الحرف ، واستهلها بوصل ألف القطع ، وبعد أن ساق ثلاثة عشر شاهداً شعرياً ليبيّن أنّها ظاهرة فاشية في الشعر . ذكر أنه قد جاء منها شيء في القراءات القرآنية وفي كلام العرب؛ ومن ذلك قوله:

(وقد جاء منه شيء في الكلام ، حكى أبو زيد: "لاب لك"؛ يريدون: لا أب لك<sup>(١)</sup>..... وحكى أبو عليّ الدينوري أنّ العرب يقولون: "مخيرك!" ؛ يريدون: ما أخيرك! ، وحكى . أيضاً عن المازني . أنّ العرب يقولون: "ما شرّ اللحم للمريض!" ، و"ما خير اللبن!"؛ تريد: ما أشرّ، وما أخير! وحكى الكوفيون أيضاً عن العرب: "ما خير اللبن للصحيح، وما شرّه للمبطون!"<sup>(٢)</sup> .

وأقول :

• وصل همزة القطع مفضٍ . بالضرورة . إلى حذفها في درج الكلام ؛ ولذلك تناول ابن جنّي (ت ٣٩٢هـ) بعض شواهد الوصل في باب عقده بعنوان: "باب في حذف الهمز وإبداله" ، وقد صدره بقوله: ( قد جاء هذا الموضوع في النثر والنظم جميعاً، وكلاهما غير مقيس إلا عند الضرورة )<sup>(٣)</sup> .

(١) ينظر: الخصائص ١٥١/٣ ، والمحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح

عنها ١٣٠/١ .

(٢) ص ١٠١ م .

(٣) الخصائص ٣٧٢/٢ .

وجملته رأيه<sup>(١)</sup>. في هذه المسألة . أنّها موضع اضطرابٍ ، وما جاء في النثر فقصّر على ألفاظٍ بعينها فشأ استعمالها ، ولا يُقاس عليها غيرها ؛ فهو حذفٌ غير مقيسٍ ، والشعرُ أولى به من القرآن الكريم .

• وهذا الوصلُ أو الحذفُ لغةٌ لبعض العرب ؛ قال ابن عطية (ت ٥٤٢هـ) : (وقرأ ابنُ مُحِصِنٍ بوصلِ ألفِ «إِحْدَاهُنَّ» ، وهي لغةٌ تحذفُ على جهةِ التخفيفِ)<sup>(٢)</sup>.

• وإنما (سهلٌ ذلك في "ما أخيرَ ، وما أشرَ" ! - تشبيهُهُما بـ"خيرٍ وشرٍّ" أفعلي التفضيلِ ، وإن كان حذفُ الهمزةِ . فيهما في التفضيلِ . هو الفصيحُ المستعملُ )<sup>(٣)</sup> . فـ "خيرٌ وشرٌّ" كلُّ منهما أفعالٌ تفضيلٌ على غيرِ قياسٍ ؛ فهما من الفصيحِ استعمالاً الشاذَّ قياساً . واستعمالهما . على الأصلِ "بزنةِ أفعالٍ" . لغةٌ لبني عامرٍ<sup>(٤)</sup> حفظتها لنا بعضُ القراءاتِ الشاذَّةِ وبعضُ الأشعارِ ، وسائرُ العربِ على حذفِ همزتهما .

• والدينوريُّ . فيما نقله ابنُ عصفورٍ . يُثبتُ ما سمعه من أشياخه نقلاً عن العربِ ؛ ويُفهمُ منه أنّ وصلَ همزةِ القطعِ في الكلامِ لغةٌ لبعضِ العربِ .

(١) ينظر : الخصائص ٣٧٢/٢ ، و المحتسب ٢٧٣ /١ .

(٢) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٢ / ٢٩ (وينظر : الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٦٧/٦ ) ؛ يقصدُ قوله تعالى : ﴿أَوْ أَيْتُمُ إِحْدَاهُنَّ فَطَارًا﴾ النساء ٢٠؛ فأبو حفصٍ محمدُ بنُ مُحِصِنٍ المكيُّ (ت ١٢٣هـ) وصلَ الهمزةَ ونقلَ كسرتها إلى الميمِ (ينظر : المحتسب ١٨٤/١ ، ومختصر ابن خالويه ص ٣٢ ، ومعجم القراءات ٤٣/٢).

(٣) ينظر : التذييل والتكميل ١٠ / ٢٤٦ .

(٤) ينظر : المصباح المنير للفيوميّ ؛ مادتا (خير ، وشرر).



وممّا نسبوا . إلى الكسائيّ (ت ١٨٩هـ) حكايتُهُ عن العرب . قولُ بعضهم :  
"مخبّثُهُ!" (١) .

• وفي هذه اللغةِ نوعٌ جليٌّ من التخفيفِ .

---

(١) ينظر : التذييل والتكميل ١٠ / ٢٤٦ . يريدُ : ما أخبّثُهُ !



## ”بله” أداة استثناء

. ”بله”<sup>(١)</sup> لفظةٌ أثارتُ خلافاً غيرَ يسيرٍ بينَ النُّحويينَ:

- فمن جهةٍ أوجبَ بعضهم<sup>(٢)</sup> جرَّ ما بعدها . وأجازَ غيرُهم<sup>(٣)</sup> جرَّه ونصبه . وأجازَ فيه آخرونَ الجرَّ والنصبَ والرفعَ<sup>(٤)</sup> . والأخيرُ يشهدُ له المسموعُ والمحفوظُ من كلامِ العربِ ؛ فمِمَّا يشهدُ . لجوازِ انتصابه . قولُ الشاعرِ :

تمشي القطوفُ إذا غنى الحداةُ بها      مشي الجوادِ ، فبله الحلةُ النُّجبا<sup>(٥)</sup>

(١) سُدَّ مَحَ فِيهَا فَتَحَ الهَاءِ وَكسُرُهَا، وَ(بِهـِ ل) مَقْلُوبًا يَسْكُونُ الهَاءِ وَفَتْحِهَا (يَنْظُرُ: الارتشاف ١٥٥٥/٣، ٢٢٩٦/٥).

(٢) نسبةُ أبوحِيانَ (التذليل والتكميل "تح البحيري" ٦٨٢/٣ ، والارتشاف ١٥٥٤/٣) إلى جمهورِ البصريينَ . وتصرَّفَ السيوطيُّ (الهمع ٢٢٠/٢) فنسبَهُ إلى أكثرِ البصريينَ .

(٣) ينظر (مثلاً): تمهيد القواعد ٣٨٦٠/٨.

(٤) ذَكَرُوا أَنَّ الرَّفْعَ رَوَاهُ قَطْرَبٌ وَالْأَخْفَشُ (يَنْظُرُ: الشعر للفارسي ٢٦/١ ، وشرح الكافية للرضي ٣٠٣/٢ ، ومغني اللبيب ٢٠٦/٢ ، والتذليل "تح البحيري" ٦٨٤/٣ ، والارتشاف ١٥٥٥/٣، ٢٢٩٦/٥) ، والهمع ٢٢٠/٢ . وفي معجم "العين" ٥٥/٤ ومختصره ص ٥٧٢ أَنَّ (بله) اسْتَعْمَلْتُ بِمَعْنَى (كَيْفَ).

(٥) البيتُ من البسيطِ لإبراهيمَ بنِ هرمةَ (١٧٦هـ) وَلَمْ أَجِدْهُ فِي ديوانِهِ (تح نفاع وعطوان). وَيَنْظُرُ: الشعر للفارسي ٢٧/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٩/٤ ، والغرة لابن الدهان ص ٥٦٤ ، وشواهد التوضيح لابن مالك ص ٢٠٥ ، والتذليل والتكميل لأبي حيان ٦٨٣/٣ ، والخزانة للبغدادي ٢٣١/٦ . وَالْقَطُوفُ (من الدوابِّ وغيرها) :





وقوله: وهل كنت يا ابن القين في الدهر مالكا لغير بعير بله مهريّة

نُجبا؟! (١)

وبالأوجه الثلاثة روي قول الشاعر:

تذر الجماجم ضاحيا هاماتها بله الأقف كأنها لم تُخلق (٢)

• وقد وُجّهت "بله" . إذا ارتفع ما بعدها (٣). على أنها اسم استفهام "بمعنى كيف" التي يُقصدُ بها الاستبعادُ مبنيّ في محلّ رفع خبرٍ مقدّم ، والاسم المرفوع بعدها مبتدأ مؤخرٌ، مثلا: ما رأيتُ مزكيا بله متصدقٌ ؛أي: فكيف متصدقٌ؟!

• واختلفوا في توجيه "بله" إذا جرّ ما بعدها أو انتصب:

أ . رأى فريقٌ من النحويين أنه إذا جرّ تاليها فـ"بله" مصدرٌ منصوبٌ نابٍ عن فعله المضمرِ وجوبا ، وهي مضافٌ وتاليها مضافٌ إليه . وإذا انتصب فـ"بله" اسمٌ فعلٍ منقولٌ من مصدرٍ لم يُستعمل له فعلٌ ، وتاليها مفعولٌ به (٤).

البطى .

(١) البيت من الطويل لجريّر (ت ١١٠هـ) يهجو الفرزدق. ينظر : شجر الدر ص ٨٤ ، والتذييل والتكميل "تح البحيري" ٦٨٣ / ٣ ، والهمع ٢ / ٢٢٠ ، والخزانة ٢٣١ / ٦ . والقيّن : العبدُ ، والمهريّة : إبلٌ نجبيةٌ تسبقُ الخيلَ .

(٢) البيت من الكامل لكعب بن مالك رضي الله عنه في قصيدة له يوم الخندق . ينظر: ديوانه ص ٢٤٥ ، والشعر ١ / ٢٦ ، وابن يعيش ٤ / ٤٨ ، والاستغناء ص ١١٣ ، والرضي ٣ / ٣٠٣ ، والجنى الداني ص ٤٢٥ ، والخزانة ٦ / ٢١١ ، ٢٣٢ .

(٣) ينظر : التذييل والتكميل "تح البحيري" ٦٨٤ / ٣ .

(٤) ينظر : الشعر ١ / ٢٢ ، والغرة ص ٥٦٤ (وعلى هذا فهم الفارسي وابن الدهان

=

- ب . ورأى آخرون جوازَ حمل "بله" . حينئذٍ . على أنها أداة استثناءٍ :
- . ففي حالة النصب نسبوا إلى الكوفيين . ومن وافقهم من البغداديين (١) وإلى الدينوري . حملها على معنى "إلا" ، وما بعدها مستثنى منصوبٌ ، يقول أبوحيان :
- (وزعم الدينوري أنها من أدوات الاستثناء، تقول: قام القومُ بله زيدا، كأنك قلت: إلا زيدا) (٢) .
- . وفي حالة الجر نسبوا إلى بعض الكوفيين (٣) أنها بمعنى "غير" والاستثناء منقطع ، وتاليها مضافٌ إليه ، ونسبوا . إلى الأخفش (ت ٢١٥هـ) (٤) . أنها حرفٌ استثناءٍ ، وما بعدها مجرورٌ بها .

عبارة سيبويه "في الكتاب ٢٣٢/٤" ؛ ويظهر أن العبارة المطبوعة ناقصةً ، والرضي ٣٠٣/٢ ، والتذيل والتكميل "تح البحيري" ٦٨٤/٣ .

(١) ينظر: التذيل والتكميل ٦٨٢/٣ ، والارتشاف ١٥٥٤/٣ ، و الجنى الداني ص ٤٢٥ ، والهمع ٢٢٠/٢ .

(٢) الارتشاف ٥ / ٢٢٩٦ . وتقنضينا الأمانة العلمية أن نُشير إلى أنه لا يوجد دليلٌ قاطعٌ على أن الدينوري صاحبنا هو المقصودُ ، فضلاً عن القطع بصحة نسبة القول إليه من عدمه .

(٣) ينظر: التذيل والتكميل ٦٨٤/٣ ، والارتشاف ١٥٥٥/٣ ، والهمع ٢٢١/٢ . ولم ينسبوه إلى نحوِّي بعينه .

(٤) ينظر : الشعر ٢٥/١ ، والغرة ص ٥٦٤ ، وشرح الكافية للرضي ٣٠٥/٢ ، والتذيل والتكميل ٦٨٤/٣ ، وارتشاف الضرب ١٥٥٥/٣ ، ٢٢٩٦/٥ ، وهمع الهوامع ٢٢١/٢ .



## وفي السطور التالية نُجملُ ما دارَ . في كتب النحو . حولَ عدِّ

"بَلَّة" أداة استثناء:

. إنَّما وَجَّهَ الاستثناءَ بـ "بَلَّة" عندَ المَثْبُتِينَ أَنَّهُمْ (رَأَوْا ما بَعْدَهَا خَارِجًا عَمَّا قَبْلَهَا في الوصفِ؛ مَنْ حَيْثُ كَانَ مُرَبِّيًا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ مَعْنَى "أَكْرَمْتُ العَبِيدَ بَلَّةَ الأَحْرَارِ". أَنَّ إِكْرَامَكَ للأَحْرَارِ يَزِيدُ عَلى إِكْرَامِكَ للعَبِيدِ) (١) ، فَأَشْبَهَ تَالِيَهَا ما بَعْدَ "إِلَّا"؛ إِذِ الغرضُ إِخْرَاجُ الأَحْرَارِ مِنْ جَمَلَةِ المَكْرَمِينَ عَلى وَجْهِ ما ، وَهُوَ أَنَّهُمْ أَوْلَى بِالتَّكْرِيمِ وَأَجْدَرُ ، وَالاستثناءُ : إِخْرَاجُ الثَّانِي مِمَّا دَخَلَ فِيهِ الأَوَّلُ بِأداةٍ . وما بَعْدَ "بَلَّة" مُخْرَجٌ مِمَّا قَبْلَهَا مِنْ حَيْثُ أَوْلِيَّتُهُ بِالحِكمِ المُتَقَدِّمِ ، فَلَمَّا لَمْ يَسْتَوْ مَعَ ما قَبْلَهَا في الرتبةِ جُعِلَ كَأَنَّهُ مُخْرَجٌ .

. وَقَوَّى هَذَا الوَجْهَ . عِنْدَ ابْنِ هِشَامٍ . مَجِيءُ "بَلَّة" مَجْرُورَةً بِـ "مِنْ" فِي

حَدِيثٍ قَدْسِيٍّ رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم:

(قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: "أَعَدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ ما لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أذَنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلى قَلْبِ بَشَرٍ، نُخْرًا مِنْ بَلَّةٍ ما أُطْلِعْتُمْ عَلَيْهِ") (٢)؛  
يَقُولُ :

(١) التذييل والتكميل "تح البحيري" ٦٨٢/٣. وهذا النصُّ يوضِّحُ ما شابَ نصُّ

الارتشافِ (٣/١٥٥٤) مِنْ نَقْصٍ وَتَحْرِيفٍ ، فَلْيُتَبَّنَّ !

(٢) فتح الباري ٥١٦/٨ . وَقَدْ جَعَلَ ابْنُ مالِكٍ (شواهد التوضيح والتصحيح

ص ٢٠٥) دَخُولَ "مِنْ" الزائدةِ هُنَا نادرًا . وَحَمَلَ ابْنَ حَجْرٍ (فتح الباري ٥١٦/٨) "بَلَّة"

هُنَا عَلى أَنَّها بِمَعْنَى "غَيْر".

(واستعملت معربةً مجرورةً بـ "مِنْ" خارجةً عن المعاني الثلاثة ، وفسرها بعضهم بـ "غير" وهو ظاهر . وبهذا يتقوى من يعدّها في ألفاظ الاستثناء<sup>(١)</sup>).

. ورأى المانعون أنه لا يسوغ لنا عدّ "بله" ضمن أدوات الاستثناء ، ورأوا أنّ حملها على "إلا" خطأً وقياساً فاسدًا<sup>(٢)</sup> ، ينفيه المعنى ، ويعارضه التركيب ، وبيان ذلك على النحو التالي<sup>(٣)</sup>:

\* إذ لا يتصور وقوع "إلا" مكانها ، فالجامع بين "بله" و"إلا" ضعيف ؛ لأنّ خروج ما بعد «بله» من مساواة ما قبلها . بالزيادة عليه . لا يُخرجه عن الحكم المنسوب لما قبلها ، فلا تتأتى مساواتهما في الحكم .  
\* وما بعد "بله" ليس من جنس ما قبلها ، بخلاف "إلا" .

\* ولأنّ "بله" وردت مسبوقةً بحرفٍ عاطفٍ في بعض التراكيب كالبيت الثاني . ولو كانت من أدوات الاستثناء لم يصح دخول عاطفٍ عليها ، كما لم يصحّ دخوله على «إلا» وعلى سائر أدوات الاستثناء .

\* وزاد بعضهم<sup>(١)</sup> أنه لو جاز إدخال "بله" و"لا سيما" في أدوات الاستثناء ، من جهة زيادة ما بعدها في الحكم عمّا قبلها . لأدخلت "حتى"

(١) مغني اللبيب ٢/٢٠٧ . والمعاني الثلاثة : (كونها اسم فعلٍ ، أو مصدرًا ، أو بمعنى "كيف") .

(٢) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٨١ ، ٣٩٥ .

(٣) تنظر أدلة المانعين في : التذليل والتكميل "تح البحيري" ٣/٦٨٢ ، وهمع الهوامع ٢/٢٢٠ .



فيها ؛ تقولُ : قامَ القومُ حتى زيدٌ ؛ فتُخرجُ زيدًا عن القومِ لصفةٍ اختصَّ بها في القيامِ لم تثبتْ للقومِ، ولم يقلْ نحوِيّ بدخولِ "حتى" في أدواتِ الاستثناءِ .

### ومن العرضِ السابقِ يتحصّلُ لنا ما يلي :

- الصورةُ التي أجمعَ النحويّونَ . على ورودها عن العربِ . هي جرُّ ما بعدَ "بِئْه" .
- السماعُ يشهدُ بجوازِ الأوجهِ الإعرابيةِ الثلاثةِ في الاسمِ الذي يلي "بِئْه" .
- جوازُ الاستثناءِ بـ "بِئْه" . اختيارٌ للدينوريّ تابعٌ فيه بعضُ الكوفيينَ ، شأنُهُ في ذلكَ شأنُ بعضِ البغداديينَ .
- وهو رأيٌ يتوسّعُ في مضمونِ مصطلحِ "الاستثناءِ" دونَ داعٍ ملحٍّ ؛ من توجيهِ كلامٍ واردٍ عن العربِ ، أو مسموعٍ من فصحاءهمِ .

---

(١) ابنُ الضائعِ (ت ٦٨٠ هـ) في شرحه لـ "الجَمَلِ" (كما في التذييل والتكميل "تح البحيري" ٦٨٣/٣) .

## إثبات ألف "ما" الاستفهامية المجرورة

درجت العربية على حذف الألف من آخر أسماء بعينها في بعض أحوالها<sup>(١)</sup>، ومن هذه الأسماء "ما" الاستفهامية إذا جرت بحرف أو بإضافة<sup>(٢)</sup>؛ فالمشهور والمعروف<sup>(٣)</sup> وجوب حذف ألفها في اللفظ وفي الرسم .

فإذا سألت عن سبب الحذف<sup>(٤)</sup> . أجبت : إرادة التفرقة بين الاستفهام والخبر<sup>(٥)</sup> ، وطلب التخفيف<sup>(٦)</sup> . وإذا قلت : فلم كانت الاستفهامية أولى بالحذف ؟ قالوا : لاستقلالها ، بخلاف الشرطية ؛ فإنها متعلقة بما بعدها ،

(١) بوسعك أن تراجع تلك الأسماء ومواضع الحذف في "الإملاء والترقيم" للأستاذ: عبد العليم إبراهيم ص ٧٧.

(٢) الإضافة مثل : مجئ م جئت ؟ وذكر البغدادي (خزانة الأدب ١٠١/٦) أن للبي (ت ٦٩١هـ) قولاً غريباً مفاده أن الحذف قصر على المجرور بحرف ! قلت : وقد ذكر سيبويه (الكتاب ١٦٥/٤) أن ألف "ما" الاستفهامية المجرورة بالإضافة - ورد فيها الحذف والإثبات ؛ لذا قصر الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) . في المقاصد الشافية ٩٦/٨ - الضرورة على إثبات ألف المجرورة بحرف .

(٣) ينظر : البحر المحيط لأبي حيان ٥٨/٩ .

(٤) ناقش الشهاب الخفاجي (عناية القاضي ١٩١/٨ ، ٣٠٠) تعليق التحوين لحذف الألف ، فليراجع !

(٥) ينظر : معاني القرآن للفراء ٢٨٧/٢ ، ومغني اللبيب لابن هشام ٤ / ٢١ .

(٦) ينظر : تمهيد القواعد لناظر الجيش ٥٢١٢/١٠ .



وبخلافِ الموصولةِ؛ فإنَّها والصلةُ اسمٌ واحدٌ<sup>(١)</sup>. وإذا استفهمت : فلمْ خُصَّتْ حالةُ الجرِّ من بينِ الحالاتِ الثلاثةِ ، و"ما" من بينِ أدواتِ الاستفهامِ ؟ - أجايبك الرضيُّ (ت ٦٨٦هـ) :

(لأنَّ لها صدرَ الكلامِ ؛ لكونِها استفهامًا، ولمْ يُمكنْ تأخيرُ الجارِّ عنها ، ففُدِمَ عليها ورُكِّبَ معها حتى يصيرَ المجموعُ كلمةً واحدةً موضوعةً للاستفهامِ، فلا يسقطُ الاستفهامُ عن الصدرِ . وجُعِلَ حذفُ الألفِ دليلَ التركيبِ . ولمْ يُحذفْ آخرُ "من" و"كم" الاستفهاميتينِ مجرورتينِ؛ لكونِه حرفًا صحيحًا، ولا آخرُ "أيُّ"؛ لجرِّه مجرى الصحيحِ في تحمُّلِ الحركاتِ)<sup>(٢)</sup>.

من هنا عدَّ فريقٌ من النحويين<sup>(٣)</sup> إثباتَ ألفِ "ما" الاستفهاميةِ المجرورةِ . مخالفةً تُستدرَكُ على المتكلمِ، وتؤخَذُ على الكاتبِ ؛ فلا موضعٌ لإثباتِها إلا ضرورةُ الشعرِ.

ومما حملوهُ على الضرورةِ<sup>(٤)</sup> قولُ الشاعرِ :

(١) ينظر : توضيح المقاصد للمراذبي ٣ / ١٤٨٥ ، ومنهج السالك للأشُموني ١٨/٤ .

(٢) شرح الكافية ٣ / ٥٠ . وينظر : المقاصد الشافية للشاطبي ٨ / ٩٥ .

(٣) منهم : الكسائي (ينظر : البحر المحيط ٩ / ٥٨) ، ومكي (مشكل إعراب القرآن ٢ / ٤٤٩) ، وابن هشام (مغني اللبيب ٤ / ٢١) ، وناظر الجيش (تمهيد القواعد ١٠ / ٥٢١٢) ، والشاطبي (المقاصد الشافية ٨ / ٩٥) ، والآلوسي (الضرائر وما يسوغ للشاعر ص ١٥٩) .

(٤) بناءً على تفسيرِها بما وقعَ في الشعرِ مما لا يقعُ مثلهُ في النثرِ، وإلا فلحسانٌ ﷺ مندوحةٌ عن إثباتِ الألفِ بحذفِها ؛ غايةُ الأمرِ يكونُ في بيتهِ العَقْلُ "حذفُ الخامسِ

**على ما قام يشتمني لنيمٌ كخنزير تمرغ في رقاد؟<sup>(١)</sup>**

وعلى الندره حملوا قراءة<sup>(٢)</sup>: "عَمَّا يَتَسَاءَلُونَ" ؛ بإثبات الألف .

لكن بعض أهل اللغة والنحو يرون أنّ إثبات ألف "ما" الاستفهامية المجرورة ليس قصراً على ضرورة الشعر وندرة النثر ، وإنما يحكون أنه لغة لبعض العرب دون تعيينهم، ومن هؤلاء أبو عليّ الدينوري<sup>(٣)</sup>.

وجواز إثبات تلك الألف هو ما أفهمه من قول الفراء (ت ٢٠٧هـ) :

(ولو جعلت "ما" في معنى "أي" كان صواباً؛ يكون المعنى: ليتهم يعلمون: بأيّ شيء غفر لي ربي؟ ولو كان كذلك لجاز له فيه: "بم غفر لي ربي"<sup>(٤)</sup>؛ بنقصان الألف ، كما تقول: سئل عمّ شئت ...)<sup>(٥)</sup> ؛ لقوله : (وإن أتممتها فصواب)<sup>(١)</sup> .

الساكن" ، وهو زحاف مغتفر ( ينظر: المقاصد الشافية ٩٦/٨ ، وخزانة الأدب ١٠١/٦ "نقلاً عن الدماميني" ، والضرائر للألوسي ص ١٥٩) .

(١) البيت من الوافر لحسان بن ثابت رضي الله عنه . ينظر: ديوانه ص ١٤٣ (وثمّ رواية أشار إليها محقّقه ولا شاهد فيها: ففيم يقوم يشتمني لنيم؟) ، ومعاني الفراء ٢/٣٧٥، ٢٨٧، والمحاسب ٢/٣٤٧ ، وأمالي ابن الشجري ٢/٥٤٧ ، وابن يعيش ٤/٩ ، وتوضيح المقاصد ٣/١٤٨٧ ، والمغني ٤/٢١ ، والمقاصد الشافية ٨/٩٦ .

(٢) قراءة ابن مسعود وأبيّ وعكرمة وعيسى بن عمر . ينظر: المحاسب ٢/٣٤٧ ، ومعجم القراءات ١٠/٢٥٩ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب لأبي حيان ١/٢٤٩ . وقد نسبهُ . كذلك . إلى الرّمخشريّ .

(٤) جديرٌ بالذّكر أني لم أجد قراءة لهذه الآية الكريمة بحذف الألف .

(٥) معاني القرآن ٢/٣٧٤ . وينظر: البحر المحيط لأبي حيان ٧/٣١٦ .





ونسبوا<sup>(٢)</sup>. إلى الأخفش (ت ٢١٥هـ) . حكاية أن الإثبات لغة لبعض

العرب .

ويقول الزمخشري (ت ٥٣٨هـ):

(.. ويحتمل أن تكون استفهامية؛ يعني: بأي شيء غفر لي ربي؟ يريد به ما كان منه . معهم من المصابرة لإعزاز الدين . حتى قتل ، إلا أن قولك: بـم غفر لي؟" ؛ بطرح الألف . أجود وإن كان إثباتها جائزاً ؛ يُقال: قد علمت بما صنعت هذا، أي: بأي شيء صنعت وبم صنعت ؟) (٣)؛ فهذا نص صريح يفيد أن لهذا الإثبات وجهًا مجيزًا عند الزمخشري ، كأنه حكاية لغة<sup>(٤)</sup> ، لكنك تقرأ له . بعد . قوله : (.. وإثبات الألف إذا أدخل حرف الجر على "ما" الاستفهامية . قليل شاذ)<sup>(٥)</sup> .

ولست أرى ثمة تعارضاً<sup>(٦)</sup> ؛ فـ"أجود" أفعل تفضيل على غير بابيه ؛ فالحذف اللغة الفاشية، والإثبات جائز على لغة قليلة شاذة بالنسبة إلى الحذف؛ وهذا الفهم يدعمه قوله: (والاستعمال الكثير على الحذف ، والأصل

(١) معاني القرآن ٢ / ٢٨٧ . وإلتاماً : إثبات الألف .

(٢) ينظر : تمهيد القواعد لناظر الجيش ١٠ / ٥٢١٢ ، والتصريح للأزهري ٢ / ٦٣٥ .

(٣) الكشاف ٤ / ١٤ ، ١٥ . وينظر : البحر المحيط لأبي حيان ٧ / ٣١٦ .

(٤) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ٣ / ١٤٨٥ .

(٥) الكشاف ٢ / ٨٨ .

(٦) رأى البغدادي (الخرانة ٦ / ٩٩) أن في كلام الزمخشري تعارضاً .

قليل<sup>(١)</sup> . وله في التعبير بلفظة "أجود" سلفاً في الزجاج (ت ٣١٦هـ)  
قال: (وحذف الألف . في هذا المعنى . أجود<sup>(٢)</sup>).

وكما لا يفيدُ ذا أنَّ الإثباتَ "جيداً" . لا يفيدُ أنَّ الإثباتَ "غالبٌ" قولُ  
الرضي: (وقد تُحذفُ ألفُ "ما" الاستفهامية . في الأغلب . عند انجرارها بحرفِ  
جرٍّ أو مضافٍ)<sup>(٣)</sup> ؛ بدليلِ قوله: (وبعضُ العربِ لا يحذفُ الألفَ من "ما"  
الاستفهاميةِ المجرورة)<sup>(٤)</sup> .

وهذا التوجيهُ هو ما نحملُ عليه عبارةَ ابنِ جنِّي (ت ٣٩٢هـ): ( هذا  
أضعفُ اللغتين ؛ أعني: إثباتَ الألفِ في "ما" الاستفهاميةِ إذا دخلَ عليها  
حرفُ جرٍّ)<sup>(٥)</sup> ؛ فهذا يفيدُ أنَّ الإثباتَ لغةً ضعيفةً ، لكنَّهُ لا يفيدُ . بدهاءةً .  
أنَّ الحذفَ لغةً أقلُّ ضعفاً .

وممنَ نصَّ على أنَّ الإثباتَ لغةً . ابنُ الشجريِّ (ت ٥٤٢هـ) ، قال: (ومنِ  
العربِ مَنْ يثبتُ الألفَ ، فيقولُ : لما تفعلُ كذا؟ وفيما جئتَ ؟ وعلى ما  
تسبَّئي؟)<sup>(٦)</sup> .

**. ويتحصَّلُ لنا من العرضِ السابقِ ما يلي :**

(١) الكشاف ٤ / ٦٨٤ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٢٨٣ . وينظر : موصل الطلاب للأزهر ص ١٥٠ .

(٣) شرح الكافية ٣ / ٥٠ . وتعقبهُ البغداديُّ (الخرزانه ٦ / ٩٩) بأنَّ "الأغلبَ" يفيدُ أنَّ  
الإثباتَ "غالبٌ" .

(٤) شرح الشافية ٢ / ٢٩٧ . وينظر خزانة الأدب ٦ / ٩٩ .

(٥) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ٢ / ٣٤٧ .

(٦) أمالي ابن الشجري ٢ / ٥٤٦ .



- درج الاستعمال العربي على حذف ألف "ما" الاستفهامية المجرورة نطقاً في اللفظ ، وخطاً في الرسم .
- وقد اجتهد النحويون في تقدير علة هذا الحذف ، وتدور تعليقاتهم حول تحقيق أحد المقاصد العامة للبنى والأساليب العربية ؛ وهو التخفيف ، ودفع اللبس (بتمييز الاستفهام من الخبر).
- وقد سجّل الأصل "إثبات الألف" بعض الأساليب العربية الفصيحة ؛ ورد ذلك في قراءة شاذة ، وفي بعض الشواهد الشعرية .
- واختلف النحويون في توجيه هذه الأساليب ؛ فحمل فريق من النحويين ما ورد في القراءة القرآنية على الندرة ، وما ورد في الشعر على الضرورة ؛ بمعنى لغة خاصة بالشعر ، وإن كان للشاعر عنه مندوحة .
- وحكى آخرون أن ذلك الإثبات لغة لبعض العرب ؛ وممن نسب إليه حمل المسموع على اختلاف اللهجات . صاحبنا أبو علي الدينوري ؛ وله في هذا سلف وخلف (سلف في نحو: الفراء والأخفش ؛ وخلف في نحو: الزجاج وابن جني والزمخشري وابن السجري والرضي) .
- ويترتب - على الحذف والإثبات - أثر يتصل بالوقف<sup>(١)</sup> ؛ فمن حذف الألف زاد هاء السكت في الوقف جوازاً في المجرورة بحرف "حو: لِمَه؟" ، ولزوماً في المجرورة بالإضافة "حو: مثل مه؟" . ومن أثبت الألف وقف عليها "لِمَا؟" .

(١) ينظر : الكتاب لسبويه ١٦٤/٤ ، والمقاصد الشافية للشاطبي ٩٨/٨ .

- ونخلص إلى أن الحذف هو المعروف والمشهور وما جرى عليه  
الاستعمال العربي الشائع، أما الإثبات فلغة لبعض العرب لا يسوغ  
القياس على الوارد منها؛ لأنه قليل يجعل الإثبات . في كلامنا .  
شذوذاً في الاستعمال .



## إفادة الواو للترتيب

"الواو" أمُّ بابِ حروفِ العطفِ<sup>(١)</sup>، وتفيدُ مطلقَ الجمعِ أو الجمعَ المطلقَ،  
يقولُ سيبويه:

( .. يجوزُ أن تقولَ: مررتُ بزيدٍ وعمرو، والمبدوءُ به في المرورِ عمرو،  
ويجوزُ أن يكونَ زيداً ، ويجوزُ أن يكونَ المرورُ وقعَ عليهما في حالةٍ  
واحدةٍ ؛ فالواوُ تَجْمَعُ هذه الأشياءَ على هذه المعاني .. )<sup>(٢)</sup>.

ومن يُراجِعُ كتبَ النحوِ والحروفِ . في مسألةِ إفادةِ الواوِ للترتيبِ بينَ  
المتعاطفينِ . يجدُ ثلاثةَ آراءٍ :

أولها : أنَّها لمطلقِ الجمعِ ؛ لا دليلَ فيها على أنَّ المعطوفَ عليه قبلَ  
المعطوفِ ؛ فلا تفيدُ ترتيباً . وهذا رأيُ الجمهورِ<sup>(٣)</sup> .

وثانيها : أنَّ للواوِ معنيينِ ؛ معنى اجتماعٍ لم تُبَلِّ فيه بأيِّ المتعاطفينِ  
بدأتْ ، ومعنى تفرّقٍ يستحيلُ فيه الجمعُ ؛ فتفيدُ الواوُ فيه الترتيبَ<sup>(٤)</sup> ؛  
يقولُ أبوحيانَ :

(١) ينظر : المقتضب ١/١٠ ، وحروف المعاني للزجاجي ص ٣٦ ، وشرح الكتاب  
للسيرافي ٦/ ٦٩ ، والنكت للأعلم ١/ ٤٣٩ ، ووصف المباني ص ٤١٠ ، والجنى  
الداني ص ١٥٨ ، وجواهر الأدب ص ١٧٠ .

(٢) الكتاب ١/ ٤٣٨ . وينظر كذلك ١/ ٤٢٩ ، ٤/ ٢١٦ .

(٣) ينظر "مثلاً" : الكتاب ١/ ٤٣٨ ، والأصول ٢/ ٥٥ ، وحروف المعاني ص  
٣٦ ، والتبصرة ١/ ١٣١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/ ٩٠ ، و شرح الكافية  
للرضي ٤/ ٣٨٢ .

(٤) ينظر : الصاحبى لابن فارس ص ١٥٧ .

(وذهب هشام<sup>(١)</sup> وأبو جعفر أحمد بن جعفر الدينوري إلى أن الواو لها معنيان ؛ معنى اجتماع فلا تبالي بأيها بدأت نحو : اختصم زيد وعمرو ، ورأيت زيدا وعمرا إذا اتحد زمان رؤيتهما؛ ومعنى افتراق بأن يختلف الزمان ، فالمتقدم في الزمان متقدم في اللفظ ، ولا يجوز أن يتقدم المتأخر<sup>(٢)</sup> ؛ فالاجتماع " أو الاقتران أو المعية "معنى دللت عليه بنية الفعل التي تنصرف بدهاءة إلى الاشتراك الذي تدل عليه بنية "افتعل" . وكذلك "تفاعل" . فيتعين دلالة الواو على مطلق الجمع حسب الأصل فيها. وقد يفيد معنى الاجتماع ذلك المقام الذي يدل على اشتراك المتعاطفين في زمن وقوع الفعل منهما . والافتراق معنى يفيد الترتيب الذكرى إذا دعمته قرينة خارجية "اختلاف زمن وقوع الفعل" ؛ فالمعطوف عليه هو الأسبق زمنا<sup>(٣)</sup> من المعطوف .

وآخرها: أنه يجوز أن تكون الواو مرتبة مطلقا<sup>(٤)</sup> .

(١) ابن معاوية الضرير أبو عبد الله الكوفي ؛ من أعيان أصحاب الكسائي . ت ٢٠٩ هـ / بغية الوعاة ٢ / ٣٢٨ .

(٢) الارتشاف ٤ / ١٩٨١ . وينظر : الجنى الداني للمراي ص ١٥٩ ، والفصول المفيدة للعلائي ص ٧٢ .

(٣) أمبا ابن مالك فرأى أن المعطوف بالواو إذا عُرِيَ من القرائن احتمل المعية احتمالا راجدا ، والتأخر احتمالا متوسطا ، والتقدم احتمالا قليلا . ينظر : شرح التسهيل ٣ / ٣٤٨ ، وقد تُعَيَّبَ في ذلك . ينظر : ارتشاف الضرب ٤ / ١٩٨١ ، والجنى الداني ص ١٦٠ ، ومغني اللبيب ١ / ٦٦٥ .

(٤) نُسِبَ هذا الرأي إلى قطربٍ وثعلبٍ وعلامته أبي عمر الزاهد وابن درستويه والرعي . ينظر : شرح الكافية للرضي ٤ / ٣٨٢ ، وارتشاف الضرب ٤ / ١٩٨٢ ، والجنى الداني ص ١٥٨ ، والفصول المفيدة ص ٦٨ ، وجواهر الأدب ص ١٧١ .



مِنْ هُنَا تَعَقَّبُوا<sup>(١)</sup> السِّيرَافِيَّ (ت ٣٦٨هـ) فِيمَا حَكَاهُ مِنْ إِجْمَاعِ النَّحْوِيِّينَ عَلَى أَنَّ وَاوَ الْعَطْفِ لَا تَفِيدُ تَرْتِيبًا<sup>(٢)</sup>؛ يَقُولُ السِّيرَافِيُّ: (وَأَجْمَعَ النَّحْوِيُّونَ وَاللُّغَوِيُّونَ . مِنَ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ . أَنَّ الْوَاوَ لَا تُوجِبُ تَقَدُّمَ مَا تَقَدَّمَ لَفْظُهُ (٣) .

وَالرَّجُلُ مَعَهُ حَقٌّ ؛ فَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ . مِنَ النَّحْوِيِّينَ وَاللُّغَوِيِّينَ . إِنَّهَا تُوجِبُ ذَلِكَ ، غَايَةً مَا نُسَبَّ إِلَى بَعْضِهِمْ أَنَّهُمْ يُجِيزُونَ أَنْ تُفِيدَ الْوَاوُ التَّرْتِيبَ فِي بَعْضِ التَّرَاكِبِ . وَإِلَّا فَبِ كِتَابِ أَعْلَامِ النَّحْوِ الْكُوفِيِّ مِثْلُ مَا ذَكَرَ سَيَّبُوهُ ؛ يَقُولُ الْفَرَّاءُ (ت ٢٠٧هـ): (فَأَمَّا الْوَاوُ فَيَأْتِيكَ إِنْ شِئْتَ جَعَلْتَ الْآخِرَ هُوَ الْأَوَّلُ وَالْأَوَّلُ الْآخِرَ. فَإِذَا قُلْتَ: زَرْتُ عَبْدَ اللَّهِ وَزَيْدًا، فَأَيُّهُمَا شِئْتَ كَانَ هُوَ الْمَبْتَدَأَ بِالزِّيَارَةِ) (٤) ، وَيَقُولُ ثَعْلَبٌ (ت ٢٩١هـ): (إِذَا قُلْتَ: قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو، فَإِنْ شِئْتَ

---

وتجده منسوبا إلى الفراء في شرح الكافية للرضي ٤ / ٣٨٢ ، وإلى الكوفيين في رصف المباني ص ٤١١ ، وإلى الكسائي والفراء وثلعب في "الموفي" للكنغراوي ص ١٥٢ .

(١) ينظر : ارتشاف الضرب ٤ / ١٩٨٢ ، والجنى الداني ص ١٥٩ ، ومغني اللبيب ١ / ٦٦٦ .

(٢) نسبوا حكاية هذا الإجماع إلى الفارسيّ والسهيلىّ ( ينظر : الجنى الداني ص ١٥٩ ، ومغني اللبيب ٢ / ٦٦٦ ) . وحكاة الكنغراويّ "الموفي في النحو الكوفي ص ١٥٢" دون نسبة .

(٣) شرح الكتاب ٦ / ٧٠ .

(٤) معاني القرآن ١ / ٣٩٦ . وقد استدلل به ابن مالك "شرح التسهيل ٣ / ٣٥٠" على موافقته لسبيويه .

كَانَ "عَمْرُو" بِمَعْنَى التَّقْدِيمِ عَلَى "زَيْدٍ" ، وَإِنْ شُنَّتْ كَانَ بِمَعْنَى التَّأخِيرِ ، وَإِنْ شُنَّتْ كَانَ قِيَامَهُمَا مَعًا .. (١) .

وَقَدْ بَسَطَ ابْنُ كَيْكَلِدِيِّ الْعَلَائِيُّ (٢) (ت ٥٧٦١ هـ) الْقَوْلَ فِي خِلَافِ النَّحْوِيِّينَ وَالْأَصُولِيِّينَ فِي إِفَادَةِ الْوَاوِ لِلتَّرْتِيبِ فِي كِتَابِهِ : " الْفُصُولُ الْمَفِيدَةُ فِي الْوَاوِ الْمَزِيدَةِ (٣) " .

وَيَعُدُّ : فَإِنَّكَ إِذَا نَظَرْتَ إِلَى شَوَاهِدِ النَّافِينَ لِلتَّرْتِيبِ تَجِدُ أَنَّهَا لَا تَمْنَعُ مَجِيئَهَا لِلتَّرْتِيبِ فِي شَوَاهِدٍ أُخْرَى ؛ فَالْمَتَحَصَّلُ لَدِيَّ أَنَّ الْإِجْمَاعَ إِنَّمَا هُوَ عَلَى أَنَّهَا لَا تُوجِبُ تَرْتِيبًا .

وَالَّذِي يَظْهَرُ . بِالنَّظَرِ فِي شَوَاهِدِ الْمَثْبُوتِ لِلتَّرْتِيبِ . أَنَّ لَفْظَ الْوَاوِ لَا يُفِيدُ تَرْتِيبًا ، إِنَّمَا يَحْتَاجُ الْمَتَلَقِي إِلَى قِرَائِنٍ تُعَيِّنُ هَذَا التَّرْتِيبَ ؛ وَقَدْ تَكُونُ الْقِرِينَةُ دَلِيلًا مِنَ الْخَارِجِ (٤) ، تَقْرَأُ "مَثَلًا" قَوْلَ اللَّهِ ﷻ : ﴿ اِرْكُمُوا وَاسْجُدُوا ﴾ (٥) ، فَلَا يَتَحَصَّلُ لَدَيْكَ تَقَدُّمُ الرُّكُوعِ بِتَقَدُّمِهِ عَلَى الْوَاوِ ، وَإِنَّمَا بِفِعْلِ الْمَصْطَفَى ﷺ . وَقَدْ تَكُونُ الْقِرِينَةُ لَفْظًا فِي السِّيَاقِ ، يَقُولُ اللَّهُ ﷻ : ﴿ كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى

(١) مجالس ثعلب ٢ / ٣٨٦ .

(٢) صلاح الدين خليل الدمشقي . محدث أصولي فقيه . (ينظر : الأعلام ٢ / ٢٢١ ، ومعجم المؤلفين ٤ / ١٢٦) .

(٣) ينظر ص ٦٧ - ١١٠ .

(٤) ينظر : الفصول المفيدة ص ٨٨ .

(٥) من الآية ( ٧٧ ) من سورة الحج .





الذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿١﴾؛ (فالواوُ قد أفادت الاشتراكَ والجمعَ في المعنى المراد؛ وهو الإيحاء ، وأفادت أيضاً الترتيبَ الزمَنيَّ والمهلةَ بعطفِ المتقدِّمِ في زمنه على المتأخِّرِ كثيراً في زمنه بقرينةٍ خارجةٍ عنهما، هي لمن قَبْلِكَ}؛ فهذا النصُّ صريحٌ في أنَّ "المعطوفَ" سابقٌ في زمنه على "المعطوفِ عليه" ، ولولا هذه القرينةُ لاقتصرت الواوُ على إفادةِ الجمعِ المطلَقِ في المعنى، والاشتراكِ المجرَّدِ فيه ، دونَ إفادةِ ترتيبِ زمَنيٍّ ، وأمَّا المهلةُ فقد دلَّ عليها التاريخُ ( ٢) . ولا ريبَ أنَّ الأذنَ تَسْتَنكِرُ نحوَ قولِكَ: كَبَّرَ الإِمَامُ وَأَذَّنَ المَوْدُنُ ، لا لأنَّ الواوَ تفيِدُ ترتيبياً ، وإنما لأنَّ ذلكَ خلافُ الحاصلِ المتعارَفِ ، وإنما يحدثُ التقدِيمُ والتأخِيرُ لغرضٍ بيانيٍّ (٣) .

. ويُحسبُ للرأيِ المنسوبِ إلى الدِّينوريِّ متابعاً فيه هشاماً الكوفيِّ (ت ٢٠٩هـ) التفرقةُ في دلالةِ الواوِ بينَ حالينِ ؛حالٍ يمتنعُ فيها الترتيبُ ، وحالٍ قد يُتصوَّرُ فيها الترتيبُ بينَ المعطوفينِ بالواوِ .

. بقي أمرٌ غايةٌ في الأهمية ، وهو أنَّ هذا الرأيَ منسوبٌ إلى أبي جعفرِ الدِّينوريِّ ، وكان الظاهرُ . لديَّ ابتداءً . أنهُ أحمدُ بنُ عبدِ الله بنِ

(١) الآية الثانية من سورة الشورى .

(٢) النحو الوافي للأستاذ/ عباس حسن ٣ / ٥٥٩ .

(٣) عقد السهليُّ " نتائج الفكر ص ٢٧٥.٢٦٦" فصلاً متعاً بيِّنَ فيه أنَّ تقديمَ اللسانِ للكلامِ يكونُ على حسبِ تقدُّمِ المعاني في الجنانِ ، والمعاني تتقدَّمُ بأحدِ خمسةِ أشياء. وينظر: بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية ١ / ٨١.٦١ ، والفصول المفيدة للعلائيِّ ص ١١١. ١١٨ .

مسلم بن قتيبة (ت ٣٢٢هـ) <sup>(١)</sup> ؛ لأن كنيته "أبو جعفر" ، ويُنسبُ أبوه "ابن قتيبة" (ت ٢٧٦هـ) "إلى "دينور" <sup>(٢)</sup>؛ لأنه ولي قضاها ؛ فأحمدُ ابن عبد الله هو أبو جعفرِ الدينوريُّ ، لكنَّ أبا حيَّانَ (ت ٧٤٥هـ) <sup>(٣)</sup> نصَّ على أنَّ الذي وافقَ هشامًا هو "أحمدُ بنُ جعفرٍ" صاحبنا ، وتابعه السيوطيُّ <sup>(٤)</sup> .  
ولست أدري هل الأمرُ نتاجُ خلطٍ من أبي حيَّانَ أو الناسخِ ، أم أنَّ لصاحبنا أبي عليٍّ أحمدَ بنِ جعفرٍ كنيةً أخرى أغفلتُها كتبُ التراجم التي تيسرتُ للباحثِ !

(١) ينظر ترجمته في : إنباه الرواة للقفطيِّ ١ / ٨٠ ، ٨١ .

(٢) ينظر : الفهرست لابن النديم ص ٨٥ ، وإنباه الرواة للقفطيِّ ٢ / ١٤٣ ، ١٤٧ .

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب ٤ / ١٩٨١ .

(٤) ينظر : همع الهوامع ٣ / ١٥٦ .



## قصر "تقديم الفاعل المتصل بضمير المفعول به"

### على الشعر

أوجب كثيرٌ من النحويين<sup>(١)</sup> تقدم المفعول به على الفاعل إذا اتصل ضميره بالفاعل ، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أُنزِلَ إِلَيْهِمْ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ﴾<sup>(٢)</sup> ، وإنما وجب تقدم المفعول به هنا ؛ تجنباً لعود الضمير على متأخر في اللفظ والترتبة ؛ فلا يجوزُ عود الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول به المتأخر في نثر أو في شعر ، فلا يتأتى نحو: ضربَ غلامه زيداً .  
 وذهب الأخفش (ت ٢١٥هـ) والطوال (ت ٢٤٣هـ)<sup>(٣)</sup> ، ومن تبعهما<sup>(٤)</sup> إلى أنه يجوزُ تقدمُ الفاعل المتصل بضمير المفعول به في النثر وفي الشعر ،

(١) ينظر مثلاً: المقضب ١٠٢/٤ ، والأصول ٨٧/١ ، والمقتصد ٣٣٢/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٦/١ . ونقل أبوحيان "التذليل والتكميل ٢٦٥/٢" أن الصَّفَارَ (ت بعد ٣٦٠هـ) حكى الإجماعَ عليه مستثنياً الطوال . وقد جعلوا مجيئه في الشعر من أقيح الضرورات (ينظر: أمالي ابن الشجري ١٥٢/١) .

(٢) صدر الآية "١٢٤" من سورة البقرة .

(٣) ينظر: توضيح المقاصد ٥٩٧/٢ ، وارتشاف الضرب ٩٤٣/٢ ، ومغني اللبيب ٥٤٨ / ٥ ، والمساعِد ١١٣ / ١ . وأبو عبد الله محمد بن أحمد الطوال النحوي : أحد أصحاب الكسائي والفراء (الإنباه ٩٢/٢ ، والبلغية ٥٠/١) .

(٤) منهم : ابن جني "الخصائص ٢٩٤/١" . وابن مالك "شرح التسهيل ١٦١/١ ، ١٣٥/٢" ، والرزي "شرح الكافية ١٨٩/١ ؛ حيثُ أجازهُ بقلة" .

واستدلوا على ذلك بالسَّماعِ والقياسِ. أمَّا السماعُ فشواهدٌ شعريةٌ كثيرةٌ<sup>(١)</sup>،  
منها:

**وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخَذَ الدَّهْرَ وَاحِدًا مِنْ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعَمًا<sup>(٢)</sup>**

وأما القياسُ<sup>(٣)</sup> فلأنَّ المفعولَ بهِ قدْ شاعَ تقديمُه على الفاعلِ في فصيحِ الكلامِ ؛ ولأنَّ ثَمَّةَ بعضِ مواضع<sup>(٤)</sup> أجازوا فيها عودَ الضميرِ على متأخِّرٍ لفظًا ورتبةً، نحو: ضربوني وضربتُ الزَّيْدِينَ، وضربتُهُ زيدًا . وقد أوَلتْ شواهدُهُم، ونُقِضَ قياسُهُم<sup>(٥)</sup> .

وثَمَّةَ رأيٍ ثالثٍ أخيرٍ في المسألةِ اعتدَّ بكثرةِ المسموعِ ، ولم يتوسَّعْ في القياسِ ، وإنما وَجَدَ أَنَّ الظَّاهِرَةَ فاشيةً في الشعرِ؛ فقصرَ جوازها على الشعرِ

(١) تُراجِعْ هذه الشواهدُ في : شرح التسهيل ١/١٦١ ، ١٣٥/٢ ، وشرح الكافية ١/١٨٨ .

(٢) البيتُ من قصيدةٍ من بحرِ الطويلِ لحسانَ بنِ ثابتٍ ؓ "ديوانه ص ٣٩٨؛ يرثي مطعمَ بنَ عديٍّ أحدَ أشرافِ مكَّةَ . ينظر: ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٠٩ ، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/١٣٥ ، وشرح ابن الناظم للألفية ص ١٦٦ ، ومغني اللبيب لابن هشام ٥/٥٤٩ .

(٣) ينظر : الخصائص لابن جني ١/٢٩٥ . ٢٩٨ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٧٦ .

(٤) تجدُ تفصيلاً في : شرح التسهيل لابن مالك ١/١٦١ ، ومنهج السالك للأشمونى ٢/٦٠ .

(٥) ينظر "مثلاً": شرح المفصل لابن يعيش ١/٧٤ ، ٧٦ ، وخزانة الأدب للبغداديّ ١/٢٨١ .



(فَرُبَّمَا كَانَ الشَّيْءُ فَصِيحًا فِي الشَّعْرِ غَيْرَ فَصِيحٍ فِي النَّثْرِ) (١)، وَقَدْ نُسِبَ (٢)

القول بهذا الرأي إلى صاحبنا أحمد بن جعفر الدينوري، يقول أبوحيان:

(فلعمري إنه قد كثر مجئ ذلك في الشعر؛ فالأحوط جوازُه في الشعر دون

الكلام، كما ذهب إليه أحمد بن جعفر) (٣).

وهو رأيٌ وجيهٌ تبنَّاهُ . كذلك . غير واحدٍ من النحويين (٤) ، حتى نسبتُه

بعض المصادر (٥) إلى جمهور النحويين .

. ونفيد من العرض السابق ما يلي :

• في المسألة ثلاثة آراء ؛ فكثير من النحويين المتقدمين يمنعها مطلقاً

؛ وعليه عدُّ البلاغيون (٦) نحو هذا التركيب أنموذجاً لضعف التأليف

الذي يُنافي فصاحة الكلام . وبعض النحويين المحققين يجيزها مطلقاً

؛ استناداً إلى كثرة المسموع ، وقياساً على بعض الأساليب الفصيحة .

وطائفة ثالثة أخيرة تقصُر المسألة على حدِّ الوارد عن العرب ، فتجيزُ

(١) عروس الأفراح للسبكي (المطبوع ضمن شروح التلخيص ١/ ٩٩).

(٢) نسبة إليه أبو جعفر الصَّفَّارُ (كذا في التذييل والتكميل لأبي حيان ٢/ ٢٦٥).

(٣) التذييل والتكميل ٢/ ٢٦٥.

(٤) منهم: ابن الناظم "شرح الألفية ص ١٦٥"، والمرادِي "توضيح المقاصد ٢/ ٥٩٧"،

وابن هشام "أوضح المسالك ٢/ ١١٥" ، والأزهري "التصريح بمضمون التوضيح ١

٤١٦/.

(٥) ينظر : المغني ٥/ ٥٥٠ ، والهمع ١/ ٢٢٢ (وجعلهُ السيوطيُّ مذهبَ الأولين) ،

والدَّر ١/ ١٢١.

(٦) ينظر : الإيضاح في علوم البلاغة ص ٢٨ ، وعروس الأفراح ١/ ٩٩.

ذلكم التركيب في الشعر دون النثر .

- والرأي الأخير منسوب إلى صاحبنا أبي عليّ الدينوريّ ، ولم أظفر بسلف له ، وقد تبنّاه غير واحد من النحويين المتأخرين .
- ويتّسم هذا الرأي بالتزام حدود المسموع ، وتمييز لغة الشعر بتراكيب تقتضيها مضايقة لا حاجة لنا إليها في سعة الكلام ؛ فالشعر لون من الكلام ذو طبيعة خاصة تقتضي من الرخص . في الأبنية والتراكيب . ما لا يتطلبه النثر .



## أسماء الأفعال في موضع نصب بأفعال مضمرة

اختلفت كلمة النحويين في "أسماء الأفعال"؛ هل لها موضع من الإعراب أم لا ؟ . فذهب بعضهم إلى أنها لا موضع لها من الإعراب ، ورأى آخرون أنّ لها موضعاً من الإعراب ؛ (وذلك أنّها أسماء ، والأسماء إذا وقعت في الكلام المفيد فلا بدّ أن تكون مرفوعة أو منصوبة أو مخفوضة ؛ في اللفظ أو في التقدير أو في الموضع ، فلا بدّ لهذه - إذ هي أسماء مبنية - أن يكون لها موضع من الإعراب) <sup>(١)</sup> . وهؤلاء الذين رأوا أنّ لها موضعاً ؛ منهم من رأى أنّها في موضع نصب ؛ ومنهم من رأى أنّها في موضع رفع ؛ فتحصلت . لنا بذلك . ثلاثة آراء :

أولها: أنّ أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب .

ونُسب <sup>(٢)</sup> القول بهذا الرأي إلى الأخفش (ت ٢١٥هـ) . وممن قال به : ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) وغيره <sup>(٣)</sup> (فاستغنت عن الإعراب ؛ لأنّ فائدته الدلالة على ما يحدث من المعاني بالعوامل ؛ وذلك غير موجود في أسماء الأفعال) <sup>(٤)</sup> .

(١) البسيط لابن أبي الربيع ١/١٦٤ .

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ١/١٣١، والارتشاف ٥/٢٣١١، والمغني ٤/٣٤٧، ومنهج السالك للأشموني ٣/٩١ .

(٣) ينظر (مثلاً): شرح الكافية للرضي ٣/٨٦ ، وتمهيد القواعد لناظر الجيش ٨/٣٩١١ . وفي الارتشاف (٥/٢٣١١) أنّ صاحب "الكافي" نسبه إلى الجمهور . وينظر: توضيح المقاصد ٤/١١٥٩ .

(٤) شرح الكافية الشافية ٢/٥٠، وينظر: شرح عمدة الحافظ ٢/٧٣٦ .

وثانيها: أنها في موضع نصب بأفعالٍ مضمرةٍ . ونسبَ هذا إلى سيبويه (ت ١٨٠هـ) <sup>(١)</sup> ، والمازني (ت ٢٤٩هـ) <sup>(٢)</sup> ، وأبي عليّ الدينوري <sup>(٣)</sup> . ونصَّ بعضُ النحويين المتأخرين <sup>(٤)</sup> على أنه مذهبُ الأكثرين .

وإنما رجَّحَ لديهم أنها في موضعِ نصبٍ قياسُها على المصادرِ النائيةِ عن أفعالها ؛ إذ (رأوا أقربَ الأسماءِ إليها المصادرُ النائيةُ ، فأجروا "رويدا" مجرى "ضربا زيدا" ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما نابٍ منابَ فعلٍ ، وهذه النائيةُ منصوبةٌ ؛ فجعلوا موضعَ هذه الأسماءِ النصبَ) <sup>(٥)</sup> .

وقد نقلتُ بعضُ كتبِ النحوِ نسبةَ القولينِ السالفينِ كليهما إلى سيبويه <sup>(٦)</sup> وأبي عليّ الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ) <sup>(٧)</sup> .

(١) كما قد يفهم من كلامه (في الكتاب ١/٢٤٥ ، ٢٧٥) . وينظر: البسيط في شرح الجمل ١/١٦٤ ، والكافي في شرح الإيضاح ٣/١١٢٤ ، والتذيل والتكميل ١/١٣١ ، وارتشاف الضرب ٥/٢٣١١ ، وتمهيد القواعد ٨/٣٩٠٩ .

(٢) ينظر: توضيح المقاصد ٤/١١٥٩ ، والتذيل ١/١٣١ ، والارتشاف ٥/٢٣١١ ، والأشْموني ٣/٩١ .

(٣) ينظر: التذيل ١/١٣١ ، والارتشاف ٥/٢٣١١ ، وتمهيد القواعد (عن ابنِ عسْفورٍ) ٨/٣٩٠٩ .

(٤) ابن أبي الربيع في البسيط ١/١٦٤ . ورأى أنه أقوى من جهة النظر .

(٥) البسيط لابن أبي الربيع ١/١٦٤ .

(٦) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك للمراذبي ٤/١١٥٩ .

(٧) فقال بالأول في تذكرته ، وبالأخر في حليباته ص ٧٦ (التذيل والتكميل ١/١٣١) . وتنتظرُ نسبةَ الرأيينِ إليه في: ارتشاف الضرب ٥/٢٣١١ ، وتمهيد القواعد ٣/٢٤٣ ، ٢٤٢ ، ومنهج السالك للأشْموني ٣/٩٢ .





وآخرها: أنها في موضع رفعٍ على الابتداء، وأغنى الضمير الساكن فيها عن الخبر، كما أغنى الظاهر في "أقائم الزيدان؟" (١).

وبعدُ ، فالناظرُ . في هذه المسألة . يدركُ أمورًا :

١. أنها فرغَ (٢) على خلافِ النَّحْوِيِّينَ في حقيقةِ أسماءِ الأفعالِ (٣)؛ فَمَنْ قَالَ إِنَّهَا أفعالٌ حَقِيقَةٌ ، أو أسماءٌ لألفاظِ الأفعالِ . رأى أن لا موضعَ لها من الإعرابِ (٤) . وَمَنْ قَالَ إِنَّهَا أسماءٌ لمعاني الأفعالِ . فموضعُها رفعٌ بالابتداءِ ، ويُعني مرفوعُها عن الخبرِ . وَمَنْ قَالَ إِنَّهَا أسماءٌ للمصادرِ النائبةِ عن الأفعالِ . فموضعُها نصبٌ بأفعالِها النائبةِ عنها ؛ لوقوعِها موقعَ ما هو في موضعِ نصبٍ .

٢. وأنَّ أبا عليِّ الدِّينوريَّ لم ينفردْ برأيه في المسألةِ ، بل تابعَ فيها شيخه أبا عثمانَ المازنيَّ (ت ٢٤٩هـ) ، وقد يُتلمسُ . لرأيهما . أثرٌ في عبارةِ شيخِ البصريينِ سيبويه (ت ١٨٠هـ) . ثمَّ إنَّه قد تابعهم فيه كثيرونَ .

(١) اختاره ابنُ الحاجبِ (في كتابه: "الإيضاح" ٥٠٦/١، وصححه في أماليه ٦٣٩/٢ "وينظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ٣/٣٠٥" ) ، وابنُ القوَّاسِ (في شرحه ألفية ابن معطي ١٠١٥/٢) .

(٢) ينظر : التصريح بمضمون التوضيح للأزهري ٢٨١/٢ .

(٣) يمكنكُ أن تنتظرَ خلافَ النَّحْوِيِّينَ فيها في: الارتشاف ٢٢٨٩/٣ ، والمساعد ٦٣٩/٢ ، والتصريح ٢٨١/٢ .

(٤) ينظر : الكافي لابن أبي الربيع ٣/١١٢١ ، ١١٢٢ .

٣. وربما قيل:الرأي الذي تبناه أبوعلّي الدينوريّ في أسماء الأفعال بجملتها . هو ما يتبناه المخالفون<sup>(١)</sup> في توجيه أسماء الأفعال المنقولة من المصادر إذا أضيفت، نحو:رويدَ زيدَ عمراً ؛ فإنّ "رويداً" متعلّقةُ بفعلٍ مضمّرٍ عملٌ فيها النَّصَبُ . وأقولُ:إنّه - حينئذٍ - مصدرٌ معرّبٌ؛ينتصبُ بفعلٍ مضمّرٍ،وليسَ اسمٌ فعلٍ مبنياً يُختلَفُ فيه : هلْ لهُ موضعٌ من الإعرابِ أمْ لا ؟

٤. ثُمَّ إِنَّهُ لاثْمَرَةٌ تُبْنَى عَلَى هَذَا الْخِلَافِ ؛فَهُوَ خِلَافٌ صِنَاعِيٌّ لَا تُرْتَجَى مِنْهُ ثَمَرَةٌ أُسْلُوبِيَّةٌ تَفِي بِبَعْضِ مَا بُدِّلَ فِيهِ مِنْ جِهْدٍ .

(١)ينظر : شرح عمدة الحافظ لابن مالك ٧٣٦/٢.



## منع تأخير حالي أفعال التفضيل

منع النَّحْوِيَّوْنَ<sup>(١)</sup> تأخير المنصوبين على الحال بعد أفعال التفضيل في نحو قولهم : تمر هذه النخلة بسرّاً أطيب منه رطباً<sup>(٢)</sup>؛ ممّا توسّط فيه أفعال التفضيل بين حالين مختلفين لذاتٍ واحدةٍ ؛ فلا يجوزُ : تمر هذه النخلة أطيب منه بسرّاً رطباً .

واستندوا . في هذا المنع ابتداءً . إلى السّماع ؛ فهذا التركيب لم يرد فيما سمعوه من كلام العرب ، ثمّ اجتهد النَّحْوِيَّوْنَ في تعليل هذا المنع ؛ يقول أبوحيان :

(وعلّل الرّجّاج ذلك بأنهم أرادوا أن يفصلوا بين المفضّل والمفضّل عليه ؛ لأنّ لا يقع الإلباس ولا يُعلم أيُّهما المفضّل ؛ فلذلك قدّم عنده المفضّل وأخرّ المفضّل عليه .

وعلّل أبوعلّيّ الدينوريّ عدم تأخير العرب للحالين بأنّ المعنى : طيب هذا بسرّاً يزيد على طيبه رطباً ، وهو صلة للمصدر ، وصلة المصدر لا يُحال بينها وبينه بما ليس من الصلة ، فكما لا يجوزُ عنده : طيب هذا يزيد على طيبه رطباً . بسرّاً ؛ لما يلزم فيه من الفصل . كذلك لم يجز عنده : هذا أطيب منه رطباً بسرّاً ؛ حملاً له على ما هو في معناه .

(١) ينظر "مثلاً": التذييل والتكميل (تح/البحيري) ٣/٧٨١، والارتشاف ٣/١٥٨٨، والأشباه والنظائر ٢/٣٣٩.

(٢) ينظر: الكتاب ١/٤٠٠. ويُلحظ أنّ هذا موضع اغتفر فيه جمود الحال ؛ لأنّها تدلّ على طورٍ فيه تفضيلٌ.

قال بعض أصحابنا : وهذا التعليلُ فاسدٌ ؛ لأنَّهُ إذا عاملَ "أطيب" معاملةً "طيبه" يزيدُ على طيبه" ؛ من حيثُ كانتُ "أفعلُ" التي للمفاضلةِ تتضمنُ معنى المصدرِ والفعلِ . لزمه ألاَّ يقدِّمَ "بُسرًا" على "أطيب" ، كما لا يقدِّمه على المصدرِ الذي هو "طيبه" (١) . ويقولُ :

(وأجازَ بعضُ أصحابنا (٢) تأخيرَ الحاليينِ عنْ أفعالِ التفضيلِ على شرطِ أنْ تليَ أفعالَ التفضيلِ الحالُ الأولى مفصلاً بها بينه وبينَ المفضَّلِ عليه ، وتليَ الثانيةُ المفضَّلَ عليه ، فتقولُ: هذا أطيَّبُ بَسْرًا منه رُطبًا ، وزيدٌ أشجَعُ أعزَلُ منْ بكرٍ ذا سلاحٍ . ويحتاجُ جوازُ هذا التركيبِ إلى سماعٍ من العربِ) (٣) .

. ومن ذين النصينِ نُفيدُ جملةَ أمورٍ :

- أنه لم يُنقل . عن العربِ . تركيبٌ يتأخَّرُ فيه حالانِ على أفعالِ التفضيلِ ، ومن ثمَّ منعَ النحويُّونَ هذا التركيبَ ؛ فهذه "علةُ سماعٍ" ؛ أنْ تُجيزَ - في التركيبِ - وجهًا وتمنعَ آخرَ ؛ لورودِ السماعِ بالجائزِ دونَ الممنوعِ .
- ثمَّ اجتهدَ بعضُ النحويينَ في التماسِ عللٍ تُظهرُ حكمةَ المنعِ ، وتكشفُ عن اتساقِهِ مع أغراضِ الكلامِ العربيِّ ومقاصدِهِ .

(١) التذييل والتكميل (تح د/ هنداوي) ١١٤/٩ .

(٢) يعني: ابن عصفور في شرح الإيضاح (ينظر: تمهيد القواعد ٢٣٠٨/٥) . وتبعه الأزهري في التصريح ٥٩٧/١ .

(٣) ارتشاف الضرب ١٥٨٨/٣ . وفي النصِّ سقطَ استدركُهُ من "التذييل والتكميل" .



• فعلل أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١٦هـ) ذلك الامتناع بتجنّب اللبس..  
و"أمن اللبس" مقصدٌ أصيلٌ من مقاصد التركيب العربي... وهذا التعليلٌ  
وجيةٌ حسنةٌ بعضهم<sup>(١)</sup>، ولا غرو! ف"الإلباس متى وقع لم يجز؛ لأنّ  
الكلام وُضع للإبانة"<sup>(٢)</sup>.

• وحاول أبو عليّ الدينوري أن يتلمس - للمنع - علةً نظيرَ الحملِ  
على المعنى، تتمثلُ في أن معنى أفعال التفضيل معنى المصدر؛ فيُقاسُ عليه  
في امتناع الفصل - بينه وبين صلته - بأجنبيٍّ؛ حملًا له على ما هو في  
معناه.

• والحملُ على المعنى والاعتبارُ به كثيرٌ في كلام العرب، ومقتضى  
اعتباره هنا أنه لولا هذه العلةُ لساغ التركيب.

• وهذا ما جعل ابنَ عصفورٍ (ت ٦٦٩هـ) يتتبعُ هذه العلةَ، مبينًا أنّ  
ذلك الحملَ منتقضٌ بالأسلوبِ الواردِ عن العرب: "تمرُّ هذه النخلةُ بسرًا  
أطيبُ منه رطبًا"؛ حيثُ تتقدمُ إحدى الحالينِ على أفعالِ التفضيلِ، وهو أمرٌ  
ممتنعٌ مع المصدرِ، فالعلةُ غيرُ مستقيمةٍ.

• فإذا أبطلَ علةَ الحملِ على المعنى بقيتْ علةُ "تجنّب اللبس"، وهو  
أمرٌ ذكرَ ابنُ عصفورٍ أنه يمكنُ تحقيقهُ باشتراطِ أن تليَ أفعالَ التفضيلِ  
الحالُ الأولى مفصلاً بها بينه وبين المفضلِ عليه، وتليَ الثانيةُ المفضلَ  
عليه أو ضميره؛ (لأنّ تقدمَ إحدى الحالينِ على "من" وتأخرَ الأخرى عنها -  
فاصلٌ بين المفضلِ والمفضلِ عليه؛ إذ لا يكونُ بعدَ "من" إلا المفضلُ

(١) ناظر الحبش في تمهيد القواعد ٢٣٠٨/٥.

(٢) الأصول في النحو ٢١٩/١.

عليه<sup>(١)</sup>.

• وأضيف أن المعنى قد يجعل وقوع اللبس أمراً غير وارد في نحو قولك : المرء شاباً أقوى منه طفلاً ، فهل يجوز لي أن أقول : المرء أقوى شاباً منه طفلاً ؟

• والجواب: لا؛ لأن العلة الأم أن هذا التركيب لم يُسمع في كلام العرب، وإنما يحتاج جواز هذا التركيب إلى سماع من العرب، وهو ما نصَّ عليه ابنُ عصفورٍ : (ويحتاج جواز هذا التركيب إلى سماع من العرب) <sup>(٢)</sup>.

(١) تمهيد القواعد لناظر الجيش ٢٣٠٨/٥ ، نقلاً عن ابنِ عصفورٍ .

(٢) ارتشاف الضرب ١٥٨٨/٣ . وفي النصِّ سقطَّ استدركُهُ من "التذييل والتكميل "



## المطلب الآخر

من آرائه في كتاب الوقف

ذكرتُ قبل<sup>(١)</sup> أنّ لأبي عليّ الدينوريّ مصنّفًا في الوقفِ القرآنيّ ، وتكمنُ قيمةُ هذا الكتابِ في ( أنّه يُمثّلُ موقفَ الدينوريّ من هذا الحقلِ المهمّ من الدراساتِ النحويّةِ المتصلةِ بالقرآنِ ، ويوضّحُ أثرَ القراءِ في بناءِ الكيانِ النحويّ للدراساتِ المصريةِ في القرنِ الثالثِ الهجريّ ؛ لأننا نعلمُ أنّ أوّلَ كتابٍ نُقلَ إلى مصرَ هو "وقفُ التمامِ" لنافعٍ ؛ فكتابُ الدينوريّ أوّلُ مؤلّفٍ من نوعه في مصر<sup>(٢)</sup> .

وقد عنيّ النحويّ المصريّ أبو جعفرٍ أحمدُ بنُ محمدٍ النحاسِ (ت ٣٣٧هـ) - في كتابه "القطع والانتاناف" - بالنقلِ كثيرًا عن صاحبنا أحمدَ بنِ جعفرٍ ، وقد ذكّرَ - في مقدّمته<sup>(٣)</sup> - أنّه أحدُ النحويين الذين ألقوا في الوقفِ القرآنيّ .

وبالنظرِ في تلكَ المواضعِ التي ذكره فيها نستطيعُ أن ندوّنَ ما

يلي :

• نقلَ أبو جعفرٍ النحاسِ عنه في مواضعٍ كثيرةٍ قاربتِ الخمسينَ ومئةً؛ يذكره باسمه واسمِ أبيه "أحمدَ بنِ جعفرٍ"<sup>(٤)</sup> . وهو أمرٌ ينفي ما ذكره بعضُ

(١) ينظر هذا البحث ص ٢٣ .

(٢) "الدراسات اللغوية والنحوية في مصر" . د. الجنابي ص ١٦٨ .

(٣) القطع والانتاناف ص ٢ .

(٤) ذكره باسمه وحده "أحمد" ص ٤٠١ ، ويليقيه "الدينوري" ص ٥٦٢ .

الباحثين<sup>(١)</sup> من أن النَّحَّاسَ قَلِيلُ النِّقْلِ من كتابِ الدِّينوريِّ، وأنَّ اقتباساته منه قَلِيْلَةٌ جَدًّا .

• غالبًا ما يَذكرُ النَّحَّاسُ اختيَارَ الدِّينوريِّ في الوقفِ، وأحيانًا ينقلُ نصَّ كلامه .

• وافقَ الدِّينوريُّ نافعًا المدنيَّ<sup>(٢)</sup> (ت ١٦٩هـ) في كثيرٍ من الوقوفِ، لكنَّكَ تجدهُ قدْ خالفهُ . كذلك . في وقوفٍ عدَّةٍ<sup>(٣)</sup> .

• وقد استدرَكَ النَّحَّاسُ على صاحبنا أحمدَ بنِ جعفرٍ، وغَطَّه في مواضعٍ متفرقةٍ من كتابه "القطع والانتناف"<sup>(٤)</sup>، من ذلك قولُهُ :

(قال نافعٌ: ﴿لَا رَبَّ﴾ . تمامٌ وردَّ هذا عليه أحمدُ بنُ جعفرٍ، قال: "لأنَّهُ

لَا بدَّ منْ عائِدٍ" . وهذا لَا يلزمُ؛ فقدْ حكى البصريُّونَ "لَا بأسَ"، وحكى

(١) د. الجنابي في "الدراسات اللغوية والنحوية في مصر" ص ١٦٦ ، ١٦٧ .

(٢) ذكرَ النَّحَّاسُ "القطع والانتناف" ص ٢ "أنَّ له كتابًا في الوقفِ .

(٣) ينظر "القطع والانتناف"؛ الصفحات : ص٣٣ ، ١٥٢ ، ١٩٧ ، ٢٥٩ ، ٢٦٢ ، ٣٠٣ ، ٣٣١ ، ٣٤٧ ، ٣٤٧ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٤٠١ ، ٤٣٩ ، ٥٧٧ .

(٤) ينظر الصفحات : ١٥٦ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ٣١٣ ، ٣٤٩ ، ٣٨٤ ، ٤١١ ، ٤٣٥ ، ٤٨٠ ، ٤٨٦ ، ٤٩٩ ، ٥٩٨ ، ٦١٦ ، ٦٤٢ .





الكوفيون: "إن زرتني فلا براح"، فيجوز أن يكون ﴿لَا رَبَّ﴾ التمام ويحذف الخبر، وقد قرأ أبو عبد الرحمن: ﴿قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقْرَةٌ لَا ذُلُّ لَهَا﴾ (١) (٢).

وإذا كان الوقف على ﴿لَا رَبَّ فِيهِ﴾ (٣) هو المشهور - فلا يرد الوقف على ﴿لَا رَبَّ﴾ طلب العائد؛ فقد حذف العائد في فصيح الكلام كما نقل النحاس، بل حذف في أفصح الكلام: ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ إِنَّا إِلَى رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ﴾ (٤).

• وظاهر أن لأبي علي الدينوري استدراقات على غير الإمام نافع من العلماء الذين أفردوا الوقف القرآني بمصنّف، فقد نقل أبو جعفر النحاس تخطئته لمحمد بن عيسى (٥)، قال: ( قال محمد بن عيسى: ﴿وَمَا أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ وَمَا أَنْزَلَ إِلَيْهِمْ﴾ (٦). تمام . وخطأه أحمد بن جعفر؛ لأن ﴿خَاشِعِينَ﴾ منصوب

(١) من الآية (٧١) من سورة البقرة، والقراءة لأبي عبد الرحمن عبد الله بن حبيب السلمي الضرير مقرئ الكوفة (ت ٧٤هـ). ينظر: مختصر ابن خالويه ص ٧، والكشاف للزمخشري ١/١٥١، ومعجم القراءات د. الخطيب ١/١٢٦.

(٢) القطع والائتناف ص ٣٣ .

(٣) من الآية (٢) من سورة البقرة.

(٤) الآية (٥٠) من سورة الشعراء.

(٥) أبو عبد الله الأصبهاني: أستاذ في القراءات، وإمام في النحو. ومن مصنّفاته: "الجامع في القراءات". ت ٢٥٣هـ (وقيل: سنة ٢٤٢هـ). ينظر: غاية النهاية ١٩٧/٢.

(٦) من الآية (١٩٩) من سورة آل عمران .

على الحالِ بما قبله؛ فلا يتمُّ الكلامُ قبله... (١).

وما أفهمه أن الأصبهاني محمد بن عيسى (ت ٢٥٣هـ) يجري الآية الكريمة على أن ﴿خَاشِعِينَ لِلَّهِ﴾ حالٌ مقدّمة لـ «الجماعة» في قوله ﷺ بعد: ﴿لَا يَشْتُرُونَ﴾. أما صاحبنا الدينوري أحمد بن جعفر فيرى أن ﴿خَاشِعِينَ لِلَّهِ﴾ حالٌ مما قبلها، والتمام على رأس الآية الكريمة؛ حيث يتمُّ الكلامُ لفظاً ومعنى؛ فالله ﷻ يخبرنا - والله أعلم بمراده - أن من أهل الكتاب طائفة تؤمن به ﷻ، وبأن القرآن الكريم كلام الله ﷻ؛ هذا ما يعتقدونه خاشعين لله غير مُشترين - بتحريف كلامه - ثمناً قليلاً، فهؤلاء ﴿لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾.

. وكذلك حكى النحاسُ تخطئته أبا حاتم السجستاني (ت ٢٥٥هـ)، يقول (....) والوقف - بعده عند أبي حاتم - ﴿قَالَ أَهْبَطُوا مِنْهَا جَمِيعًا﴾. وردَّ عليه هذا أحمد بن جعفر؛ لأنَّ قوله جَلَّ وَعَلَا : ﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ (٢) في موضع الحال، أي: اهبطوا في هذه الحال. والتمام عنده: ﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ (٣). وحال الوقف هنا يُشبهه حال الوقف في الآية السالفة؛ حيث إنَّ الكلامَ متصلٌ؛ فالجملة حالٌ ممَّا قبلها، فلا يتمُّ الكلامُ إلَّا بها، وقد تدعّمه الآية الكريمة: ﴿أَهْبَطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ (٤).

(١) القطع والانتناف ص ١٥٨.

(٢) الآية (١٢٣) من سورة طه.

(٣) القطع والانتناف ص ٤١٩.

(٤) من الآيتين: (٣٦) من سورة البقرة، و(٢٤) من سورة الأعراف.



ولعلَّ أبا حاتمٍ السَّجِسْتَانِيَّ ذهبَ إلى أَنَّ الخطابَ . في الآيةِ الكريمةِ من سورة ﴿طه﴾ . موجَّةٌ لآدمَ ﷺ وزوجِهِ حواءَ، ولمْ تحدثْ عداوةً بينهما ، فوقفَ ليستأنفَ بعدُ : ﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ . واللهُ أعلمُ بمراده .

وهذا الحرصُ . على اتصالِ الكلامِ الذي ارتكنَ إليه الدينوريُّ في نقضِهِ وقوفًا اختارها غيرهُ . مفقودٌ في بعضِ وقوفٍ له استدرَكها عليه أبو جعفرٍ النَّحَّاسُ ، منها :

• (قالَ أحمدُ بنُ جعفرٍ: ﴿قالَ لاَ عاصِمَ اليَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ﴾ . تمَّ ، قالَ أبو جعفرٍ : وهذا ليسَ بتمامٍ ولاَ كافٍ ؛ لأنَّ بعدهُ استثناءً... ) (١) ؛ يعني قوله ﷺ : ﴿إلا من رحم﴾ .

• (﴿وأحلُّوا قومَهُمْ دارَ البوارِ﴾ . عن نافعٍ قالَ: تمَّ ، وكذا قالَ أحمدُ بنُ جعفرٍ . وهو غلطٌ ؛ لأنَّ ﴿جَهَنَّمَ﴾ بدلٌ من ﴿دارِ البوارِ﴾ ، ولكنَّ القطعَ الكافيَّ ﴿جَهَنَّمَ يَصِلُونَهَا﴾ ، والتَّمَامُ ﴿وَبُسِّ الرِّقَابِ﴾ ) (٢) .

وإذا كانَ الدينوريُّ يستندُ . في المواضعِ التي نقلتها ونحوها . إلى قواعدِ النحوِ ومقتضياتِ التراكيبِ . فإنَّ ثَمَّةَ مواضعَ عدَّةٍ ارتكنَ فيها إلى التفسيرِ (٣) . من ذلكَ ما سطرهُ النَّحَّاسُ :

(١) القطع والائتناف ص ٣١٨ ، ٣١٩ . والآية (٤٣) من سورة هود ﷻ .

(٢) السابق ص ٣٤٩ . والآية (٢٨) من سورة إبراهيم ﷻ .

(٣) ينظر: القطع والائتناف الصفحات : ٣١٥ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٣٦ ،

٣٥٠ ، ٣٨٤ ، ٤٤٧ ، ٤٩١ ، ٤٩٥ ، ٥٠٤ ، ٦٦٠ .

قال أحمد بن جعفر: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ . تَمَّ ..... وقال أحمد بن جعفر: أي: "سؤالك إياي عملٌ غير صالح" (١)؛ فاستأنف بعد ﴿إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾؛ فالضمير في ﴿إِنَّهُ﴾ الأخرى يعودُ على مقدرٍ يفهم من السياق "سؤالك" ، وليس على الابن كما في ﴿إِنَّهُ﴾ الأولى . وهو تأويلٌ مأثورٌ عن بعض الصحابة والتابعين (٢)، وربما يشفعُ له السياق ﴿فَلَا تَسْأَلْنِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ . والله أعلمُ بمراده .

ومن يتعرّضُ للتأليفِ في الوقفِ القرآني لا يسعُهُ . بحالٍ . أن يستغني عن التفسيرِ ؛ عقد أبو جعفر النَّحَّاسُ بابًا فيما يحتاجُ إليه من حَقِّقِ النظرِ في التَّمَامِ ، صدرهُ بعبارةٍ نقلها عن أبي بكرٍ أحمد بن موسى بن مجاهدٍ (ت ٣٢٤هـ):

(لا يقولُ بالتَّمَامِ إِلَّا نَحْوِيٌّ، عالمٌ بالقراءاتِ، عالمٌ بالتفسيرِ، عالمٌ بالقصصِ وتلخيصِ بعضها من بعضٍ، عالمٌ باللغةِ التي نزلَ بها القرآنُ) (٣).

• والناظرُ . فيما نقله النَّحَّاسُ عن الدِّينوريِّ . لا يسعُهُ أن يُغفلَ ما نقله أبو جعفرٍ عن أبي عليٍّ من حملهِ "إلا" على معنى الواوِ في توجيهِ بعضِ آيِ الذكرِ الحكيمِ . وفيما يلي تفصيلُ القولِ في هذهِ المسألةِ .

(١) القطع والانتفاف ص ٣١٩ ، ٣٢٠ . والآية (٤٦) من سورة هود القصص .

(٢) روى الطبري (جامع البيان ٣٤٧/١٥) مثلَ هذا التَّأويلِ عن ابنِ عباسٍ وقتادةٍ ، وبنصِّهِ عن مُجاهدٍ .

(٣) القطع والانتفاف ص ١٨ .



## إِلَّا بِمَعْنَى الْوَاوِ

قال أبو جعفر النَّحَّاسُ: (وقال أحمدُ بنُ جعفرٍ: ﴿إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْتًا بَعْدَ سُوءٍ﴾ ، والمعنى: وَلَا مَنْ ظَلَمَ .

وَ"إِلَّا" . بِمَعْنَى الْوَاوِ . لَا يُعْرَفُ وَلَا يَصِحُّ ، وَفِيهِ بَطْلَانُ الْمَعْنَى (١) .

والتعقيبُ . على هذا النصِّ . من غير جهة :

. بدايةً يفيدُ ظاهرُ النصِّ أنَّ أبا عليٍّ الدينوريَّ يرى جوازَ مجيءِ "إِلَّا" بِمَعْنَى الْوَاوِ فِي التَّرَاكِيِبِ الْعَرَبِيَّةِ ؛ وَعَلَيْهِ حَمَلٌ "إِلَّا" فِي صَدْرِ هَذِهِ الْآيَةِ الْقُرْآنِيَّةِ الْكَرِيمَةِ .

. وَقَدْ عَقَّبَ النَّحَّاسُ . عَلَى تَضْمِينِ "إِلَّا" مَعْنَى الْوَاوِ . بِدَعْوِيَيْنِ :

أولاهُما: أَنَّهُ أَمْرٌ لَا يُعْرَفُ . وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَعْنِي أَنَّهُ لَيْسَ مَذْهَبَ جُمْهُورِ الْبَصْرِيِّينَ ، يَقُولُ النَّحَّاسُ: (وَإِلَّا بِمَعْنَى الْوَاوِ لَا يَعْرِفُهُ النَّحْوِيُّونَ الْقَدَمَاءُ ... (٢) ؛ وَقَدْ ذَكَرَ قَبْلُ (٣) أَنَّهُ مَذْهَبُ أَبِي عُبَيْدَةَ مَعْمَرِ بْنِ الْمَثْنِيِّ (ت ٢١٠ هـ) (٤) ، مَبِينًا أَنَّ أُمَّةَ النَّحْوِ خَالِفُوهُ ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ عِنْدَ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ .

وَالْأُخْرَى: أَنَّهُ لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى اخْتِلَالِ الْمَعْنَى وَاضْطِرَابِهِ ؛ يَعْنِي أَنَّ تَسْوِيعَ حَمَلِ مَعْنَى التَّرَكِيبِ الْوَارِدِ فِيهِ "إِلَّا" عَلَى الْعَطْفِ (الَّذِي يَفِيدُ

(١) القطع والانتشاف ص ٤٩٩. والآيتان (١٠ ، ١١) من سورة النمل .

(٢) نفسه ٦٩٥/٢ .

(٣) ينظر: السابق ٨٤/١ ، ١٧٧ .

(٤) ينظر: مجاز القرآن ٦٠/١ .



مشاركة ما بعد "إلا" لما قبلها في الحكم ( بدل الاستثناء ) الذي يقتضي إخراج "إلا" لما بعدها مما دخل فيه ما قبلها) . يجعل معنى التركيب مضطرباً ؛ فيستحيل المثبت منفياً ، والمنفي مثبتاً ؛ فأية سورة ﴿ النمل ﴾ إذا حُمِلت على الاستثناء كان المعنى "والله أعلم " (١) : لكن من ظلم ثم بدل سوءه حسناً فإني غفورٌ رحيمٌ "استثناءً منقطعاً" . وعلى أنه "استثناءً متصلٌ من جملٍ محذوفة" (٢) يكون التقدير : لا يخافُ المرسلون ، وإنما يخافُ غيرهم إلا من ظلم ثم بدل سوءه حسناً . و إذا حُمِلت "إلا" على العطف كان التقدير: لا يخافُ المرسلون ، ولا من ظلم ثم بدل سوءه حسناً .

وقد ضرب النَّحَّاسُ مثلاً عملياً يبيِّنُ أنَّ القولَ بهذا يؤدي إلى الخلطِ واللبسِ ، والاختلافِ في الحقوقِ والواجباتِ ؛ فيقرُّ المدينُ بقوله : لفلانٍ عندي مئةٌ إلا عشرةٌ ؛ يريدُ تسعينَ ، ويطالبُهُ الدائنُ بعشرٍ ومئةٍ ! يقول : (لو جازَ هذا لجازَ أن يقالَ : لفلانٍ عندَ فلانٍ مئةٌ إلا عشرةٌ ، بمعنى مئةٍ وعشرةٍ ؛ وهذا بطلانُ البيان) (٣) .

ومراجعةُ المسألة . في مظانِّها في كتبِ الخلافِ النحويِّ وما إليها . يفيدينا أنَّ القولَ بوقوعِ "إلا" بمعنى الواوِ في التراكيبِ العربيةِ . أمرٌ معدودٌ من مواضعِ الخلافِ النحويِّ بينَ البصريينَ والكوفيينَ .

(١) ينظر : البحر المحيط لأبي حيان ٥٥/٧ ، ٥٦ (بتصرفٍ كبيرٍ) .  
(٢) رده النَّحَّاسُ (في إعرابِ القرآن ٣ / ٢٠٠) مبيناً أنَّ الاستثناءَ من محذوفٍ محالٌّ ، وهو ضدُّ البيانِ ، وفيه مجيءٌ بما لا يُعرفُ معناه . ينظر : البحر المحيط ٥٥/٧ ، ٥٦ .

(٣) القطع والانتاف ص ١٧٧ . وقد ردَّ . ثمة . استشهادَ أبي عبيدةَ ببيتٍ للأعشى .

فنسبوا<sup>(١)</sup> جوازَ هذا الاستعمالِ إلى الكوفيين<sup>(٢)</sup>، ومنعَهُ إلى البصريين

وزعمَ المثبتون أنه قد وردَ هذا الاستعمالُ كثيراً في كتابِ الله ﷻ ،  
وفي محفوظٍ كثيرٍ من أشعارِ العربِ . ومن ذلكَ عندهم قولُهُ ﷻ<sup>(٣)</sup> : ﴿لَمَّا  
يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ ، و﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا  
مَنْ ظَلَمَ﴾ .

وحملُوا عليه أبياتاً كثيرةً ، منها قولُ الشاعرِ :

(١) ينظر "مثلاً" : الإنصاف للأنباري ص ٢٣٢ ، والتبيين للعكبري ص ٤٠٣ . ونسبهُ  
المرادِيُّ ( الجنى الداني ص ٥١٨ ) إلى الفراءِ وأبي عبيدةَ والأخفشِ (ينظر كتابه  
"معاني القرآن" ١/١٦٢) .

لكنَّ مراجعةَ معاني القرآنِ للفراءِ (١/٨٩ ، ٢/٢٨٧) تفيدُ أنه يرى أنَّ العربيةَ لا  
تحتملُ ذلكَ ؛ فلا يجوزُ : قامَ الناسُ إلا عبدَ الله ، وعبدُ الله قائمٌ إلا إذا عطفَتْ "إلا"  
على استثناءٍ قبلها ، كقولِكَ : لي على فلانٍ ألفٌ إلا عشرةً إلا مئةً ؛ فالأخيرةُ تشتملُ  
على معنى الواوِ "والمراءُ : له ألفٌ ومئةٌ" .

(٢) ينظر : شرح المفضليات للأنباري (ص ٢٠٩) . وحفظهُ أبوحيانَ (الارتشاف  
١٩٧٧/٤) عن ثعلبٍ . وممن أثبتوا هذا المعنى لـ "إلا" : ابن فارس "ت ٣٩٥ هـ" (في  
"الصاحبي" ص ١٠٧) .

(٣) الآيتان . على الترتيب . (١٥٠) من سورة البقرة ، و(١٤٨) من سورة النساء .





### وكلُّ أخٍ مفارِثُهُ أخوهُ      لعمرُ أبيك إنا الفرقدان<sup>(١)</sup>

**والمعنى :** لئلا يكون للناس عليكم حجة ولا الذين ظلموا منهم ، ولا يُحبُّ الله الجَهْرَ بالسوءِ من القولِ ولا من ظلمَ . وكلُّ أخوينِ متفارقانِ والفرقدانِ .

أما النافون فرأوا . في كلامِ المثبتينَ . مخالفةً للأصولِ المعتبرة ، ووجهوا شواهدهم بما يسقطُ معه استدلالهم:

. فتعاقبُ الحرفينِ على معنى واحدٍ يتنافى ومعنى الحرفينِ ؛ إذ ( "إلا" للاستثناءِ ؛ والاستثناءُ يقتضي إخراجَ الثاني من حكمِ الأولِ . والواو للجمعِ ؛ والجمعُ يقتضي إدخالَ الثاني في حكمِ الأولِ ، فلا يكونُ أحدهما بمعنى الآخر<sup>(٢)</sup> ) ؛ فالجَهْرُ ليستَ منفكَّةً فحسبُ ، بل ثَمَّةٌ تضادٌّ وتباينٌ<sup>(٣)</sup> يمتنعُ معه ذلكمُ التعاقبُ .

(١) البيتُ من الوافرِ يُنسبُ لعمرِ بنِ معدِيكربَ الزبيديِّ (في شعره ص ١٧٨) ، ولحضرمةِ بنِ عامرِ الأسديِّ رضي الله عنهما ، ولسوارِ بنِ المضربِ السَّعديِّ . ينظر: الكتاب ٣٣٤/٢ ، ونكت الأعلام ٢/٤٧ ، والإنصاف ص ٢٣٣ ، والجنى الداني ص ٥١٩ ، ومغني اللبيب ١/٤٧١ ، وخزانة الأدب ٣/٤٢١ . والفرقدانِ : نجمانِ في السماءِ لا يُعزبانِ ، ولكنهما يطوفانِ بالجددي ، وربما قالت العربُ لهما : "الفرقد" (تهذيب اللغة للأزهري ٩/٤١٣) .

(٢) الإنصاف للأنباري ١/٣٦٩ .

(٣) ينظر : التبيين للعكبري ص ٤٠٣ ، والبحر المحيط لأبي حيان ٧/٥٦ .

. وفيه مخالفة للأصل؛ (أن ينفرد كل حرفٍ بمعنى ، ولا يقع حرفٌ بمعنيين ؛ لما في ذلك من الاشتراكِ الملبسِ. وما صحَّ . منه عن العربِ . يُقتصرُ عليه، ولا يقاسُ) (١).

. وشواهدهم لا تستقيم لهم<sup>(٢)</sup>؛ فالاستثناء فيها سائغٌ، وهو استثناءٌ منقطعٌ ، والمعنى "في الآيتين الكريمتين"؛ لكن الذين ظلموا يحتجونَ عليكم بغيرِ حجةٍ ، ولكن المظلومُ يجهزُ بالظلم . ومعنى البيتِ : ولكن الفرقانِ لا يفترقانِ ، وتحتملُ "إلا" . في البيتِ . أن تكونَ بمعنى "غير" ، أي: "كلُّ أخٍ غيرُ الفرقدينِ مفارقةٌ أخوه" (٣) ، وانتقلَ الإعرابُ من "إلا" المبنيةِ إلى ما بعدها .

. وفي "بدائع الفوائد" لابنِ قيِّمِ الجوزيةِ (ت ٧٥١هـ) :

(وأما قولُ بعضِ الناسِ أنَّ "إلا" بمعنى الواوِ ، والمعنى : "ولا من ظلم" . فخبطُ منه ؛ فإنَّ هذا يرفعُ الأمانَ عن اللغةِ ، ويوقعُ اللَّبسَ في الخطابِ . والواوِ و"إلا" متنافيتانِ ؛ فإحداهُما تُثبتُ . للثاني . نظيرَ حكمِ الأولِ، والأخرى تنفي عن الثاني ذلك ؛ فدعوى تعاقبهما دعوى باطلَةٌ لغَةٌ وعرفاً . والقاعدةُ أنَّ الحروفَ لا ينوبُ بعضها عن بعضٍ؛ خوفاً من اللبسِ وذهابِ المعنى الذي قُصدَ بالحرفِ ، وإنما يُضمَّنُ ويُشربُ معنى فعلٍ آخرٍ يقتضي ذلك الحرفَ، فيكونُ ذكرُ الفعلِ . مع الحرفِ الذي يقتضيه غيرهُ . قائماً مقامَ ذكرِ الفعلينِ ، وهذا من بديعِ اللُّغةِ وكمالِها ، ولو قُدِّرَ تعاقبُ الحروفِ ونيابةُ بعضها عن بعضٍ . فإنَّما يكونُ ذلكُ إذا كانَ المعنى مكشوفاً واللبسُ

(١) التبيين للعكبري ص ٤٠٣ .

(٢) ينظر : الإنصاف للأنباري ص ٢٣٥ .

(٣) عبارة سيوييه في الكتاب ٢/٣٣٥ .



مأموناً؛ فيكونُ من بابِ التفتنِ في الخطابِ والتوسّعِ فيه . فأما أن يدعى ذلك من غير قرينة في اللفظ . فلا يصحُّ (١) .

### وتعقيباً على ما سبق أقول:

• القولُ بمجئِ "إلا" عاطفةً . منسوبٌ إلى الكوفيّين ، وتبناه غير واحد من المتقدمين .

• وأول ما يلفت النظر في شواهدٍ مثبتة هذه المسألة . أنّ ما بعد "إلا" يحول المعنى دون دخوله فيما قبلها أو إخراجها منه "والاستثناء إخراج لما دخل" ، وهذا السبب عينه هو ما دفع غيرهم إلى حمل تلك الشواهد ونحوها على "الاستثناء المنقطع" ؛ فالظالمون لا حجة لهم ولا برهان ، وجهر المظلوم لا يندرج في عداد الذين يجهرون بسوء القول . والفرقدان حتماً سيفترقان .

• وإذا كان ثمة خلاف في توجيه الوارد في كلام الله ﷺ ، وفي بعض أشعار العرب . فلا جدال في أنّ مثبتة هذا الاستعمال يقصرونه على تلك الأساليب<sup>(٢)</sup> ، ولا يسوغ . لنا بحال . القياس عليها في كلامنا ؛ تجنباً للبس والغموض .

• ونحن حين نتجاوز خلاف التحويين في جواز المسألة أو عدمه . فإنّ ثمة سؤالاً ملحاً يتطلب جواباً : إذا صحّ مجيء "إلا" بمعنى "الواو" ، فلم عبّر بـ"إلا" بدل "الواو" في تلك الشواهد التي احتملوا فيها هذا المعنى ؟

(١) ٩٤٥/٣ .

(٢) رأى القرافي (في الاستغناء ص ٥٩٥) أنّ وقوع "إلا" بمعنى الواو (إنما وقع في لسان العرب في كلام قليلٍ دعت الضرورة فيه إلى تأويلها بالواو فيه) .

- وإذا ساعَ لنا أن نكلَ السببَ إلى ضرورةِ الوزنِ في الشاهدِ الشعريِّ .  
فيبقى النصُّ القرآنيُّ في حاجةٍ إلى توجيهٍ، وهو أمرٌ يحتاجُ إلى نظرٍ !



## خاتمة البحث وتتضمن أهم النتائج

حاولَ البحثُ أن ينفِضَ شيئاً من غبارِ القرونِ المتتابعةِ عن عِلْمِ مغمورٍ من أعلامِ العربيةِ في القرنِ الثالثِ الهجريِّ ؛ "أبي عليٍّ أحمدَ بنِ جعفرِ الدّينوريِّ" . من خلالِ دراسةٍ ما رَوَّه في ترجمتهِ وأخباره ، والنظرِ فيما نقلوه من أقواله وآرائه .. وفيما يلي أهمُّ النتائجِ التي انتهى إليها هذا البحثُ ، وخلصتُ إليها هذه الدراسةُ :

- لم يكن الدّينوريُّ بدعاً في الأخذِ عن ثعلبٍ والمبردِ كليهما ، وإنّما عاتبه ثعلبٌ ؛ لما بينهما من مصاهرةٍ ، وهذا نفسه ما جعلَ الناسَ يتعجبونَ ويتساءلونَ ، فعقدَ أبو عليٍّ مقارنةً موضوعيةً بينَ الرجلينِ نقلتها كتبُ التراجمِ .
- سبيلُ الجمعِ بينَ الرواياتِ الواردةِ في خروجِ الدّينوريِّ من مصرَ حينَ دخلها الأُخفشُ الصغيرُ . يتمثلُ فيما يلي :
- قدّمَ الدّينوريُّ مصرَ بعدَ أن قرأ "الكتابَ" على المبردِ الذي ولجَ بغدادَ أواخرَ سنةٍ سبعٍ وأربعينَ ومئتينَ بعدَ الهجرةِ .
- فأقامَ بها حتّى إذا أتاها الأُخفشُ . في العقدِ السّادسِ من القرنِ الثّالثِ الهجريِّ . هنا خرجَ الدّينوريُّ إلى بغدادَ .
- وحينَ عادَ الأُخفشُ إلى بغدادَ رجَعَ الدّينوريُّ إلى مصرَ ليظللَ بها حتى يلقى ربّه ، سواءً في ذي الحجّةِ سنةً ستّ وثمانينَ ومئتينَ . حسبَ روايةِ الرّبيديِّ مجهولةِ الراوي . أو في سنةٍ تسعٍ وثمانينَ ومئتينَ حسبَ التاريخِ المعتمدِ لدى الرّبيديِّ نفسهِ وغيره من المترجمينَ .

- فُقدت مصنفات الدينوري، فلم تجد علينا الأيام إلا بإشارة لأسماء بعضها لدى المترجمين، وبعض نصوص نقلها بعض من ألفوا في الوقف القرآني، وفي التنقية اللغوية.
- صنّف الدينوري في عدة فنون وشيخة الصلة ببعضها؛ فصنّف في الدراسات القرآنية. كتابين؛ هما كتاب "ضمائر القرآن"، وكتاب في الوقف القرآني. وصنّف في مسائل علم النحو كتاباً سماه "المهذب"، وصنّف في اللغة. كتباً تتصل بالتنقية والتصحيح اللغويين لأخطاءٍ فشت بين الخاصة والعامة في ضبط الألفاظ وكتابتها؛ فله كتب: "الحن العامة"، و"إصلاح المنطق"، و"الهجاء".
- أفراد الضمائر الواقعة في القرآن الكريم بكتاب مستقل. ضرب من التأليف لم أجد. للدينوري فيه. سلفاً، وإنما تابعه فيه أبو بكر بن الأنباري (ت ٣٢٨هـ).
- غني أبو جعفر النحاس بتسطير الوقوف التي اختارها أبو علي. وفي إحصاء للباحث تبين أنّ جملة الوقوف التي أثبتّها النحاس للدينوري قاربت الخمسين ومئة؛ يذكره باسمه واسم أبيه "أحمد بن جعفر" (١).
- لأبي علي الدينوري استدراقات على وقوف للإمام نافع ولغيره من العلماء، مثل: محمد بن عيسى الأصبهاني (ت ٢٥٣هـ)، وأبي حاتم السجستاني (ت ٢٥٥هـ).

(١) ذكره باسمه وحده "أحمد" ص ٤٠١، ويليقيه "الدينوري" ص ٥٦٢.



• لم تحظ آراء أبي عليّ بذيوع وانتشارٍ في كتب النحو؛ فلا يكاد الباحث يظفرُ برأيٍ نحويٍّ منسوبٍ إلى صاحبنا إلا في بعض مؤلفات القرن السابع الهجريّ؛ في بعض كتب الأندلسيّ ابن عصفورٍ (ت ٦٦٩هـ).

• ولا أجدني مبالغاً حين أزعمُ أنّ العناية بنقلِ رواياتِ وآراءِ متناثرةٍ للدّينوريّ إنّما نجدُها عندَ الأندلسيّ أبي حيانٍ (ت ٧٤٥هـ) ، ولعلّه ظفرَ بنسخةٍ من "المهذب".

• ودراسة الآراء النحوية التي اعتمدها صاحبنا أبو عليّ الدّينوريّ . فيما نُسب إليه أو نُقلَ عنه . تفيدنا ما يلي :

\* روى الدّينوريّ ما سمعه من أسيّاخِهِ نقلًا عن بعض العرب (من ذلك ما حكاه من : حذف نونِ المثنيّ مع الفصلِ بينَ المضافين ، ووصلِ همزة القطعِ في الكلامِ ، وإثباتِ ألفِ "ما" الاستفهاميةِ المجرورة ) .

\* تابع شيخه البصريّ أبا عثمانَ المازنيّ في قوله بانتصابِ "أسماء الأفعالِ" بأفعالٍ مضمرةٍ ؛ والخلافُ ثمةَ صناعيّ بحثٍ ، يخلو من ثمرَةٍ أسلوبيةٍ .

\* بعضها آراءٌ نُسبتُ إلى مذهبِ الكوفيّين (الاستثناءُ بـ "بئله" ، و حملُ "إلا" على معنى الواو) ، أو إلى أحدِ أعلامِهِم (تابع هشامًا في القولِ بإفادَةِ الواوِ الترتيبَ في أحدِ حالَيْها) .

\* توسّع في دلالةِ بعضِ الكلماتِ (فأجازَ الاستثناءَ بـ"بئله" ، والعطفَ بـ "إلا") .

\* ميّزَ بينَ مستويينِ للغةٍ ؛ بينَ طبيعةِ لغةِ الشعرِ وما تقتضيه من ترخصٍ . في الأبنيةِ والتركيبِ . لا حاجةَ لنا إليه في سعةِ الكلامِ ؛ وذلك حين

قصرَ تقديمِ الفاعلِ المتصلِ بضميرِ المفعولِ بهِ على الشعرِ، وهو رأيٌّ لمْ أظفرُ بسلفٍ له فيه.

\* اجتهدَ في تلمسِ علةٍ لامتناعِ تأخرِ الحالينِ على "أفعلِ التفضيلِ" ، وردتْ عليه .

\* جوَّزَ حملَ "إلا" . في بعضِ الآياتِ القرآنيةِ الكريمةِ . على معنى الواوِ ، ولا جدالَ في أنه يُقصرُ . عندَ مثبتيه . على شواهدهم ، ولا يسوغُ . لنا بحالِ القياسِ عليها في كلامنا ؛ تجنبًا للبسِ والغموضِ .

• دفعَ البحثُ الوهمَ في نسبةِ الأفشنيقِ إلى التلمذةِ على يدي صاحبنا .

• نبهتُ إلى خلطِ محققي بعضِ الكتبِ بينَ صاحبنا وغيره ممن يحملونَ اللقبَ ذاتهَ "الدينوري" ؛ وهو أمرٌ يتكررُ في مواطنِ مشابهةٍ .

ويعدُّ:

فقدَ ظهرَ لنا أنّ أبا عليٍّ كانَ حسنَ المعرفةِ بشيخيه ؛ المبردِ وثعلبِ ، وقد أقامَ موازنةً عادلةً بينَ الرجلينِ .. ويشهدُ البحثُ . فيما درسَ من الآراءِ النحويةِ المنسوبةِ إليه . أنّ الرجلَ كانَ ذا اختيارٍ ، وصاحبَ رأيٍ ؛ الأمرُ الذي يدلُّ على رجاحةِ عقلٍ ، وحُسنِ نظرٍ ؛ ولا ريبَ ! فالرجلُ تتلمذَ على يدي ثلثةٍ منَ أعلامِ النحوِ والعربيةِ في البصرةِ وبغدادَ ، تنقلَ بينَ حلقاتِهِمْ ، ونهلَ منَ معينِهِمْ ، ثم ارتحلَ إلى مصرَ ، فتصدَّرَ للدِّرسِ والتصنيفِ ؛ فاستحقَّ أبوعلِيٍّ أحمدُ بنُ جعفرِ الدينوريُّ أن يحفرَ اسمهُ في سجلِّ تاريخِ النحوِ واللغةِ واحدًا منَ أعلامِ العربيةِ ، ورائدًا منَ روادِ الدِّرسِ النحويِّ واللُّغويِّ في مصرَ .





اللهم هبني - للعلماء الذين خدموا دينك ، ولغة كتابك - من يحيي ذكرهم ،  
ويبعث علمهم ، وينشر فضلهم ، واجعني منهم يا رب العالمين .. آمين .

المؤلف







## فهرس المصادر والمراجع

\* القرآن الكريم ، ثم الكتب التالية :

الإتقان في علوم القرآن للسيوطي (ت ٩١١هـ) . المكتبة التجارية الكبرى  
١٣٦٨هـ .

أخبار النحويين البصريين للسيرافي (ت ٣٦٨هـ) . تح د/ محمد البنا. دار  
الاعتصام ١٩٨٥م .

ارتشاف الضرب لأبي حيان (ت ٧٤٥هـ) . تح د/ رجب عثمان. مكتبة  
الخانجي ١٩٩٨م .

الاستغناء في أحكام الاستثناء للقرافي (ت ٦٨٢هـ) . تح د/ طه محسن .  
وزارة الأوقاف والشئون الدينية ( بغداد ) ١٩٨٢م .

إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين لليمانى (ت ٧٤٣هـ) . تح د: عبد  
المجيد دياب. مركز فيصل ١٩٨٦م .

الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي (ت ٩١١هـ) . دار الكتب العلمية .  
بدون .

الأصول في النحو لابن السراج (ت ٣١٦هـ) . تح د/ عبد الحسين الفتلي.  
مؤسسة الرسالة (بيروت) ط ٤ ١٩٩٩م .

إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ) . تح د/ زهير زاهد . عالم  
الكتب ، ومكتبة النهضة ط ٢ ١٩٨٥م .

الأعلام لخير الدين الزركلي (ت ١٩٧٦م) . دار العلم للملايين (بيروت)  
ط ٨ ١٩٨٩م .

الاقتضاب في شرح أدب الكتاب للبطلوسي (ت ٥٢١هـ) . تح  
الأستاذ/مصطفى السقا ود/حامد عبد المجيد . دار الكتب المصرية ١٩٩٦م

أمالي ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) . تح د/ فخر صالح قدوره . دار الجيل  
(بيروت) ، ودار عمار (عمان) ١٩٨٩م .

أمالي ابن الشجري (ت ٥٤٢هـ) . تح د/ محمود الطناحي  
(ت ١٩٩٩م) . مكتبة الخانجي ١٩٩٢م .

الإملاء والترقيم في الكتابة العربية للأستاذ/ عبد العليم إبراهيم . مكتبة  
غريب (مصر) ١٩٧٥م .

إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي (ت ٦٢٤هـ) . تح الأستاذ / محمد  
أبي الفضل إبراهيم (ت ١٩٨١م) . دار الفكر العربي (مصر) ، ومؤسسة

الأنساب للسمعاني (ت ٥٦٢ هـ) . بعناية عبد الله البارودي . دار الجنان  
"بيروت" . ١٩٨٨م .

الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري . تح الشيخ/محمد محيي الدين  
عبد الحميد (ت ١٩٧٣م) المكتبة العصرية ١٩٩٣م .

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام (ت ٧٦١ هـ) . تح الشيخ/  
محمد محيي الدين عبد الحميد . المكتبة العصرية ١٩٩٥م .



- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ). تح د/ موسى بنأي العلي . وزارة الأوقاف والشئون الدينية (بغداد) ١٩٨٢ م .
- الإيضاح في علوم البلاغة للقرويني (٧٣٩هـ) . بعناية د/ محمد عبدالمنعم خفاجي . المكتبة الأزهرية للتراث . ط ٣ ١٩٩٣ م .
- البحر المحيط لأبي حيان (ت ٧٤٥هـ) . بعناية / زهير جعيد . دار الفكر (بيروت) ١٩٩٢ م .
- بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) . بعناية علي العمران . دار عالم الفوائد . بدون .
- اليسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع (ت ٦٨٨هـ) . تح د/ عياد الثبتي . دار الغرب الإسلامي (بيروت) ١٩٨٦ م .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي (ت ٩١١هـ). تح الأستاذ/محمد أبي الفضل إبراهيم (ت ١٩٨١ م) . المكتبة العصرية (بيروت)
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ). تح محمد المصري . مركز المخطوطات (الكويت) ١٩٨٧ م
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي (ت ٧٤٨هـ) . تح د/ بشار عواد . دار الغرب الإسلامي (بيروت) ٢٠٠٣ م .
- تاريخ ابن خلدون (ت ٨٠٨هـ) "ديوان المبتدأ والخبر". بعناية/ خليل شحادة. دار الفكر ٢٠٠٠ م .

- تاريخ الخلفاء للسيوطي (ت ٩١١هـ) . دار ابن حزم (بيروت) ٢٠٠٣ م .
- تاريخ العلماء النحويين للتنوشي (ت ٤٤٢هـ) . تح د/ عبدالفتاح الحلو .  
جامعة الإمام محمد بن سعود (الرياض) ١٩٨١ م .
- تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس لابن الفرضي (ت ٤٠٣هـ) . بعناية  
السيد العطار . مكتبة الخانجي ط ٢ ١٩٨٨ م .
- تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر (ت ٥٧١هـ) . تح/ محب الدين العمروي .  
دار الفكر ١٩٩٥ م .
- التبصرة والتذكرة للصيمري (ق ٤هـ) . تح د/ فتحي مصطفى . دار الفكر  
(دمشق) ١٩٨٢ م .
- تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب للسيوطي (ت ٩١١هـ) . تح د . حسن  
الملخ ، ود . سهى نعجة . عالم الكتب (الأردن) . ط ٢ ٢٠٠٨ م .
- تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح للبلبي "ت ٦٩١هـ" . تح د .  
عبد الملك الثبيتي ١٩٩٧ م .
- التذييل والتكميل لأبي حيان (ت ٧٤٥هـ) . تح د/ حسن هنداوى . دار القلم  
(دمشق) ١٩٩٧ م . ورسالة لنيل درجة العالمية للباحث / حماد البحيري
- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى (ت ٩٠٥هـ) . تح/ محمد  
باسل عيون السود . دار الكتب العلمية ٢٠٠٠ م .



- التمهيد في علم التجويد لابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) . تح د. عليّ البواب .  
مكتبة المعارف (السعودية) ١٩٨٥ م .
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ) . تح  
مجموعة من الأساتذة . دار السلام (القاهرة) ٢٠٠٧ م .
- توضيح المقاصد والمسالك للمرادي (ت ٧٤٩هـ) . تح د/ عبد الرحمن  
سليمان . مكتبة الكليات الأزهرية ط٢ (بدون) .
- جامع البيان في تأويل القرآن للطبري (ت ٣١٠هـ) . دار الكتب العلمية  
ط٣ ١٩٩٩ م .
- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (ت ٦٧١هـ) . تح د عبد الله التركي .  
مؤسسة الرسالة ٢٠٠٦ م .
- الجنى الداني للمرادي (ت ٧٤٩هـ) . تح د/ فخرالدين قباوه ، والأستاذ/  
محمد نديم . دار الكتب العلمية (بيروت) ١٩٩٢ م .
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب للإربلي (ق ٨هـ) . بعناية د/إميل  
يعقوب . دار النفائس (بيروت) . ١٩٩١ م
- حروف المعاني للزجاجي (ت ٣٣٧هـ) . تح الأستاذ/ عليّ الحمد . مؤسسة  
الرسالة ١٩٨٤ م .
- خزانة الأدب للبغدادي (ت ١٠٩٣هـ) . تح الأستاذ/ عبد السلام هارون .  
مكتبة الخانجي ١٩٨٦ م .

الخصائص لابن جني (ت ٣٩٥هـ) . تح الشيخ/ محمد النجار (ت ١٩٦٥م).  
المكتبة العلمية.

الدراسات اللغوية والنحوية في مصر . د. أحمد الجنابي . مكتبة دار التراث  
(القاهرة) ١٩٧٧ م .

الدرر اللوامع للشنقيطي (ت ١٩١٣م) . إعداد / محمد باسل . دار الكتب  
العلمية ١٩٩٩ م .

الدّرس النّحوي في بغداد . د. مهدي المخزومي . دار الرائد العربيّ (لبنان)  
. ط ٢ ١٩٨٧ م .

ديوان كعب بن مالك . تح/ سامي العاني . مكتبة النهضة (بغداد) ١٩٦٦م.

رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي (ت ٨٠٢هـ) . تح  
الأستاذ/ أحمد الخراط . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

سمط اللآلي للبكري (ت ٤٨٧هـ) . تح الأستاذ/ عبد العزيز الميمني . مطبعة  
لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٣٦ م .

سير أعلام النبلاء للذهبي (ت ٧٤٨هـ) . تح / مجموعة أساتذة . مؤسسة  
الرسالة ط ٢ ١٩٨٤م.

شجر الدرّ لأبي الطيب اللغويّ (ت ٣٥١هـ) . تح الأستاذ/ محمد عبدالجواد  
. دار المعارف (القاهرة). ط ٣ ١٩٨٥ م .





- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد (ت ١٠٨٩هـ). تح الأستاذ/  
عبدالقادر الأرناؤوط. دار ابن كثير (دمشق - بيروت) ١٩٨٨م.
- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم (ت ٦٨٦هـ). تح د / عبد الحميد السيد  
محمد عبد الحميد. دار الجيل (بيروت) ١٩٩٨م.
- شرح ألفية ابن معطي (ت ٦٢٨هـ) لابن القواس (ت ٦٩٦هـ). تح د/علي  
الشوملي . مكتبة المساعي (القصيم) ١٩٨٥م.
- شرح التسهيل لابن مالك (ت ٦٧٢هـ) . تح د/ عبد الرحمن السيد، ود/  
محمد المختون . دار هجر (مصر) ١٩٩٠م .
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ) . بعناية فواز  
الشعار ١٩٩٨م .
- شرح ديوان حسّان بن ثابت لعبد الرحمن البرقوقي . المكتبة التجارية  
(مصر) ١٩٢٩م .
- شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الاسترأبادي (ت ٦٨٦هـ). تح الأستاذ  
/ محمد نور الحسن وزميلييه . دار الكتب العلمية (بيروت) ١٩٨٢م .
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك (ت ٦٧٢هـ) . تح : عدنان  
الدوري . مطبعة العاني (بغداد) ١٩٧٧م .
- شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الاسترأبادي (ت ٦٨٦هـ) . تح د.  
يوسف حسن عمر. جامعة قار يونس (ليبيا) . ط ٢ ١٩٩٦م.

- شرح الكافية الشافية لابن مالك (ت ٦٧٢هـ) . تح/علي معوض ، وعادل عبد الموجود . دار الكتب العلمية (بيروت) ٢٠٠٠ م .
- شرح كتاب سيويه لأبي سعيد السيرافي (ت ٣٦٨هـ) . تحقيق مجموعة من الأساتذة . الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ودار الكتب والوثائق القومية .
- شرح اللّمع للأصفهانيّ (ت ٥٤٣هـ) . تح د. إبراهيم أبي عباة . جامعة الإمام محمد بن سعود (الرياض) ١٩٩٠ م .
- شرح المفصلّ لموفق الدين يعيش بن يعيش (ت ٦٤٣هـ) . مكتبة المتنبّي (مصر) . بدون .
- شرح المفضّليات لابن الأنباريّ (ت ٣٢٨هـ) . بعناية كارلوس لایل . مطبعة الآباء اليسوعيين (بيروت) ١٩٢٠ م .
- شروح التلخيص (ومنها عروس الأفرح لبهاءالدين السبكي "ت ٧٦٣هـ") . مصورة دار الكتب العلمية (بيروت) .
- الشّعْر للفارسي (ت ٣٧٧هـ) . تح د/ محمود الطناحي (ت ١٩٩٩م) . مكتبة الخانجي ١٩٨٨ .
- شعر إبراهيم بن هرمة (ت ١٧٦هـ) . تح /محمد نفاع وحسين عطوان . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
- شعر عمرو بن معديكرب . بعناية:مناح الطرابيشي . مطبوعات مجمع اللغة بدمشق ط ٢ ١٩٨٥ م .



- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك (٦٧٢هـ)  
 . تح الأستاذ/ محمد فؤاد عبد الباقي (ت ١٩٦٨م). عالم الكتب (بيروت).
- الصاحبي في فقه اللغة وسر العربية لأحمد بن فارس (ت ٣٩٥ هـ) .  
 المكتبة السلفية ١٩١٠م .
- ضرائر الشعر لابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) . تح / السيد إبراهيم. دار  
 الأندلس (بيروت) ١٩٨٠م .
- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للآلوسي (ت ١٩٢٤م). دار الآفاق  
 العربية (مصر) ١٩٩٨م.
- طبقات النحاة واللغويين لابن قاضي شهبة (ت ٨٥١هـ) . تح د/ محسن  
 غياض . مطبعة النعمان (العراق) ١٩٧٣م .
- طبقات النحويين واللغويين للزبيدي (ت ٣٧٩هـ) . تح الأستاذ / محمد أبي  
 الفضل إبراهيم (ت ١٩٨١م) . دار المعارف (القاهرة) ط ٢ ١٩٨٤ .
- عناية القاضي وكفاية الراضي للشهاب الخفاجي (ت ١٠٦٩ هـ) . دار  
 صادر ١٩٩٧م .
- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري (ت ٨٣٣هـ). مصورة دار  
 الكتب العلمية ٢٠٠٦م.
- فتح الباري في شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ).  
 بعناية الشيخ ابن باز وآخرين. دار المعرفة (بيروت).

- الفصول المفيدة في الواو المزيدة لابن كيكلي العلامي (ت ٧٦١هـ) . تح  
د/ حسن الشاعر. دار البشير (عمّان) ١٩٩٠م .
- الفكر النحويّ عند ابن الدهان (ت ٥٦٩هـ) وتحقيق "الغرّة". دكتوراة في  
جامعة الإمام محمد بن سعود (الرياض) للباحث / فريد الزامل ١٤٣١هـ.
- فهارس "معاني القرآن " للفراء (ت ٢٠٧هـ). د/فائزة المؤيد . مطابع الرضا  
(السعودية) ١٩٩٣م .
- الفهرست للتّديم (ت ٤٣٨هـ) . تح المستشرق الألماني جوستاف  
فليجل (ت ١٨٧٠م) وتلميذه . بعناية د/ محمد عوني ، ود/ إيمان السعيد .
- القطع والانتانف للنّحاس (ت ٣٣٨ هـ ) . تح أحمد فريد. دار الكتب  
العلمية (بيروت) ٢٠٠٢م.
- الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب "الإيضاح" لابن أبي الربيع (ت  
٦٨٨هـ) . تح د/ فيصل الحفيان . مكتبة الرشد (الرياض) . ط ١ ٢٠٠١م
- كتاب سيبويه (ت ١٨٠هـ). تح الأستاذ / عبد السلام هارون (ت ١٩٨٨م).  
دار الجيل (بدون) .
- الكشّاف عن حقائق غوامض التّنزيل للزمخشري (ت ٥٣٨هـ). دار الكتاب  
العربي "بيروت" . ط ٣ ١٤٠٧هـ .
- كشف الظنون لحاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ) . مصورة دار إحياء التراث  
العربي (بيروت) ١٩٨٢م.



لحن العامة والتطور اللغوي. د. رمضان عبد التواب. مكتبة زهراء الشرق  
(مصر) ط ٢٠٠٠ م.

مجاز القرآن لأبي عبيدة (ت ٢١٠ هـ). تح د/ محمد فؤاد سزكين . مكتبة  
الخانجي ١٩٨٨ م .

مجالس ثعلب (ت ٢٩١ هـ) . تح الأستاذ/ عبد السلام هارون. دار المعارف  
ط ١٩٨٨ م .

المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية (ت ٥٤٢ هـ) . تح عبد  
السلام محمد . دار الكتب العلمية (بيروت) ١٤٢٢ هـ.

مختصر تاريخ دمشق لابن منظور (ت ٧١١ هـ) . بعناية مجموعة من  
الأساتذة . دار الفكر (دمشق) ١٩٨٧ م .

مختصر "العين" للزبيدي (ت ٣٧٩ هـ) . ماجستير في جامعة الإمام محمد  
بن سعود الإسلامية - للباحث / عبد العزيز حميد ١٤١٢ هـ .

مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ). بعناية برجستراسر، وآثر  
جفري. مكتبة المنتبي.

مرآة الجنان لليافعي (ت ٧٦٨ هـ) . بتحشية خليل المنصور . دار الكتب  
العلمية ١٩٩٧ م .

المسائل الحليبات للفارسي. تح د/حسن هنداوي. دار القلم (دمشق)، ودار  
المنارة (بيروت) ١٩٨٧ م .

- المساعد على تسهيل الفوائد لبهاءالدين بن عقيل (ت ٧٦٩هـ) . تح د/ محمد بركات . دار الفكر (دمشق) ١٩٨٠ م .
- مشكل إعراب القرآن لمكيّ بن أبي طالب (ت ٤٣٧ هـ) . تح د/حاتم الضامن . مؤسسة الرسالة (بيروت) . ط ٢ ١٤٠٥ هـ .
- المصباح المنير للفيوميّ (ت ٧٧٠هـ) . تح د/عبد العظيم الشناوي (ت ١٩٩١م) . دار المعارف (القاهرة) ط ٢ ١٩٩٤ م .
- معاني القرآن للفراء (ت ٢٠٧هـ) . تح الأستاذ/أحمد نجاتي وزميليه . دار السرور . بدون .
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج (ت ٣١٦هـ) . تح د/عبد الجليل شلبي . دار الحديث ط ٢ ١٩٩٧ م .
- معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) لياقوت (ت ٦٢٦هـ) . دار الكتب العلمية ١٩٩١ م .
- معجم العين للخليل . تح د/ مهديّ المخزوميّ ، ود/ إبراهيم السامرائي . دار الرشيد ١٩٨٠ م .
- معجم القراءات . د/ عبد اللطيف الخطيب . دار سعد الدين (دمشق) . ط ١ ٢٠٠٢ م .
- معجم المؤلفين للأستاذ / عمر رضا كحالة (ت ١٩٨٧م) . دار إحياء التراث العربيّ . بدون .



- د. عبد اللطيف محمد الخطيب . المجلس الوطني للثقافة (الكويت). السلسلة  
 مقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي (ت ٧٩٠هـ). تح  
 مجموعة من الأساتذة . جامعة أم القرى ١٤٢٨ هـ .
- المقصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧٧هـ) . تح د/ كاظم  
 المرجان. دار الرشيد (العراق) ١٩٨٢ م .
- المقتضب للمبرد (ت ٢٨٥هـ) . تح الشيخ/ محمد عبد الخالق عزيمة.  
 المجلس الأعلى للشئون الإسلامية (القاهرة). ط ٣ ١٩٩٤ م .
- المكتفى في الوقف والابتدا للذاني (ت ٤٤٤هـ) . تح د . يوسف المرعشلي  
 . مؤسسة الرسالة. ط ٢ ١٩٨٧ م .
- منار الهدى في بيان الوقف والابتدا للأشموني. ط. مصطفى البابي  
 الحلبي . ط ٢ ١٩٧٣ م .
- من تاريخ النحو العربي للأستاذ / سعيد الأفغاني (ت ١٩٩٦م) . مكتبة  
 الفلاح (بدون) .
- المنتخب من غريب كلام العرب لكرار النمل (ت ٣١٠هـ) . تح د. محمد  
 العمري . مركز إحياء التراث "جامعة أم القرى" ١٩٨٩ م .
- المنجد في اللغة لكرار النمل . تح د. أحمد العمدة ، ود. ضاحي عبد  
 الباقي . عالم الكتب (مصر) . ط ٢ ١٩٨٨ م .

- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك للأشْمُونِيّ (ت ٩٢٩هـ) . دار الكتب العلمية (بيروت) ١٩٩٨ م .
- موصّل الطلاب إلى قواعد الإعراب للشيخ خالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ) . تح د. عبد الكريم مجاهد . مؤسسة الرسالة ١٩٩٦ م .
- الموفي في النحو الكوفي للكنغراوي (ت ١٣٩٤هـ) . بعناية الأستاذ / محمد بهجة البيطار (ت ١٩٧٦م) . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
- نتائج الفكر في النحو للسهيليّ (ت ٥٨١هـ) . تح د/ محمد إبراهيم البنا . دار الاعتصام (القاهرة) . ط ٢ . ١٩٨٤ م .
- النحو الوافي للأستاذ / عباس حسن ( ت ١٩٧٨ م ) . دار المعارف . ط ٧ . ١٩٨٢ م .
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ / محمد الطنطاوي . دار المنار (القاهرة ) ١٩٩١ م .
- النكت في تفسير كتاب سيبويه لأعلم الشنتمري ( ت ٤٧٦هـ ) . تح د/زهير سلطان . معهد المخطوطات(الكويت) ١٩٨٧ م .
- نكت الهميان في نكت العميان للصفدي ( ت ٧٦٤هـ) بعناية/ مصطفى عطا . دار الكتب العلمية (بيروت) ٢٠٠٧ م .
- همع الهوامع للسيوطي (ت ٩١١هـ) . تح أحمد شمس الدين . دار الكتب العلمية ١٩٩٨ م .





الوافي بالوفيات للصفديّ (ت ٧٦٤هـ) . تح / أحمد الأرنؤوط ، وتركي مصطفى. دار إحياء التراث ٢٠٠٠م.

وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان (ت ٦٨١هـ) . تح إحسان عباس . دار صادر ١٩٧٠م .





## محتويات البحث

	المقدمة
	المبحث الأول " معالم شخصية الدينوري "
٧ . ٥	<u>المطلب الأول : التعريف بأبي علي بالدينوري</u>
	<u>المطلب الثاني : علاقته بشيوخه وأقرانه</u>
	<u>المطلب الثالث الأخير : آثاره ومكانته</u>
	المبحث الآخر: "من آراء الدينوري النحوية"
	<u>المطلب الأول : من آرائه في كتب النحو . عرض ودراسة</u>
	وصل همزة القطع
	(بله) أداة استثناء
	إثبات ألف "ما" الاستفهامية المجرورة
	إفادة الواو للترتيب
	قصر تقديم الفاعل المتصل بضمير المفعول به على الشعر
	أسماء الأفعال في موضع نصب بأفعال مضمرة
	منع تأخير المنصوبين على الحال من أفعال التفضيل
	<u>المطلب الآخر : من آرائه في كتاب الوقف</u>

نقول النحاس عن الدينوري
من استدراقات النحاس على الدينوري
تخطئة الدينوري محمد بن عيسى الأصبهاني
تخطئة الدينوري أبا حاتم السجستاني
مواضع رجح فيها الدينوري الوقف بالتفسير
حمل الدينوري "إلا" على معنى الواو
. الخاتمة وأهم النتائج
. فهرس المصادر والمراجع
. محتويات البحث